



واقع الإنفاق على حقوق التعليم والصحة والعمل في موازنات الحكومات الأردنية دراسة

تقييمية: ٢٠٠٠-٢٠١٠

إعداد

أ. د. عدنان هياجنة: رئيس فريق البحث

الباحثون

د. ياسين الطراونة

محمد يعقوب

سمير فراعنة

مساعداو البحث

هديل القنيبي

صدام أبو عزام

سمير الطراونة

منى أبو سل

شكر وتقدير

يتقدم فريق البحث بالشكر والتقدير إلى معالي المفوض العام لحقوق الإنسان الدكتور محي الدين توفيق على دعمه لفكرة الدراسة وعلى ملاحظاته القيمة على المسودة النهائية للدراسة. كما يشكر فريق البحث السيدة بشرى أبو شحوت رئيسة وحدة العلاقات الدولية والعامّة في المركز الوطني لحقوق الإنسان لإيمانها وتسويقها لفكرة الدراسة. والشكر موصول أيضاً إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عمان على تمويل الدراسة من خلال المركز الوطني لحقوق الإنسان. كما يتقدم فريق البحث بالشكر والتقدير إلى المؤسسات التالية على تعاونها في جمع بيانات الدراسة:

١. وزارة التربية والتعليم
٢. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
٣. وزارة العمل
٤. وزارة المالية- مديرية التقاعد المدني
٥. هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي
٦. صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني
٧. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
٨. دائرة الإحصاءات العامة
٩. الأونروا – مكتب الأردن الإقليمي

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
٧	المخلص التنفيذي
١٢	مقدمة
١٤	المدخل النظري
١٤	طبيعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: نبذة تاريخية
١٦	المدارس الفكرية: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
١٩	التزامات الدول بموجب العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
٢٦	الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
٢٧	الدراسات السابقة
٣٩	منهجية وأهداف الدراسة
٤١	مسوغات وأهمية الدراسة
٤٢	مؤشرات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
٤٣	مصادر البيانات
٤٥	نتائج الدراسة
٤٥	الجزء الأول: نتائج الحقوق الثلاثة
٧٩	الجزء الثاني: مقارنة الحقوق الثلاثة مع مؤشرات الموازنة الأخرى
٩٤	الجزء الثالث: الأردن مقارنة مع المؤشرات الدولية
١٠٤	الخلاصة والتوصيات
١٠٩	الملاحق
١٢٦	المراجع

الملخص التنفيذي

يتقدم فريق البحث بالشكر والتقدير إلى معالي المفوض العام لحقوق الإنسان الدكتور محي الدين

خلصت هذه الدراسة إلى نتائج علمية حول تحليل موازنات الحكومات الأردنية في ما يتعلق بالإنفاق على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي شملت الحق في التعليم والحق في الصحة والحق في العمل خلال فترة الدراسة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠. وبينت الدراسة نمطية الإنفاق على هذه الحقوق ومقارنتها مع أوجه إنفاق متعددة في موازنات الدولة الأردنية.

وأظهرت الدراسة أن الإنفاق على التعليم قد تصدر الإنفاق الحكومي، ثم الإنفاق على الحق في الصحة، وجاء الإنفاق المباشر على الحق في العمل في المركز الأخير، مع أهمية الإشارة إلى أن الأردن قد تراجع في نسبة البطالة بشكل ملحوظ، ويبقى حق العمل من الحقوق الهامة التي تلعب دوراً إيجابياً في تعزيز حقي التعليم والصحة. وقدمت الدراسة مقارنة نظرية لأهم الدراسات العلمية والتطبيقية في هذا المجال بحيث يستفيد منها الخبراء والدارسون. ولم تختبر الدراسة أية فرضيات علمية، إذ كان الهدف الأساسي منها هو تقديم تقييم لحالة الأردن في مجال الإنفاق على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومقارنتها مع المؤشرات الدولية المتوفرة في قواعد البيانات الدولية المعتمدة عالمياً مثل: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونسكو؛ لذا تؤسس الدراسة القاعدة الأساسية التي يمكن أن تبنى عليها دراسات علمية تكون منارة لصناع القرار في صياغة السياسة العامة في الأردن وعلى مختلف المستويات. وقد تضمنت الدراسة جهداً كبيراً في جمع البيانات وتبويبها وتحليلها بشكل علمي. وتشير بيانات الدراسة حول نسبة التضخم خلال فترة الدراسة حسب مصادر الإحصاءات العامة إلى أن الأسعار قد نمت بنسبة (٤٩%) خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠، أي بمعدل (٤.٩%) سنوياً، علماً أن عام ٢٠٠٨ شهد أعلى نسبة تضخم في فترة الدراسة حوالي (١٤%)، مما يعني أن نصف النمو في أي إنفاق على متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة هو إنفاق أسمي وليس إنفاق نوعي حقيقي. وعليه تم قراءة نتائج الدراسة الحالية في ظل هذه الحقائق الاقتصادية العلمية. كما إن المقارنة الحقيقية للتأكد من النمو الحقيقي النوعي في الإنفاق على متغيرات الدراسة أخذت بعين الاعتبار نسبة التضخم في تلك السنة مضافاً لها نسبة الزيادة في عدد السكان - أو حسب مجتمع الدراسة تحت الاختبار مثل عدد العاملين، أو عدد الطلبة في المدارس، أو عدد الطلبة في الجامعات... الخ.

وتتضمن أهم نتائج الدراسة ما يلي:

- بلغ مجموع الإنفاق الحكومي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثلاث محل الدراسة (٢٣%) من حجم الإنفاق الكلي خلال فترة الدراسة. مع تصدر الإنفاق على الصحة حجم الإنفاق الحكومي في عامي (٢٠٠٩-٢٠١٠) بنسب وصلت (١١-١٢%)، علماً أن معدل الإنفاق على الصحة في سنوات الدراسة هو حوالي (١٠%) من حجم الإنفاق الكلي. وبلغ

معدل نسبة الإنفاق الحكومي من الإنفاق الكلي على التعليم (١١%) بينما كانت نسبة الإنفاق المباشر على العمل (٢%). كما بلغت نسبة الإنفاق الحكومي على الرواتب (العمل بطريق غير مباشر) (١٥%) باستثناء الأجهزة الأمنية، وعلى التقاعد حوالي (١٠%).

- بلغت حصة الفرد الأردني من الإنفاق الحكومي (٨١٤) دينار، وكانت حصته في ما يتعلق بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية (١٨١) دينار، أي ما نسبته (٢٢%). حيث كانت حصة الفرد في مجال التعليم (٨٦) دينار سنوياً، و(٧٩) دينار في مجال الصحة، و(١٦) دينار في مجال العمل. وبلغت نسبة الإنفاق على الأمن (٢٤%) من حجم الإنفاق العام، وبلغ متوسط حصة الفرد (١٧٧) دينار، أي بما يوازي حجم ما انفق على حقوق التعليم والصحة والعمل معاً. وكانت حصة الفرد من الدين الخارجي بمعدل (٥٧) دينار أي ما نسبته ٨% من حجم الإنفاق العام. وكانت حصة الفرد من الرواتب بمعدل (٤٩٨) دينار.

- لوحظ أن نسب الإنفاق في الأردن في ما يتعلق بالتعليم في تراجع بالمقارنة مع الدول المتقدمة، وبحجم مماثل للمتوسط العالمي وللدول العربية، علماً بأن الأردن يحتل مكانة متقدمة بالمقارنة مع العديد من الدول العربية في مجال التعليم ضمن مؤشرات دولية معتمدة عالمياً. حيث يجب أن تصل النسبة إلى (٥%) من الناتج المحلي الإجمالي أو (١٢%) من حجم الإنفاق الحكومي كما هو معمول به في دول الاتحاد الأوروبي.

- تُبين الدراسة في مجال المقارنة الدولية في ما يتعلق بحق الصحة أن الأردن متقدم على الدول العربية من حيث حصة الفرد. وجاءت نسبة الإنفاق الكلية بما يماثل دول العالم، وأقل من دول الاتحاد الأوروبي حيث بلغت حصة الفرد الأردني (٣٣٦) دولاراً بينما هي (٢٣٠) دولار في الدول العربية و (٣٣٦٥) دولار في دول الاتحاد الأوروبي (أي حوالي ٧% من الناتج المحلي الإجمالي).

- تبين أن الإنفاق النوعي على الحق في الصحة تصدر أولويات الإنفاق الحكومي مقارنة مع حق التعليم والعمل.

- لوحظ أن الزيادة في الإنفاق النوعي على التعليم كانت في السنوات (٢٠٠١، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧) وأن التراجع في الإنفاق النوعي على التعليم حدث خلال السنوات (٢٠٠٢، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠١٠).

- تُبين الدراسة أن الزيادة في الإنفاق النوعي على الصحة كانت أوسع في فترة الدراسة. حيث كانت الزيادة النوعية في السنوات (٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٤، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩) وأن التراجع في الإنفاق النوعي كان في السنوات (٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠١٠).

- تُبين الدراسة أن الإنفاق النوعي على الأمن قد زاد في السنوات (٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨) وتراجع في السنوات (٢٠٠١، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٩، ٢٠١٠).

- تُبين الدراسة أن عام ٢٠١٠ شهد تراجعاً في الإنفاق النوعي في كل متغيرات الدراسة.
- تبين أن الأردن يعتبر من أقل دول العالم من حيث المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، من حيث نسب التوظيف ومعدلات المشاركة الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب جهوداً حكومية للتخفيف من البطالة وتنظيم سوق العمل وزيادة حصة الفرد من أجل تعزيز هذا الحق. ، حيث بلغ معدل المشاركة الإجمالي لكلا الجنسين في القوى العاملة في الأردن لعام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع باقي المجموعات الدولية كالتالي: (٤٩%) في الأردن، و(٥٢%) للعالم العربي، و(٥٧%) لدول الاتحاد الأوروبي، و(٧٤%) للدول الأقل تقدماً. أما بالنسبة للإناث فقد بلغت معدلات المشاركة لنفس السنة كما يلي: (٢٣%) في الأردن، و(٢٦%) للعالم العربي، و(٥٠%) لدول الاتحاد الأوروبي، و(٦٣%) للدول الأقل تقدماً. وإذا اعتبرنا أن الرواتب والتقاعد تدخل في الإسهام في تعزيز حق العمل فإن الأردن ينفق (١٥%) من حجم الإنفاق الكلي على الرواتب في القطاع المدني، وما نسبته (١٠%) على التقاعد أي أن ٢٧% من الإنفاق العام (إذا أضفنا الإنفاق المباشر على أعمال الحق في العمل (٢%)، ينفق على الحق في العمل.

ومن أجل التأكد من مصداقية نتائج الدراسة والمقارنات الدولية تم إضافة مؤشر الرفاهية. وعند مقارنة نتائج الدراسة مع مؤشر الرفاهية (٢٠١٠ Legatum Index of Prosperity) وجدت الدراسة أن الأردن قد جاء في المرتبة (٤٢) على مستوى العالم (العينة- ١١٠ دول) في مؤشر التعليم، والمرتبة (٥١) في مستوى الصحة. أما على مستوى العمل فقد جاء الأردن في المرتبة (٧٠). وهي إلى حد كبير متناغمة مع المقارنات الدولية في الجزء الثالث من الدراسة.

وبناء على هذه النتائج، فإن الدراسة تقترح عدداً من التوصيات في مجال أعمال الحق في التعليم والصحة والعمل التي ترتبط بشكل كبير في فعالية ومصادقية الدولة الأردنية.

- زيادة نسبة الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي الكلي، وصولاً إلى نسبة (١٢%) من حجم الإنفاق الكلي، وبما يساوي نسبة ما تنفقه الدول المتقدمة. وتجدر الإشارة إلى أن (٦٩%) من هذا الإنفاق يذهب إلى الرواتب.
- زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي؛ فحصة الفرد في هذا المجال والبالغة (١٩٦ دينار) في تراجع مستمر نظراً لتراجع الدعم الحكومي، ويتحمل المواطن تكلفة عالية في المقابل، أي لا بد من إعادة النظر في الدعم المالي للجامعات. حيث يمثل دعم التعليم العالي حالياً ما نسبته (١٠%) فقط من حجم الإنفاق على التعليم.

- زيادة نسبة الإنفاق على الصحة الأولية كجزء من تعزيز الحق في الصحة، لأنها الأساس في منع تفاقم الأمراض، ونشر ثقافة طب الأسرة، والكشف المبكر عن الأمراض، مما سيسهم في زيادة فعالية الإنفاق الحكومي على الصحة بشكل عام. حيث إن حصة الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية الأولية لا تتجاوز (٨) دينار بينما تصل إلى (١٨)

دينار في مجال الرعاية الصحية الثانوية، لذا لا بد من زيادة الإنفاق على إعمال الحق في الصحة؛ فالاتحاد الأوروبي ينفق حوالي (١٥) ضعف ما ينفقه الأردن.

- زيادة الإنفاق الحكومي على إعمال حق العمل، فلا يمكن أن تبقى النسبة (٢%) من حجم الإنفاق الكلي، والتأكيد على ضرورة وجود برامج حكومية محددة للإنفاق لإعمال الحق في العمل مع أهمية التركيز على تشغيل الإناث.
 - أن تعيد الحكومات النظر في نسب الإنفاق في الموازنة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والإنفاق على الأمن؛ ففي الوقت الذي تزيد فيه نسب الإنفاق على الأمن تتراجع نسب الإنفاق على التعليم والصحة والعمل، وقد يحتاج الأمر إلى تشريعات جديدة ناطمة لهذا الأمر.
 - إعادة النظر في التعامل مع قضية الدين الخارجي وتأثيرها على إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فهناك زيادة مستمرة في الإنفاق على خدمة الدين والقروض نتيجة زيادة المديونية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ إذ أن كل سياسات التقشف وتخفيض الدين الخارجي لم تفلح في تحقيق نتائج ملموسة (أن كل أردني يدفع (٥٧) دينار لخدمة الدين).
 - إعادة النظر بتوزيع النفقات الحكومية. ففي حين يتراجع دور الحكومات في دعم المواد الغذائية والسلع الأساسية للمواطن، حيث تمثل ما نسبته حوالي (٤%) من الإنفاق الكلي، تزداد نسبة الإنفاق على دعم المؤسسات المستقلة، حيث تمثل (٣%) من الإنفاق العام، والتي كان الهدف من إنشاء معظمها دعم نفسها بنفسها، وأن لا يتحمل المواطن تكلفتها العالية.
 - ضرورة التركيز على الإنفاق النوعي وليس الاسمي عند مناقشة موازنة الحكومة من قبل السلطة التشريعية.
 - ضرورة العمل على أخذ المعايير الدولية لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بعين الاعتبار عند إقرار الإنفاق على هذه الحقوق، وفقاً للالتزامات الدولية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يؤدي إلى زيادة فعالية المواطن مما سينعكس إيجاباً على واقع الأردن التنموي.
- وختاماً؛ تقترح الدراسة أن يكون صناع القرار أكثر حساسية لطبيعة الأمن الاجتماعي والاقتصادي في ظل التحولات التي يشهدها العالم وخاصة المنطقة العربية، وأن يتم إعادة النظر في كيفية التفكير والتخطيط بعيد المدى، حتى يعزز الأردن من موقعه العالمي في مؤشرات هامه ستزيد من أهميته ومنعته الدولية. فيبدو أن مقارنة وتحليل الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة أظهرت أن (٨٣%) من حجم الإنفاق الحكومي توزع على الصحة والتعليم والعمل بنسبة (٢٢%)، والأمن والدفاع بنسبة (٢١%)، والرواتب بنسبة (١٥%) والتقاعد بنسبة (١٠%)، وخدمة الدين بنسبة (٨%) ودعم المحروقات والمواد الغذائية بنسبة (٤%)، ودعم المؤسسات

المستقلة بنسبة (٣%)، مما يعني شح في موارد الأردن وعليه لا بد من الترشيد والفعالية في الإنفاق مما يتطلب إعادة نظر في كيفية صناعة وصياغة السياسة العامة في الأردن.

وتوصي الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات وعقد ورشات العمل المحددة خاصة ما يلي:

- إجراء دراسة علمية لقياس أثر سياسات الإنفاق الحكومي على أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بحث تراعي التباين بين المناطق الجغرافية في الأردن.
- إجراء استطلاع رأي عام لمعرفة آراء المواطنين ومستوى رضاهم عن دور الحكومات في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وربط ذلك بظاهرة انتشار الفقر في المناطق البعيدة عن المركز وانعكاساتها السلبية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- عقد ورشات عمل لنشر نتائج هذه الدراسة لصناع القرار ومنظمات المجتمع المدني والإعلاميين.
- تكثيف جهود مؤسسات المجتمع المدني بالاتصال مع صناع القرار، خاصة السلطة التشريعية أثناء مناقشة موازنة الدولة، ليكون لديهم أهداف محددة في تعزيز الإنفاق على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بما يوصل الأردن تدريجياً إلى مستويات الدول المتقدمة.
- إجراء دراسات تقيس مدى أعمال بقية حقوق الإنسان في موازنات الدولة الأردنية.
- إجراء دراسات علمية لقياس مدى تأثير الموازنة لعامل النوع الاجتماعي ("الجندر") فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

مقدمة

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع حقوق التعليم والصحة والعمل في الأردن من خلال رصد ما انفق عليها بعيداً عن الخطابات السياسية المرتبطة بالإصلاح السياسي والاقتصادي ومستوى الحريات، وهي بذلك تكون الأولى من نوعها على صعيد المملكة، عدا عن كونها من الدراسات النادرة على صعيد العالم العربي في هذا المجال، علاوة على أنها تختلف عن مؤشرات الديمقراطية لقياس حقوق الإنسان التي تصدرها مؤسسات ومنظمات محلية وإقليمية ودولية مثل مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية، أو تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان، أو تقرير السفارة الأمريكية، أو تقرير الفريدم هاوس (Freedom House)، أو قاعدة البولتي (POLITY IV) لقياس مستوى الديمقراطية الصادرة عن جامعة ميريلاند، أو الهيومن رايتس واتش وغيرها من المؤشرات الكمية والكيفية. فالأقوال سهلة ومجانية في ظل غياب أية محاسبية، لكن هذه الأقوال يجب أن تتحول إلى أفعال، وهي السياسات الممولة والواضحة في موازنة الدولة من جهة والمؤشرات الدالة على مدى التزام الدولة بها من جهة ثانية لتقييم مدى تمتع الأفراد بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وعليه فإن الدراسة محاولة علمية للتعرف ولتقييم حجم الإنفاق على ثلاثة حقوق أساسية نص عليها الدستور الأردني، وضمنتها المواثيق الدولية ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي: حق العمل، وحق الصحة، وحق التعليم. كما أنها تقيس بشكل غير مباشر معظم حقوق الإنسان في الأردن ضمن المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وقد بينت الدراسة كيفية ارتباطها بمؤشرات أخرى متعلقة بالكرامة الإنسانية.

فالدراسة هي تقييم علمي مرتبط بتبيان واقع الإنفاق على حقوق التعليم والصحة والعمل ولم تقدم أو تختبر أية فرضيات علمية كونها تقدم لذلك في المستقبل. تتكون الدراسة من أربعة أجزاء هي؛

- نبذة تاريخية عن طبيعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- مراجعة لأهم الدراسات العلمية السابقة في هذا المجال.
- نتائج الدراسة وتتضمن الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والعمل ومقارنة ذلك مع الإنفاق على الأمن وخدمة الدين بالإضافة إلى بنود أخرى في الموازنة خلال فترة الدراسة.
- مقارنة علمية لنتائج الدراسة مع المؤشرات الدولية المتوفرة.

المدخل النظري:

طبيعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: نبذة تاريخية:

عبر تاريخ البشرية تفشّت صور الجوع والفقر والفاقة والمرض والأمية، وفي معظم الأحوال تقبل الأفراد ذلك كجزء حتمي من الحياة رغم محاولات مقاومة تلك الأوضاع والتمرد عليها، ومع ولادة الدولة القومية والثورة الصناعية وصراع الإيديولوجيتين الرأسمالية والاشتراكية وجدت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بذور أفكارها التي تبلورت لأول مرة في تاريخ البشرية بإقرار أول اتفاقيتين عالميتين للعمل عام ١٩٠٦ وتأسيس منظمة العمل الدولية عام ١٩١٧ (بلايرغ وآخرون ٢٠٠٠: ٤١-٤٦).

وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية تم تضمين ميثاق منظمة الأمم المتحدة النص على حقوق الإنسان كأحد الأهداف التي تسعى لبلوغها، والتي وجدت تفصيلها في نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ التي اعتبرت "المثل الأعلى المشترك" الذي ينبغي أن تطمح جميع الدول إلى تحقيقه، وقد أقر الإعلان في المواد (٢٢-٢٧) بأن لكل إنسان الحق في الضمان الاجتماعي، والحق في العمل، والحق في التمتع بالراحة وأوقات الفراغ، والحق في مستوى معيشي لائق، والحق في التعليم والحق في حرية المشاركة في حياة المجتمع الثقافية (حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية ٢٠٠٢: ٨-١).

ولما كان الإعلان يعتبر صكاً أخلاقياً يفتقد للقوة القانونية الملزمة، فقد شرعت لجنة حقوق الإنسان في صياغة معاهدة دولية لحقوق الإنسان، إلا أن استقطابات الحرب الباردة حالت دون تبني معاهدة واحدة شاملة للحقوق جميعاً، واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٦ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (بلايرغ وآخرون ٢٠٠٠: ٤٨).

ويتألف العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ديباجة و(٣١) مادة، وتمثل المواد (٦-١٥) جوهر الحقوق الواجب إعمالها بمقتضى العهد؛ وهي تشمل: الحق في العمل (المادة ٦)، والحق في التمتع بشروط عمل عادلة (المادة ٧)، والحق في تكوين النقابات والانضمام إليها (المادة ٨)، والحق في الضمان الاجتماعي (المادة ٩)، والحق في حماية الأمومة والطفولة (المادة ١٠)، والحق في مستوى معيشي كاف بما في ذلك الحق في الحصول على الغذاء والكساء والمأوى (المادة ١١)، والحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه (المادة ١٢)، والحق في التعليم (المادة ١٣)، والحق في المشاركة في الحياة الثقافية (المادة ١٥) (حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية ٢٠٠٢: ٩-٢٢).

وقد أكلت مهمة مسؤولية الإشراف على تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - وفقا لنص العهد - على عاتق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو جهاز سياسي من أجهزة الأمم المتحدة، الأمر الذي شكل عائقاً أمام إلقاء الضوء على الأحكام والحقوق المعترف بها في العهد، وهو أمر لم يتسنى التغلب عليه إلا حين أنشئت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام ١٩٨٦، كما اقتضت آلية الإشراف على نظام فحص تقارير الدول الأطراف بصورة دورية، للنظر في مدى كفاية التدابير التشريعية والتنفيذية والقضائية والإدارية المتخذة من قبل الدول الأطراف، ومدى "التقدم المحرز" لتأمين الامتثال إلى الحقوق التي يعترف بها العهد، بالإضافة إلى تفسير مضمون الحقوق الواردة فيه (المفوضية السامية لحقوق الإنسان ٢٠١١).

وباستثناء اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام ١٩٨٤، تضمنت جميع معاهدات حقوق الإنسان التي وضعتها الأمم المتحدة بنوداً ذات علاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^١. كما عالجت صكوك إقليمية عديدة لحقوق الإنسان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^٢. بالإضافة إلى ذلك ضمنت هذه الحقوق العديد من الصكوك التي صاغتها بعض الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة^٣.

وبالإضافة إلى التعليقات التي تضعها اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتفسير بنود العهد، والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، (التحالف الدولي للموئل وشبكة حقوق الأرض والسكن ٢٠١١) هناك ثلاث وثائق كان لها تأثيرها الكبير في تفسير أحكام العهد؛ وقد صدرت وثيقتان من هذه الوثائق الثلاث عن اجتماعات الخبراء التي عقدت في هولندا^٤، ويطلق على الأولى اسم "مبادئ ليمبرغ" وعلى الثانية "مبادئ ماستريخت التوجيهية". (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠٠٥: ١٢٧-١٤٦). أما الوثيقة الثالثة فهي القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٣، والتي استندت إليها اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى حد كبير في تعليقها العام حول الحقوق الاقتصادية

^١ من بينها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ١٩٧٩ واتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩ والاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم عام ١٩٩٠.

^٢ مثل: الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته، والبروتوكول الإضافي في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان وواجباته (بروتوكول سان سلفادور عام ١٩٨٨)، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والميثاق الاجتماعي الأوروبي لعام ١٩٩٦ والبروتوكول الإضافي الملحق به، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب عام ١٩٨١، والميثاق العربي لحقوق الإنسان.

^٣ مثل: اتفاقيات منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) واتفاقية منظمة الصحة العالمية.

^٤ مجموعة من الخبراء على الوثيقتين لإيضاح طبيعة ومضمون التزامات الدول الأطراف في العهد؛ وما لبثت هذه المبادئ أن حظيت بالتأييد الصريح والضمني من جانب اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

والاجتماعية والثقافية للمعوقين؛ وإن لم تدرج اللجنة القواعد الموحدة برمتها في التعليق إلا أنها جعلتها أساساً لتفسير بعض الأحكام ذات الصلة الواردة في العهد (بلايرغ وآخرون ٢٠٠٠: ٦٠).

وتكشف نصوص الوثائق الدولية سابقة الذكر حجم الاهتمام العالمي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والرغبة العالمية في تضمينها أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان وجعلها قواعد قانونية ملزمة، وذلك على الرغم من أنها لم تحظ بالاهتمام النسبي الذي نالته الحقوق المدنية والسياسية خلال عقود الحرب الباردة من القرن الماضي رغم استئراء الأزمات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية في كافة أرجاء المعمورة، ولكن جملة التطورات الدولية التي شهدتها عقد التسعينات أثمرت عن تبني المفهوم الشمولي لحقوق الإنسان بوصفها حقوق عالمية ومترابطة وغير قابلة للتجزئة على النحو الذي ورد أصلاً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨.

وأُسفر اعتماد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣ لإعلان وبرنامج عمل فينا عن حث المنظومة الدولية على "بذل جهود متضافرة لكفالة الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي" (حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية ٢٠٠٢)، كما أن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعبت دوراً هاماً في دفع الأمم المتحدة في أن تأخذ بعين الاعتبار في أنشطتها وبرامجها المختلفة دعم هذه الحقوق وإدراجها في بواعث القلق المتعلقة بها (بلايرغ وآخرون ٢٠٠٠: ٦١)، ما دام "سدس البشرية يعانون من الجوع كل ليلة، وثلاثهم يفتقر إلى أبسط الضروريات الأساسية كالماء الصالح للشرب" (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ٢٠٠٩: ٤-٥).

ولكن الاعتراف القانوني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا يعدو أن يكون خطوة أولى في سبيل التمتع بها؛ إذ أن هناك عقبات متعددة تعيق التمتع بحماية الحقوق المعترف بها قانوناً، وعلى الأخص تلك المتعلقة بالأعراف أو الممارسات أو الثقافة، ولذا فإن من الأهمية عدم الاكتفاء بالاعتراف على الوضع القانوني لحقوق الإنسان على الصعيدين الوطني أو الدولي، وإنما يجب تحليل الواقع التطبيقي المؤيد أو الكابح للتمتع بالحقوق الإنسانية، وهو ما هدفت الدراسة الوصول إليه.

المدارس الفكرية ذات العلاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

على الرغم من إسهام جميع الثقافات والحضارات الإنسانية في تطوير مفهوم حقوق الإنسان إلا أن الثقافة الغربية لعبت دوراً أساسياً في هذه العملية وصياغة المفهوم وفقاً للأحداث السياسية والتطورات الاقتصادية. وفي هذا السياق هناك مدرستين فكريتين انعكس أثرهما على تطور منظور التعامل مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأول هاتين المدرستين هي: المدرسة الليبرالية التي ربطت جدلية الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بتطور النظرة إلى دور الدولة، حيث تعتبر المدرسة الليبرالية لحقوق الإنسان الدولة

«حارسة» ويقتصر دورها على أداء ثلاث وظائف: وظيفة الدفاع ووظيفة الأمن الداخلي ووظيفة القضاء. وعليه فإن الدولة الحارسة هي "سلبية" ولا تتدخل في شؤون مواطنيها. ووفق هذا المنظور يتم اختزال حقوق الإنسان بالحقوق المدنية والسياسية ولا يقع على عاتق الدولة توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وبالمقابل تبنت المدرسة الثانية وهي المدرسة الاشتراكية لحقوق الإنسان مفهوم الدولة المهيمنة سياسيا واقتصاديا على حياة المجتمع وأفراده، وربطت الحقوق المدنية والسياسية بالحريات الكلاسيكية الشكلية، وأعطت محلها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي لا يمكن أن توفرها إلا الدولة (مناع ٢٠٠٤).

ويرى مؤيدو النظرية الليبرالية الجديدة وأنصار العولمة (بلايبرغ وآخرون ٢٠٠٠: ٣٠-٣١، ٥٣-٥٤) أن إطلاق حرية آليات السوق وتقليص دور الدولة إلى أقصى حد ممكن؛ سيؤدي إلى ترشيد استخدام الموارد بأقصى درجات الكفاءة، كما سيتمكن عدد كبير من الأفراد من استخدامها. وقد نجم عن الاعتقاد بعدم كفاءة الدولة اندفاع متزايد اتجاه الخصخصة وبيع الممتلكات العامة ونقل مسؤولية إدارتها إلى القطاع الخاص، كما جرى فكفكة الآليات والقوانين التي هدفت إلى توفير الحماية الاجتماعية وتعزيزها. ومن المؤكد أن قدرة الدولة على تمويل الإنفاق الاجتماعي سينخفض جراء هذه السياسة الاقتصادية، وبما يجعل حياة الأفراد والمجتمعات أكثر خضوعاً من أي وقت مضى لسيطرة اقتصاد السوق وأدواته، وهذه التغييرات يمكن أن تكون لها عواقب هائلة على الجهود الهادفة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ ذلك أن القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومعظم الضمانات الوطنية التي تحمي حقوق الإنسان، موجهة نحو الدولة وليس القطاع الخاص، بوصفها المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها (اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة الثامنة عشرة ١٩٩٨).

أما المدرسة القانونية التي اعتمدت على ما أقرته الأمم المتحدة من مواثيق دولية لحقوق الإنسان، فقد أكدت على أنه لا يمكن توفير الحقوق المدنية والسياسية بدون ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. والواقع أن نضج فهم الكثير من المدافعين عن حقوق الإنسان على الصعيد الدولي لمفهوم الكرامة الإنسانية قد جعل هناك تلازم بين تحرير الفرد من الفاقة والخوف في الوقت ذاته واعتبارهما شرطان أساسيان لضمان تمتع الفرد بحقوقه الإنسانية (المنتدى الاجتماعي العالمي السابع ٢٠٠٧).

بالإضافة إلى أن هذه المدرسة القانونية ترى أن الاحتياجات الأساسية للبشر^٥ وأنسنة نظريات التنمية الاقتصادية قد استتبعها التزام الحكومات باحترام وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد، (النويضي ٢٠١١) ونبذ الافتراض المستند إلى أن الحرمان الاقتصادي والاجتماعي ناجم عن ظروف طبيعية على نحو ما شاع الأخذ به عبر تاريخ الإنسانية، وأن

^٥ يستند النهج الحقوقي إلى أن حقوق الإنسان تمكن الفرد من العيش بكرامة ولذلك تستتبع التزاماً من جانب الحكومات بالعمل على تلبيتها.

انتظار تحقق التنمية الاقتصادية^٦ سيؤدي إلى احترام كرامة الإنسان ورفاهيته (Bolvar ١٩٩٨: ٢٩-٣٠).

وفي هذا الإطار ترتبط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بقدرة الفرد على توفير مساحة الخيارات المتاحة أمامه لتحديد نوع الحياة التي يريد أن يحييها، وينظر إلى الفقر والحرمان الاقتصادي في ضوء دورهما في الحد من حرية الفرد في أن يعيش الحياة التي يراها ذات قيمة؛ أي أن التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يزيد من حرية الفرد وقدرته على الارتقاء بنوعية حياته ويوسع من خياراته. ولذلك تستند قيمة التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي إلى مدى مساهمتهما في تدعيم الحريات الإيجابية الأساسية مثل: تفادي الوفاة المبكرة، وتجنب الأمراض، والقضاء على سوء التغذية وغيرها (Dreze and Sen ١٩٩٨: ١١-١٥).

وهكذا يوفر المنهج الحقوقي إطاراً قيماً لإصدار الأحكام على السياسات الحكومية ووفائها بالتزاماتها استناداً إلى مدى تأثيرها على قدرات المواطنين، وهو ما يقتضي إجراء تعديلات على نماذج التنمية الاقتصادية المتبعة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يستتبع من المدافعين عن حقوق الإنسان دراسة وتحليل ما يترتب على السياسات التنموية من انتهاكات تمس هذه الحقوق، سيما وإن النهج الحقوقي يركز على الحقوق المنتهكة نفسها، وعلى هيكل مؤسسات الدولة وأدائها الذي يجعل من هذه الانتهاكات أمراً ممكناً.

والخلاصة أن المدرسة الليبرالية تنظر إلى الحقوق المدنية والسياسية بوصفها منطقة عازلة تحمي الأفراد من سوء استخدام سلطة الدولة، بينما يرى أنصار المدرسة القانونية أن إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يقتضي أن تتحمل الدولة المسؤولية في ذلك على أساس الافتراض القائم على أن الدولة، ومن خلال سلطتها في جباية الضرائب، تمتلك الموارد ولها القدرة على كفالة تمتع جميع الأفراد الذين يعيشون ضمن حدودها بمستوى معين من الضمان الاجتماعي والاقتصادي.

والجدير بالذكر أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بوصفها أحد المدافعين عن حقوق الإنسان ومنها المركز الوطني لحقوق الإنسان، يمكنها أن تضطلع بدور هام في تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها؛ إذ أن التعليق رقم (١٠) الصادر عن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد شدد على هذا الدور، كما أن مبادئ ماستريخت التوجيهية المتعلقة بانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٩٨ أفردت المبدأ التوجيهي رقم (٢٥) للتشديد على "إن الهيئات التي تروج لحقوق الإنسان والتي ترصدها، من قبيل المؤسسات الوطنية لأمناء المظالم ولجان حقوق الإنسان، ينبغي أن تعير انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نفس القدر من الاهتمام الذي تعيره لانتهاكات الحقوق المدنية والسياسية" (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

^٦ تنظر نظريات التنمية الاقتصادية إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (مثل الغذاء والتعليم والسكن) بوصفها وسائل لتحقيق النمو الاقتصادي؛ أي أنها مجرد مطالب لا ترقى إلى منزلة الحقوق بالمعنى الدقيق للمصطلح.

٢٠٠٥: ix-x). وتأتي هذه الدراسة التي تتبنى منظور المدرسة القانونية كمحاولة من المركز الوطني لحقوق الإنسان لإيلاء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العناية اللازمة التي من شأنها تعزيز حقوق الإنسان في المملكة، ورصد مدى وفائها بالالتزامات التي تنص عليها معاهدات حقوق الإنسان، وتقديم المشورة إلى الحكومات فيما يخص التطبيق المحلي للالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات الدولية، والتصدي للتحديات التي يطرحها إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذه المهام نجد أساسها من قانون المركز وخطته الاستراتيجية للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٢ (المركز الوطني لحقوق الإنسان ٢٠١١).

التزامات الدول بموجب العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

توضح المادة (٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الالتزامات الأساسية الملقاة على عاتق الدول الأطراف فيما يتعلق بإعمال كل حق من الحقوق الواردة فيه^٧ (بلايرغ وآخرون ٢٠٠٠: ١٦٠-١٨٠، ودليل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠٠٥: ١٠-٣٢، ومحجوب وآخرون) وتنص على ما يلي:

• "تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد بأن تتخذ... ما يلزم من خطوات... سالكة إلى ذلك جميع؛ السبل المناسبة، وخصوصا سبيل اعتماد تدابير تشريعية؛ لجعل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ممكنة الإنفاذ، بالإضافة إلى اتخاذ التدابير الإدارية والقضائية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وجميع الخطوات الأخرى اللازمة لكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد.

• "الضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق"؛ أي انه يلزم جميع الدول الأطراف، بغض النظر عن مستوى ثروتها الوطنية، بالسعي بالسرعة الممكنة إلى إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما ينبغي اتخاذ خطوات فورية لبلوغ ذلك الهدف في غضون فترة زمنية معقولة بعد بدء نفاذ العهد في دولة طرف، وينطبق هذا الأمر بوجه خاص على الأحكام المتعلقة بعدم التمييز وعلى التزام الدول الأطراف بالامتناع عن انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو إلغاء ما يوفر لها الحماية القانونية وغير ذلك من أشكال

^٧ تنص المادة ٢ على ما يلي:

١. تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد بأن تتخذ، بمفردها وعن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، ولا سيما على الصعيدين الاقتصادي والتفني، وبأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، ما يلزم من خطوات لضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق المعترف بها في هذا العهد، سالكة إلى ذلك جميع السبل المناسبة، وخصوصا سبيل اعتماد تدابير تشريعية.

٢. تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بأن تضمن جعل ممارسة الحقوق المنصوص عليها في هذا العهد خالية من أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب.

٣. للبلدان النامية أن تقرر، مع إيلاء المراعاة الواجبة لحقوق الإنسان ولاقتصادها القومي، إلى أي مدى ستضمن الحقوق الاقتصادية المعترف بها في هذا العهد لغير المواطنين.

الحماية. كما أن الالتزام بالإعمال التدريجي للحقوق يقتضي استخدام الموارد المتاحة استخداماً فعالاً، ويقترن بتنمية الموارد المجتمعية اللازمة لتمتع الجميع بتلك الحقوق.

- "بأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة" التي تشمل الموارد المحلية وأي مساعدة أو تعاون دولي اقتصادي أو تقني متاح لدولة ما، ويغطي المصطلح في آن واحد الإنفاق العام وجميع الموارد الأخرى التي يمكن توظيفها في الأعمال التام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أي أن معيار "الموارد المتاحة" يلزم الدول بكفالة الحقوق الدنيا للكفاف للجميع، بصرف النظر عن مستوى التنمية الاقتصادية في الدولة، وليس المقصود منه على الإطلاق منح الدولة الفقيرة سبيلاً لعدم الامتثال.

- "خالية من أي تمييز"؛ أي إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون تمييز، بحيث تلزم الدول بالامتناع عن أي سلوك يتسم بالتمييز وبتغيير أية قوانين أو ممارسات تسمح به، كما يتعين على الدول كفالة إجراءات قضائية وغيرها من إجراءات الانتصاف في الحالات التي يقع فيها التمييز.

- "عن طريق المساعدة والتعاون الدوليين"؛ أي أن تقي الدول بالتزاماتها بموجب المادة (٢) "بمفردها وعن طريق المساعدة والتعاون الدوليين"، ويقر العهد بأن دولا عديدة يتعذر عليها الوفاء بالتزاماتها بمفردها وأنها تحتاج إلى الدعم الدولي، وهي ملزمة بقبول المساعدة الخارجية لبرنامجها الخاص بالإعمال التدريجي، وينبغي اعتبار المساعدة الخارجية جزءاً من الموارد المتاحة. كما يلزم الدول التي لديها ما يكفي من الوسائل بتقديم الدعم إلى تلك التي تعوزها القدرة المالية على الوفاء بما يقع عليها من التزامات بضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع من يخضعون لولايتها.

- الالتزام بالمراعاة؛ أي إلزام الدول بالكف عما ينتهك حرمة حياة الأفراد أو يخل بحريتهم في استخدام ما هو متاح لهم من موارد مادية أو غيرها من الموارد بالطرق التي يرونها أنسب لاستيفاء حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ممارسات أو سياسات أو تدابير قانونية وبعدم دعمها أو التسامح معها .

- الالتزام بالحماية؛ أي قيام الدولة بمنع تعرض حقوق أي فرد للانتهاك من قبل أي فرد آخر أو إحدى الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة. وفي الحالات التي يخل فيها طرف ثالث بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتعين على الدولة أن تعمل على منع حدوث انتهاكات أخرى وضمان الانتصاف القانوني لضحايا ذلك التعسف. كما يجب على الدولة وضع تدابير فعالة لحماية الأشخاص من التمييز العنصري أو غيره من أشكال التمييز أو الاضطهاد أو الحرمان من الخدمات أو غير ذلك من التهديدات.

- الالتزام بالأعمال؛ حيث يستلزم الالتزام بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اتخاذ الدولة تدابير إيجابية في الحالات التي لم تنجح فيها التدابير الأخرى في ضمان الأعمال

التام لتلك الحقوق، وقد يستوجب هذا الالتزام معالجة مسائل من قبيل الإنفاق العام، وتقنين الحكومات للقطاع الاقتصادي وتوفير الخدمات العامة الضرورية والهيكل الأساسية، والسياسة الضريبية، وتدابير أخرى لإعادة توزيع الموارد الاقتصادية. وسيتم مناقشة التزامات الدولة المرتبطة بحقوق العمل والصحة والتعليم في الصفحات اللاحقة.

أولاً: التزامات الدولة نحو الحق في العمل

يعتبر الحق في العمل أول الحقوق التي اقرها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^٨؛ وينحصر الحق في العمل في إتاحة فرصة العمل، ومن ثم فإن الاهتمام ينصب على الذين لا تتاح لهم فرصة العمل، ولذلك يقتضي التزام الدولة باحترام وحماية وكفالة إمكانية قيام كل شخص بعمل لكسب الرزق، والالتزام بضمان حرية اختيار العمل أو قبوله. ويعني ذلك، أن الدولة يجب ألا تدمر الفرص المتاحة أمام الفرد لكسب رزقه (التزام الاحترام)؛ وعليها أن تحول دون تعرض تلك الفرص للدمار على أيدي الغير (التزام الحماية). كما يجب عليها أن توفر فرصة كسب الرزق لكل فرد لا يتمتع حالياً بمثل هذه الفرصة (التزام بالأداء). كما ينبغي إلى جانب ذلك محاولة العمل على تلبية اختيارات الأفراد لأنواع الأعمال التي يفضلونها قدر المستطاع (بلايرغ وآخرون ٢٠٠٠: ١٩٢، بركات ٢٠٠٩: ١٠-٥٨). وعليه تتمثل التزامات الدولة تجاه الحق في العمل فيما يلي: (بلايرغ وآخرون ٢٠٠٠: ١٩٢-٢٠٤)

١. توفير برامج وخدمات التوجيه والتدريب المهني والتقني للجميع، والأخذ بسياسات وتقنيات من شأنها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية مطردة وعمالة كاملة ومنتجة، كما يجب أن تكون هذه البرامج والخدمات دون مقابل أو رسوم تحد من إمكانية التحاق الأشخاص المعنيين بها، بالإضافة إلى التزام الدولة بعدم حرمان الأفراد من الاستفادة من هذه البرامج والسياسات بسبب الجنس أو الأصل العرقي أو الدين أو المكانة الاجتماعية أو سواها من عناصر التمييز^٩. ومن الجدير ذكره أن هذه الالتزامات قد لا تحول دون انتشار البطالة حتى لو توافر للعاطلين عن العمل الضمان الاجتماعي؛ والتزام الدولة بكفالة هذا الحق يتمثل بالتزامها بتوفير "عمالة كاملة ومنتجة".

^٨ تنص المادة (٦) من العهد على:

١. تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بالحق في العمل، الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتقوم باتخاذ تدابير مناسبة لصون هذا الحق.

٢. يجب أن تشمل التدابير التي تتخذها كل من الدول الأطراف في هذا العهد لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق توفير برامج التوجيه والتدريب التقنيين والمهنيين، والأخذ في هذا المجال بسياسات وتقنيات من شأنها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية مطردة وعمالة كاملة ومنتجة في ظل شروط تضمن للفرد الحريات السياسية والاقتصادية الأساسية.

^٩ ينص الميثاق الاجتماعي الأوروبي على أن خدمات المساعدة في البحث عن فرص العمل المتاحة دون مقابل تمثل التزاماً إضافياً يقع على عاتق الدول الأطراف فيه وذلك بموجب الحق في العمل.

٢. الالتزام باتخاذ التدابير المناسبة لتحقيق العمالة الكاملة بأقصى ما تسمح به الموارد المتاحة، وبأكبر سرعة ممكنة، ولا تعني سياسات العمالة الكاملة بالضرورة أن على الدولة أن توفر أنشطة جديدة لاستيعاب جميع العمال في سوق العمل، بل أن على الدولة أن تعمل على توزيع الحجم القائم للعمل المتاح في سوق العمل على جميع الراغبين والقادرين دون تمييز.

٣. كفالة الحقوق المتعلقة بظروف العمل، ويقصد بها تلك المجموعة من الحقوق التي تكفل الحماية للشخص الذي يعمل؛ وهي تتضمن ما يلي: الحق في أحوال العمل التي تصون الكرامة، والحق في القيام بالعمل الذي يختاره الشخص أو يقبله بحرية، والحق في تلقي أجر كافٍ، والحق في يوم عمل محدود، وفترات راحة مدفوعة الأجر، والحق في المساواة في الأجر عند تساوي قيمة العمل؛ والحق في المساواة في المعاملة، والحق في ظروف عمل مأمونة وصحية، بالإضافة إلى الحقوق النقابية.

ثانياً: التزامات الدولة نحو الحق في الصحة

تعرف منظمة الصحة العالمية مفهوم الصحة على أنه "حالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً، لا مجرد انعدام المرض أو العجز"، ويؤكد دستورها على أن "التمتع بأعلى مستويات الصحة التي يمكن التوصل إليها حق من الحقوق الجوهرية لكل إنسان، يجب التمتع به دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو المعتقدات السياسية أو الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية". (بلايبرغ وآخرون ٢٠٠٠: ٢٧٥-٢٧٦، ألمبيدا وبرلين ٢٠٠٣)

وتقرر المادة (١٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حق كل إنسان في التمتع بالصحة، وتلزم الدول باتخاذ التدابير اللازمة لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق^{١٠}، وهذه التدابير تهدف إلى:

١. خفض وفيات الأطفال وتهيئة الظروف المناسبة للنمو الصحي للطفل.

^{١٠} تنص المادة ١٢ على:

١. تقرر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه.
٢. تشمل التدابير التي يتعين على الدول الأطراف في هذا العهد اتخاذها لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق، تلك التدابير اللازمة من أجل:

(أ) العمل على خفض معدل موتي المواليد ومعدل وفيات الرضع وتأمين نمو الطفل نمواً صحياً،

(ب) تحسين جميع جوانب الصحة البيئية والصناعية،

(ج) الوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجها ومكافحتها،

(د) تهيئة ظروف من شأنها تأمين الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع في حالة المرض".

٢. تحسين الظروف البيئية ورصد النتائج المترتبة على العمليات الصناعية وظروف العمل فيها عن كثب.

٣. الوقاية من الأمراض وعلاجها ومتابعتها، بما في ذلك نظم الصحة الوقائية ونظم الرقابة على الصحة المهنية.

٤. توفير الخدمات الطبية الأساسية لجميع السكان.

ولذلك على الدول انتهاج السياسات التي تهدف إلى تحسين الصحة وتوفير المعلومات الخاصة بها والتوعية الصحية، بالإضافة إلى توفير فرص التقدم العلمي وتطبيقاته والانتفاع منها لجميع الأفراد بغض النظر عن الجنس أو الديانة أو غيرها من عوامل التمييز بين البشر. و جدير بالذكر أن المبدأ التوجيهي السادس من مبادئ ماستريخت يؤكد على أن "عدم توفير الدول للرعاية الصحية الأولية لمن يحتاجون إليها قد يبلغ حد انتهاك الالتزام بالأداء"، (دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠٠٥: ١٢٨). وتمشياً مع التزام الدولة بضمان الوفاء بالمستويات الدنيا الأساسية لكل حق من الحقوق (الفقرة ١٠ من التعليق العام رقم ٣ للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، ترى منظمة الصحة العالمية كذلك أنه "يوجد حد أدنى من الصحة لا ينبغي أن يقل عنه ما يتمتع به أي من الأفراد في أيأ كانت دولته" (دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠٠٥: ١٢٦). ويحدد إعلان ألما-آتا أن الرعاية الصحية الأولية عنصر أساسي في تحقيق هذا الالتزام، لأنها ضرورية للحصول على توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية المجانية، كما ينص الإعلان الخاص بالتقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي على أنه ينبغي "تقديم خدمات صحية مجانية لجميع السكان..." (منظمة الصحة العالمية، الدورة الخمسون آب/أغسطس ٢٠٠٣). وتنص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على ضرورة توفير الخدمات الصحية المجانية للأمهات^{١١}.

ثالثاً: التزامات الدولة نحو الحق في التعليم

يعتبر التعليم في كل المجتمعات غاية ووسيلة لتنمية الفرد والمجتمع، وينبع الاعتراف به كحق من حقوق الإنسان من أنه لا غنى عنه للمحافظة على الكرامة الأصيلة للفرد وتعزيزها (بلايبرغ وآخرون ٢٠٠٠: ٢٠٨-٢٠١٠)، ولذلك تكفل المادتان (١٣) و(١٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على صياغات تفصيلية للحق في التعليم^{١٢}، حيث

^{١١} تنص الفقرة (٢) من المادة (١٢) على أنه "بالرغم من أحكام الفقرة (١) من هذه المادة تكفل الدول الأطراف للمرأة خدمات مناسبة فيما يتعلق بالحمل والولادة وفترة ما بعد الولادة، موفرة لها خدمات مجانية عند الاقتضاء، وكذلك تغذية كافية أثناء الحمل والرضاعة.

مجموعة صكوك دولية: حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ٢٠٩-٢٢٥.

^{١٢} تنص المادة (١٣) على أن:

تصرح المادة (١٣) عموماً بحق كل فرد في التعليم، وبضرورة أن يسهم التعليم في التنمية الكاملة للشخصية الإنسانية، كما تنص تحديداً على النقاط التالية:

١. جعل التعليم الابتدائي إلزامياً وإتاحته مجانياً للجميع.
٢. تعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني، وجعله متاحاً للجميع بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما بالأخذ تدريجياً بمجانبة التعليم.
٣. جعل التعليم العالي متاحاً للجميع على قدم المساواة، تبعاً للكفاءة، بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما بالأخذ تدريجياً بمجانبة التعليم.
٤. تشجيع التربية الأساسية أو تكثيفها، إلى أبعد مدى ممكن، من أجل الأشخاص الذين لم يتلقوا أو لم يستكملوا الدراسة الابتدائية.

١. تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم. وهي متفقة على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهي متفقة كذلك على وجوب استهداف التربية والتعليم تمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر، وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات السكانية أو الإثنية أو الدينية، ودعم الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل صيانة السلم.

٢. وتقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن ضمان الممارسة التامة لهذا الحق يتطلب:

- (أ) جعل التعليم الابتدائي إلزامياً وإتاحته مجاناً للجميع،
- (ب) تعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني، وجعله متاحاً للجميع بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما بالأخذ تدريجياً بمجانبة التعليم،
- (ج) جعل التعليم العالي متاحاً للجميع على قدم المساواة، تبعاً للكفاءة، بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما بالأخذ تدريجياً بمجانبة التعليم،
- (د) تشجيع التربية الأساسية أو تكثيفها، إلى أبعد مدى ممكن، من أجل الأشخاص الذين لم يتلقوا أو لم يستكملوا الدراسة الابتدائية،
- (هـ) العمل بنشاط على إنماء شبكة مدرسية على جميع المستويات، وإنشاء نظام منح واف بالغرض، ومواصلة تحسين الأوضاع المادية للموظفين في التدريس.

٣. تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الآباء، أو الأوصياء عند وجودهم، في اختيار مدارس لأولادهم غير المدارس الحكومية، شريطة تقيد المدارس المختارة بمعايير التعليم الدنيا التي قد تقرها الدولة، وبتأمين تربية أولئك الأولاد دينياً وخلقياً وفقاً لقناعاتهم الخاصة.

٤. ليس في أي من أحكام هذه المادة ما يجوز تأويله على نحو يفيد مساسه بحرية الأفراد والهيئات في إنشاء وإدارة مؤسسات تعليمية، شريطة التقيد دائماً بالمبادئ المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة ورهنا بخضوع التعليم الذي توفره هذه المؤسسات لما قد تقرضه الدولة من معايير دنيا.

أما المادة (١٤) فتتص على "تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد، لم تكن بعد وهي تصبح طرفاً فيه قد تمكنت من كفالة إلزامية ومجانبة التعليم الابتدائي في بلدها ذاته أو في أقاليم أخرى تحت ولايتها، بالقيام، في غضون سنتين، بوضع واعتماد خطة عمل مفصلة للتنفيذ الفعلي والتدريجي لمبدأ إلزامية التعليم ومجانبيته للجميع، خلال عدد معقول من السنين يحدد في الخطة.

٥. العمل بنشاط على إنماء شبكة مدرسية، ومواصلة تحسين الأوضاع المادية للعاملين في التدريس.

٦. احترام حرية الآباء أو الأوصياء عند وجودهم، في اختيار مدارس لأولادهم غير المدارس الحكومية، شريطة تقييد المدارس المختارة بمعايير التعليم الدنيا. كما تقر المادة (١٣) بحرية الآباء أو الأوصياء في تأمين تربية أولادهم دينياً وخلقياً وفقاً لقناعاتهم الخاصة.

وتطالب المادة (١٤) كل دولة من الدول الأطراف في العهد، التي لم تكن قد تمكنت وقت التصديق على العهد من كفالة إلزامية ومجانية التعليم الابتدائي "بالقيام، في غضون سنتين، بوضع واعتماد خطة عمل مفصلة للتنفيذ الفعلي والتدريجي لمبدأ إلزامية التعليم ومجانيته للجميع...".

وهكذا يمكن استجلاء أربعة معايير للحق في التعليم تفرض التزامات على الدول، وهي: (مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان ٢٠٠١)

١. المساواة في التمتع بالفرص والتسهيلات التعليمية والمساواة في إمكانية الوصول إليها.

٢. التعليم الابتدائي الإلزامي والمجاني.

٣. توافر التعليم الثانوي وإتاحة إمكانية الالتحاق للجميع، وتساوي الفرص في إمكانية الالتحاق بالتعليم العالي.

٤. حرية الاختيار فيما يتعلق بالانتساب لأي من المؤسسات التعليمية القائمة، وحرية إنشاء مؤسسات التعليم الخاصة.

كما حددت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم (١٣) أربعة عناصر من التزامات الدولة فيما يتصل بالحق في التعليم؛ وهذه العناصر هي: التوافر وإمكانية الالتحاق وإمكانية القبول وقابلية التكيف.

ويقصد بالتوافر عدم إمكانية امتناع الدولة الطرف في العهد عن تنفيذ التزاماتها بضمان الحق في التعليم بحجة عدم توفر الموارد الاقتصادية اللازمة؛ إذ يجب أن توفر المؤسسات والبرامج التعليمية بأعداد كافية، بالإضافة إلى ما تحتاج هذه المؤسسات والبرامج للعمل، مثل: المباني والمرافق الصحية والمياه الصالحة للشرب، والمدرسين المدربين ومواد التدريس وما إلى ذلك.

أما إمكانية الالتحاق فيقصد بها أن تكون عملية الالتحاق بالمؤسسات والبرامج التعليمية ميسرة للجميع دون أي تمييز، وإمكانية الالتحاق بأبعاد متداخلة هي: إمكانية الالتحاق مادياً - أي يجب أن يكون التعليم في المتناول مادياً وبطريقة مأمونة، وذلك إما عن طريق الحضور للدراسة في موقع جغرافي ملائم بشكل معقول (مثلاً في مدرسة تقع بالقرب من المسكن) أو من خلال استخدام التكنولوجيا العصرية (مثل الوصول إلى برنامج "التعليم عن بعد"). وإمكانية الالتحاق

من الناحية الاقتصادية – أي يجب أن يكون التعليم في متناول الجميع، ففي حين أنه يجب أن يوفر التعليم الابتدائي "مجاناً للجميع"، فإن الدول الأطراف مطالبة بالأخذ تدريجياً بمجانية التعليم الثانوي والعالي.

وأما إمكانية القبول فيقصد بها أن يكون شكل التعليم وجوهره مقبولين، بما في ذلك المناهج الدراسية وأساليب التدريس، فمثلاً يجب أن تكون هذه المناهج والأساليب وثيقة الصلة بالاحتياجات وملائمة من الناحية الثقافية ومن ناحية الجودة للطلاب، وللوالدين حسب الاقتضاء؛ وهذا يخضع للأهداف التعليمية المطلوبة في المادة (١٣) وما قد توافق عليه الدولة من معايير تعليمية دنيا.

أما قابلية التكيف فيقصد بها أن يكون التعليم مرناً كي يتسنى له التكيف مع احتياجات المجتمعات المتغيرة والمستقبلية، وأن يستجيب لاحتياجات الطلاب في محيطهم الاجتماعي والثقافي المتنوع على نحو يأخذ في الحسبان المصلحة الفضلى لهم.

الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

حدد دستور المملكة لعام ١٩٥٢ في الفصل الثاني منه حقوق الأردنيين وواجباتهم، وركز على الحقوق المدنية والسياسية التي تسمح للأردنيين بالمشاركة في عملية تسيير المؤسسات السياسية في الأردن، كما تناول عدداً من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي يقع على عاتق الدولة تأمينها للمواطن.

وأورد في المادة (٦) منه على أن الأردنيين أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين، وأن تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها، كما تكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين. كما نص في المادة التاسعة على عدم جواز إبعاد أي أردني من ديار المملكة، وحظر الإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون، ونص في المادة (١١) على عدم جواز استملاك ملك أحد إلا للمنفعة العامة وفي مقابل تعويض عادل حسبما يعين في القانون. وعلى عدم فرض قروض جبرية أو مصادرة الأموال المنقولة أو غير المنقولة إلا بمقتضى القانون. كما أكد في المادة (١٣) على عدم جواز فرض التشغيل الإلزامي على أحد إلا بمقتضى القانون. وأشار في المادة (١٤) إلى أن الدولة تحمي حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية في المملكة ما لم تكن مخرجة بالنظام العام أو منافية للأداب. كما أشار في المادة (١٦) إلى أن للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون، وكذا تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون ذات نظم لا تخالف أحكام الدستور شريطة أن تراقب مواردها. ونص في المادة (٢٠) على أن "التعليم الابتدائي إلزامي للأردنيين، وأنه مجاني في المدارس الحكومية. وأشار في المادة (٢٢) إلى أن لكل أردني الحق في تولي المناصب العامة بالشروط المعينة بالقوانين والأنظمة. وأكد في المادة (٢٣) على أن العمل حق لجميع المواطنين، وأن على الدولة أن توفره للأردنيين بتوجيه الاقتصاد الوطني والنهوض به، من خلال توزيع يكفل لهم أجوراً تتناسب مع كم العمل وكيفيته، وتحدد ساعات

العمل الأسبوعية، وتمنح العمال أيام راحة أسبوعية وسنوية مع الأجر، كما تقرر تعويضاً خاصاً للعمال المعيلين، وفي أحوال التسريح والمرض والعجز وإصابات العمل، وتعيين الشروط الخاصة بعمل النساء والأحداث، وخضوع العامل لقواعد صحية وتنظيم نقابي حر.

ومن الجدير بالذكر أن الدستور الأردني خلا من نص يتحدث عن الحق في الصحة وضمانه للمواطنين، إلا أنه تم الإشارة إلى ذلك في قانون الصحة العامة وقانون وزارة الصحة وقانون نقابة الأطباء والدستور الطبي. هذا وقد وقع الأردن على العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في (١٩٧٢/٦/٣٠) وصادق عليه في (١٩٧٥/٥/٢٨) ونشره في الجريدة الرسمية بتاريخ (٢٠٠٦/٦/١٥)، أي أنه أصبح جزءاً لا يتجزأ من المنظومة التشريعية الأردنية، وهي بهذا الوصف تكون ملزمة للحكومة الأردنية بحسب ما جاء في المادة (٢٦) من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات التي نصت على أن "كل معاهدة نافذة ملزمة لأطرافها وعليهم تنفيذها بحسن نية". ويعني تنفيذها بحسن نية كما جاء في المادة (١٨) من ذات الاتفاقية أن "تلتزم الدولة بالامتناع عن الأعمال التي تعطل موضوع المعاهدة أو غرضها".

وأخيراً لا بد من التنويه بأن أمر إنفاذ هذه الاتفاقيات من قبل الأردن لا يتوقف عند هذا الحد، بل يمضي إلى ما هو أبعد من ذلك؛ فقد استقر اجتهاد محكمة التمييز الأردنية بشقيها الحقوقي و الجزائي على أن الاتفاقيات الدولية في نفاذها وتطبيقها تسمى: "مرتبة على القوانين المحلية ولها أولوية التطبيق عند تعارضها معها مع أحكامه مع أحكام أي قانون محلي طالما كانت سارية المفعول ولم يتم إلغاؤها".

الدراسات السابقة:

تتميز الأدبيات التي تناولت تحليل الموازنات الحكومية من منظور حقوق الإنسان بأنها حديثة نسبياً على المستوى العالمي عموماً وبالنسبة للعالم العربي خصوصاً، إذ تعود إلى أواخر عقد التسعينيات من القرن الماضي، وكان الهدف منها معرفة مدى وفاء الحكومات بالتزاماتها التي كفلتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى الترويج لمفاهيم حقوق الإنسان بما يضمن دمجها في السياسات الاقتصادية العامة من ناحية ومراعاة الدلالات الحقوقية لها عند رصد إيرادات ونفقات مخصصات الميزانية العامة للدولة من ناحية أخرى، ودعم جهود المناصرة الرامية إلى إعمال هذه الحقوق من قبل المنظمات والأفراد في بحثهم عن أكثر السبل حماية لها من ناحية ثالثة.

ويمكن القول بأن موضوع الدراسة لم يسبق أن تناوله الباحثون العرب المعنيون في مجال حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية العربية ومؤسسات المجتمع المدني العربي إلا في دراسة واحدة عن جمهورية مصر العربية تناولت ميزانية عام واحد هو ٢٠١٠/٢٠٠٩. ومن هنا يأتي تناول هذا الموضوع بوصفه الدراسة الأولى من نوعها على المستويين الوطني والعربي، خصوصاً أنها تناولت تحليل الموازنات المتعلقة بثلاثة حقوق ولمدة عشر سنوات سابقة، وبما يحدد توجه الدولة الأردنية في هذا المجال. كما أن الدراسة تتسجم مع دور المركز الوطني لحقوق الإنسان في

الأردن كمؤسسة وطنية في رصد مدى إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالاعتماد على منهجية علمية في الدراسة خاصة وأنه سينبثق عنها جملة من التوصيات العملية لصناع القرار بهدف كفالة هذه الحقوق للمواطنين.

وتساهم الدراسة الحالية في تحليل موازنات الدولة الأردنية من منظور حقوق الإنسان، وفيما إذا كانت تعكس مبدأ الإيفاء التدريجي بحقوق الإنسان؟ وفيما إذا استخدمت الحكومات الحد الأقصى من الموارد المتاحة لها للامتثال لأحكام حقوق الإنسان في المعاهدات التي وقعتها؟

وتنقسم الدراسات في هذا المجال إلى ثلاثة أنواع: الدراسات النظرية والدراسات التطبيقية والدراسات التي شملت الوطن العربي بشكل خاص.

الدراسات النظرية:

إن جل الأدبيات السابقة في هذا المجال كان عبارة عن دراسات نظرية أو "أدلة تدريبية" غلب عليها الطابع القانوني التحليلي للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وكانت تهدف إلى تشجيع مؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان بالإضافة إلى الباحثين والمدافعين عن حقوق الإنسان إلى إجراء مثل هذه الدراسات بهدف كشف الانتهاكات التي تحول دون تمتع الأفراد بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واستخدام الميزانية كأداة للنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أي دولة، وتسايط الضوء على الإجراءات المحددة التي يفترض اتخاذها لعلاج عدم الامتثال للالتزامات الدولية.

وهذا التركيز على الأدلة سلط الضوء على الطبيعة الحديثة نسبياً من التنمية القائمة على تحليل الموازنة بالاستناد إلى المنهج الحقوقي، وهو ما يعكس الحاجة الملحة إلى تثقيف المحامين والموظفين العموميين وغيرهم بشأن طبيعة التزامات حقوق الإنسان وعلاقتها بالموازنات، وتدبير الامتثال والأعمال لها .

وكان من أهم الأدلة على هذا الصعيد ذلك الدليل (Diokno ١٩٩٩) الذي عرض إطار عام لكيفية تحليل الموازنة بالاستناد إلى حقوق الإنسان بوصف الموازنة تخصيص لحجم الإنفاق على أغراض مختلفة لتحقيق أكبر قدر من النتائج؛ ويبين أن استخدام تحليل الموازنة يؤدي إلى حماية أو الدفاع عن حق من الحقوق، وخصوصاً عند الإشارة إلى تلك النسب من الميزانية (المخصصات) التي قد تظهر عرقلة لحقوق الإنسان (المياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، والكهرباء، وخدمات الطوارئ، والخدمات الصحية، والتعليم .. الخ)، وعليه يهدف التحليل إلى الضغط على الدولة لتوفير الخدمات اللازمة لتحقيق وضمان التمتع الفعلي بالحقوق. كما يربط الدليل بين التمييز الذي تتعرض له الفئات الضعيفة كالمسنين والنساء والأطفال والفقراء والسكان الأصليين وغيرهم ومخصصات الموازنة التي قد تسهم في استمرار واقعهم على حاله. كما يدعو الدليل إلى مقارنة مخصصات الموازنة مع المعايير الوطنية للحد الأدنى لكشف الفجوة بينها باستخدام ثلاث خطوات: مقارنة مخصصات الفرد في الغذاء والتعليم والصحة والسكن

والضمان الاجتماعي مع عتبة الغذاء وعتبة الفقر على المستوى الوطني، ومقارنة إجمالي الدخل للفرد الواحد في اليوم مع توزيع الحد الأدنى للأجر اليومي وتكاليف المعيشة اليومية، ومقارنة ما إذا كانت نفقات الفئات الأكثر تهميشاً أكبر أو أقل من عتبة الغذاء وعتبة الفقر والحد الأدنى للأجر اليومي وتكاليف المعيشة اليومية.

أما دليل بلايبرغ وآخرون (٢٠٠٠) فيتضمن جزئية خاصة بأدوات رصد وتقييم مدى التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأهمها استخدام أداة تحليل الموازنة في الدعوة إلى أعمال هذه الحقوق في أي دولة أو مؤسسة حكومية أو قطاع، سيما وأن الموازنة تعكس ما تفعله الدولة خلال سنوات أو تنوي فعله خلال سنة قادمة، أي أنها ترجمة لبرنامج العمل الذي تنتهجه الدولة مالياً، وبما يكشف خططها وأولوياتها التنموية والحقوقية. ويخلص الدليل إلى أن قراءة الموازنة العامة من خلال منظور حقوق الإنسان بوصفها عملية سياسية اقتصادية توفر مقياساً لمدى احترام الدولة ووفائها بالالتزامات الدولية التي قطعتها على نفسها مع الانضمام أو المصادقة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. عدا عن أن هذه القراءة تسهم في إثراء النقاش العام حولها والتأثير في عملية صياغة الميزانية واتخاذ قرارات التخصيص المالي. كما يعرض الدليل لجملة التحديات التي تعترض عملية تحليل الموازنة وأهمها: عدم إمكانية الحصول على كافة البيانات المطلوبة، وعدم وضوح المعلومات المتعلقة بالموازنة وصعوبة فهم العلاقة بين الوظائف والتكاليف والاعتمادات، بالإضافة إلى مدى القدرة على تحري المبررات القائمة وراء وضع المخصصات لكل بند، وعدم بيان كل أوجه النفقات وأغراضها، وهنا تزداد المسألة صعوبة عند قيام مؤسسات المجتمع المدني بهذه المهمة. كما يبين الدليل كيفية تحليل الموازنة ودراسة حجم الموارد المالية المتاحة والبرامج المقرر تمويلها، ثم تحديد تلك البرامج التي تقف في طريق أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعزل مقاديرها المالية، ثم إعادة تخصيص هذه المقادير من أجل توفير خدمة أو تنفيذ برنامج يكفل التمتع بإحدى الحقوق الإنسانية مثل: توفير مياه الشرب وتجهيز مرافق الصرف الصحي وشبكات الكهرباء وخدمات الطوارئ وخدمات التعليم وغيرها. كما يؤكد الدليل على أن تحليل الميزانية يسلط الضوء على توزيع المخصصات المالية من حيث التوزيع الجغرافي والنوعية وتدابير التعويض والقطاعات الضعيفة من المواطنين، وغيرها من المحددات التي تكشف عن مدى قيام الدولة بالالتزام بما أخذته على عاتقها دولياً، وبالأذات ما ورد في المادة (٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبما يتيح إمكانية مقارنة المخصصات المالية للبنود المختلفة مع المعايير الدولية والوطنية المتعلقة بتعزيز وإعمال وحماية الحقوق الإنسانية.

كما أعد Shultz (٢٠٠٢) دراسة دعا فيها منظمات المجتمع المدني إلى إجراء تحليل للموازنات الحكومية كونها "آليات لتخصيص الموارد العامة" التي تعتبر من أهم الأدوات لبيان مدى التزام الحكومات بضمان حقوق الإنسان، وركز على أهمية دراسة الضرائب والعبء النسبي الذي يتحمله الفقراء مقابل الأثرياء، بالإضافة إلى حجم الإنفاق على أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وقد فصلت الدراسة الوثائق الدولية لحقوق الإنسان الأكثر ارتباطاً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ووصفت التزامات الاحترام والحماية والإعمال الواردة فيها بأنها

"غامضة في كثير من الأحيان" كما تناولت مفهوم الأعمال التدريجي كمزيج من ثلاثة التزامات أخرى هي: عدم التراجع والاستفادة الكاملة من الموارد المتاحة والحد الأدنى. ومن أجل تحديد ما إذا كانت موازنات الحكومات تتفق مع الأعمال التدريجي، تقترح الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل الحكومات لديها خطة محددة وملموسة لزيادة أعمال تلك الحقوق في كل عام، وهل هذا معرب عنه في الاعتماد المخصصة في بنود الموازنات؟
- هل هناك انحياز؟ وهل هناك تخفيضات تمت في برامج أساسية لأعمال الحق في الصحة والغذاء والسكن؟
- هل الحكومات استخدمت مواردها لتحقيق أقصى قدر من تلك الحقوق؟
- هل هناك تمييز في الحصول على تلك الحقوق؟

وترى الدراسة أن هناك خمسة أنواع من أشكال تحليل الموازنة: قضايا النظام والعملية (مثل الشفافية والمشاركة)، ونظرة واسعة النطاق على النفقات العامة والإيرادات (مثل إجمالي الإنفاق على كل من مجالات السياسة العامة والاتجاهات السنوية)، وتكلفة العمل (مثل مقارنة النفقات المطلوبة لمهمة خاصة مع المبلغ المخصص). والسكان (ضمن مجموعات محددة) (مثل البحث في كيفية آثار النفقات على النساء)، والفعالية (إلى أي مدى تم وجود الأثر المنشود). وأثارت الدراسة عدداً من القضايا للحفاظ على الحقوق منها: الحاجة إلى الشفافية بالنظر إلى أن الموازنات التي غالباً ما توضع وراء أبواب مغلقة، وتبرز أيضاً أن أكثر الأعمال التحليلية تعقيداً هي المرتبطة بتحليل الموازنة على أساس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لما يتطلبه ذلك من خبرة تقنية قد تؤدي إلى استبعاد نشطاء القاعدة الشعبية. كما تشير إلى مشكلة رئيسية في العديد من البلدان الفقيرة تتمثل في أن اتخاذ القرارات الأساسية التي تشكل موازنتها لا يتم عن طريق حكوماتها وإنما عن طريق المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وتتناول دراسة Malena and Khallaf (٢٠٠٦) الموازنة كأداة تحليل تعمل على زيادة شفافية عملية صنع الميزانية واتخاذ القرارات الخاصة بتوزيع الموارد، وتعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والمواطنين في هذه العملية والتأثير عليها، وذلك لما تقدمه من فرصة للتدقيق والتحليل واقتراح التوصيات. وتركز على جعل الموازنات العامة أكثر شمولاً واستجابة لاحتياجات الفئات المهمشة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي، وهي تدعو إلى بناء القدرات الخاصة بالمجتمع المدني ووسائل الإعلام والبرلمانيين وغيرهم؛ لفهم وتحليل المعلومات الخاصة بالموازنة بوصفها الشرط الأساسي للدراسة. كما تبين أن التحليل يمكن أن يوفر للحكومة معلومات قيمة عن القضايا المهمة والفئات الاجتماعية المهمشة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً. كما أنه يمكن أن يؤدي إلى مزيد من العدالة الاجتماعية والمساواة من خلال تشجيع زيادة الإنفاق العام لصالح هذه الفئات المحرومة بالإضافة إلى تعزيز الثقة والتفاهم بين

المواطنين والمؤسسات العامة. وترى أن الوصول إلى ما لا يقل عن مستوى أساسي من المعلومات حول الموازنة هو شرط آخر من شروط تحليل الموازنة، إذ إن التحليل الذي ينطبق على الموازنة العامة أو قطاع واحد محدد مثل البيئة والصحة أو الدفاع، يتطلب الحصول على معلومات حول الموازنة الوطنية، أما إذا كانت الدراسة تركز على قطاع لا مركزي مثل التعليم في بعض الدول أو الحكومات المحلية، فإنه يتطلب جمع بيانات الموازنة على المستوى المحلي أو دون الوطني. وهو الأمر الذي يتطلب التأكد فيما إذا كانت وثائق الموازنة المتاحة للجمهور يمكن الحصول عليها وفقاً للقانون، وخصوصاً أن الحكومات في كثير من الأحيان لا تنقسم هذه المعلومات بشكل مسبق، وسيكون من المفيد هنا الحصول على الوثائق ذات الصلة والتي تشمل مسودات صياغة الموازنة ومقترحاتها و تقارير لجنة الموازنة قبل الموافقة عليها، بالإضافة إلى وثائق الموازنة الرسمية بعد الموافقة عليها، وتقارير المراجعة خلال تنفيذ الموازنة.

وتستعرض دراسة Harvey (٢٠١٠) جملة من دراسات الحالة التي تتناول تحليل الموازنة من بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بهدف وضع إطار عمل لتطوير حقوق الإنسان ضمن مشروع (Queen's University, Belfast) المتعلق بتحليل الموازنة. كما تطرقت الدراسة إلى آلية تحليل الموازنة وبشكل خاص كيفية ربط بيانات الموازنة ومبادئ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى الصعوبات التي تعترض عملية التحليل. وخلصت الدراسة إلى أن تحليل وثائق الموازنة يعطي دلالة واضحة على تغير سياق الإنفاق العام خلال الفترة التي امتدت بين الأعوام ١٩٩٩-٢٠٠٩، إذ أن هيمنة نموذج "الليبرالية الجديدة" دولياً على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أدى إلى انتشار أنماط معينة من الإيرادات والنفقات، مثل: فرض أقل للضرائب التصاعدية وتخفيض الضمان الاجتماعي، وأشكال معينة من الملكية والتسليم (مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص) وهذه الظواهر تركت آثاراً عميقة على مدى التمتع بالحقوق الواردة في الاتفاقيات الدولية، ومع ذلك فهذه الحقوق لا تحظى باهتمام يذكر في وثائق الموازنات. وهذا يحتاج إلى صياغة فهم متسق للعلاقة بين بنود الموازنات والالتزامات بالحقوق لاستيعاب الفروق في الفترات الزمنية والبلدان والسياسات الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك تأتي ضرورة التركيز على تحليل الميزانية بالاستناد إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأعمال المستقبلية. كما دعت الدراسة إلى وضع مؤشرات الامتثال لقياس مدى احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن تزايد الإنفاق على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لا يعد في حد ذاته دليلاً كافياً على الامتثال بالأعمال التدريجي وفقاً لما هو وارد في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية؟ ولذلك ترى الدراسة أننا بحاجة إلى وضع نموذج دقيق لقياس الامتثال للالتزامات المتعلقة بالموازنة.

الدراسات التطبيقية:

إن الموازنة هي أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الحكومات في أي بلد، وإن فهم ما تقوم به في الواقع يتطلب فهم ما هو موجود في الموازنة، وإن تحليل الموازنة يساعد على فهم التزام الحكومات الحقيقي واتجاهاتها وأولوياتها، كما يكشف عن آثار تخصيص تمويل السياسات

ويتوقع نتائج الخيارات التي أجريت على الموازنة، ويساهم في وضع برامج تحسين معيشة الفقراء والمهمشين. ومن أهم الدراسات التي تناولت دولا معينة أو حقوقاً معينة ما يلي.

تمثل دراسة Shultz (٢٠٠٢) تحليلاً إرشادياً مفصلاً لكيفية تحليل الموازنة العامة من منظور حقوق الإنسان من خلال إتباعه لمنهج دراسة الحالة، حيث يبرز انتهاكات الحق في الصحة من خلال تحليل ميزانية الحكومات المكسيكية على امتداد أربع سنوات، وتستنتج أن هناك علاقة مباشرة بين ضمان الحق في الصحة للفرد وقدرته على المساهمة في نظام الضمان الاجتماعي؛ أي أن حق الصحة يتوقف على البعد الاقتصادي والعمل، وهذا هو السبب الذي جعل ربع سكان المكسيك يحصلون على خدمة صحية سيئة للغاية، ولذلك ترى أنه ليس من المستغرب أن الحكومات المكسيكية لا ترقى إلى ضمان الحق في الصحة لجميع مواطنيها وأنها لا تقي بالتزاماتها الدولية على صعيد هذا الحق. كما أن الإنفاق على الرعاية الصحية شهد اتجاهًا تنازلياً بسبب توجيه الموارد المتاحة إلى جوانب أخرى، بالإضافة إلى أن برامج وزارة الصحة فشلت في استهداف المجتمعات الأكثر فقراً. كما تسلط الدراسة الضوء على جملة من الإجراءات التي يمكن اتخاذها لمعالجة عدم احترام الحكومات المكسيكية لمبادئ حقوق الإنسان وحمايتها، وأهمها الدعوة إلى إدماج نتائج تحليل الموازنة في سياسات وضع الموازنة الحكومية وتخصيص الأموال لحماية هذا الحق، وذلك من خلال زيادة حجم الإنفاق الصحي لصالح الفقراء والفئات الأكثر ضعفاً، وتخصيص الموارد المالية الكافية للبنية الصحية التحتية وللمراقبة الأمراض المنتشرة والوقاية منها، وامتناع الحكومات عن التمييز ضد الموظفين بشكل غير رسمي والعاطلين عن العمل عند تخصيصها أموالاً في الموازنة للمستخدمين في القطاع الرسمي.

كما أن دراسة Renzio (٢٠٠٥) قيمت تجربة ثلاث مؤسسات لفهم كيفية استخدام نتائج أبحاث تحليل الموازنة من منظور حقوق الإنسان للتأثير على سياسات الموازنة وتحديد الأولويات في بلدانها، وتتمثل المؤسسات في معهد الديمقراطية في جنوب أفريقيا (IDASA) والمعهد البرازيلي للتحليل الاقتصادي والاجتماعي (IBASE)، ومركز التنمية الاجتماعية المتكاملة في غانا. كما قيمت الدراسة دور المؤسسات الثلاثة في عملية التوعية بالموازنة والسياسات الاقتصادية وبناء القدرات الضاغطة لتغيير السياسات المخلة بحقوق الإنسان. وقد استندت الدراسة إلى تحليل وثائق هذه المؤسسات وإجراء المقابلات مع المسؤولين من أجل تحليل السياق الذي تعمل فيه والمبادرات التي اتخذت من قبلها للتأثير على الموازنات. كما تطرقت الدراسة لبعض الأمثلة في محاولة إظهار بعض الاستخدامات المحتملة لتحليل الموازنة في تشكيل نتائج السياسات المناصرة للفقراء. وقد خلصت إلى أن قدرة المجتمع المدني تتمثل في زيادة الوعي العام بمسائل الموازنة عندما تفتقر العلاقة مع الحكومات إلى الشفافية والانفتاح، وتمكين الجهات الأهلية الفاعلة للضغط على الحكومات لتكون أكثر انفتاحاً وتجاوباً. وترى الدراسة أن معظم الأدلة التي تستخدمها مجموعات عمل الموازنة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تعتمد على بيانات ميزانية الحكومات من أجل تحليلها وتسلط الضوء على مجالات محددة ذات اهتمام أو قلق، أو تستخدم كأساس لتقييم تأثيرها على فئات محددة مثل النساء والأطفال أو المجتمعات المحلية الفقيرة في مناطق جغرافية معينة. كما تشير إلى أن التحدي يتمثل في ترجمة اللغة الغامضة في

كثير من الأحيان للأرقام والإحصاءات وتحويلها لرسائل واضحة للمستهدفين سواء أكانوا حكوميين أم برلمانيين أم إعلاميين أم الرأي العام بطريقة تعزز احتمالية تغيير سياسة محددة .

أما دراسة Robinson (٢٠٠٦) فتظهر أهمية دور المنظمات غير الحكومية في عملية تحليل الموازنة والتوعية بالسياسات الاقتصادية للدولة بغية حماية حقوق الإنسان من ناحية، وتعزيز مبادئ الشفافية والتركيز على الفقر ليكون من أولويات الإنفاق الحكومي من ناحية أخرى. وتعتمد الدراسة على تحليل ميزانية ستة دول هي: البرازيل وكرواتيا والهند والمكسيك وجنوب أفريقيا وأوغندا، من قبل مجموعات تشمل المنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث والدراسات بالإضافة إلى الحركات الاجتماعية. وقد أثبتت نتائج الدراسة أن مبادرات المجتمع المدني في تحليل الموازنة ساهمت في تحسين شفافية القرارات المتعلقة بالموازنة وعملية وضعها، كما رفعت مستويات الوعي بأهمية الموازنة ومحو الأمية فيما يتعلق بها، علاوة عن تعميق المشاركة العامة في عملية إعداد الموازنة من قبل المشرعين ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني. كما بينت الدراسة أنه على الرغم من أن تغيير أولويات الإنفاق في هيكلية الموازنة قد يكون صعب التحقيق، إلا أن التحليل المستقل للميزانية يسهم بشكل مباشر في التأثير الإيجابي على تحديد مخصصات الموازنة وترشيد تنفيذها، وبالتالي زيادة مساءلة صناع القرار. وكذلك تبين أيضاً أن تتبع نفقات الموازنة وأثار المخصصات يكون فعالاً لضمان الاستخدام الفعال للنفقات الخاصة بالتعليم والصحة، كما أنه يؤدي إلى زيادة مخصصات الموازنة وتحسين الاستفادة من الأموال العامة التي تفيد الفقراء، بل ويمكن المجموعات المحرومة من ضمان قدر أكبر من المساواة في أولويات الموازنة وزيادة أهداف العدالة الاجتماعية. وأخيراً بينت أن أنشطة مجموعات تحليل الموازنة تعمل على وضع جدول أعمال أكبر لبناء الديمقراطية وتعزيز الحكم الرشيد من خلال تعزيز مبادئ المساءلة والشفافية وتعميق المشاركة العامة.

أن دراسات الحالات التطبيقية التي تمت استعراضها في هذه الدراسة تقدم دليلاً قوياً على فهم عمل الموازنة في السياقات السياسية والمؤسسية المختلفة، وقد حققت مجموعات تحليل الموازنة نجاحاً كبيراً في توفير مصدر مستقل للمعلومات وموثوق، كما عززت الفهم بأهمية الموازنات العامة وساهمت في تحسين شفافيتها عن طريق جعل هذه البيانات متاحة في المجال العام من خلال المطبوعات وقواعد البيانات الإلكترونية على الإنترنت. وفي بعض الحالات ساهمت في اتخاذ تدابير تهدف إلى تحسين وصول الجمهور إلى بيانات الموازنة بحرية وساهمت هذه المعلومات بدورها في زيادة الشفافية. ولذلك يجب نهج مجموعات الموازنة التأثير بشكل غير مباشر على سياسات الموازنة لصالح الفئات الفقيرة المهمشة. وهكذا يؤدي التحليل إلى التأثير على تخصيص الإنفاق العام واستخدامه على نحو يسهم بصورة مباشرة في الإنصاف والعدالة الاجتماعية ويؤدي إلى زيادة مستوى الإنفاق على التنمية الاجتماعية ونظم الرعاية وكفاءة التنفيذ ووجود الفوائد المباشرة للفقراء. وترى تلك الدراسة أن التحدي الذي يواجه مجموعات الموازنة هو كيفية رفع مستوى تكرار الآثار الناجحة التي تحققت حتى الآن إلى مجالات أخرى مثل: الموازنات المتعلقة بالطفل وصحة الأم ومختلف القطاعات والسياقات الأخرى. كما بينت الدراسة أن أهمية تحليل الموازنة تتجاوز المجال الفوري لتغيير سياسات الموازنة إلى تعزيز صوت

المواطن بشكل غير مباشر، وتعزيز قدرة المشرعين على تحديد أولويات الموازنة والتدقيق على القيام بدور أكثر نشاطاً في مناقشات الموازنة، بالإضافة إلى تضخيم صوت الفقراء والمستبعدين اجتماعياً بين الناس بشكل غير مباشر عن طريق ضمان أن طلباتهم تنعكس في سياسات الموازنة.

أما دراسة Wilson and Melchiorre (٢٠٠٩) فتتناول تحليل موازنات التعليم ومحتواها من منظور حقوق الإنسان، وترى أن الكيفية التي تقرر الدولة فيها استثمار مواردها في مجال التعليم لا تقل أهمية عما تنفق عليه، ولذلك تربط بين معايير حقوق الإنسان وإعادة ترتيب الأولويات بشكل واضح بما يساعد على تحديد الخطوات المتوجب على الدولة اتخاذها للتوصل تدريجياً إلى الأعمال الكاملة للحق في التعليم. ويمكن رصد وتوثيق كيفية توزيع مخصصات الموازنة من خلال تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان (الإنفاق الحكومي غير المناسب يعتبر واحداً من أهم أسباب انتهاكات الحق في التعليم). كما بينت الدراسة أن ميزانية حقوق الإنسان المستندة إلى منهج الحق في التعليم توفر العديد من الميزات، إذ تبين شرعية العلاقات بين أصحاب الحقوق والقائمين بالواجبات من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية: من لديهم الحق؟، من واجبه فعل شيء ما؟، ما هي العواقب إذا لم يكن هناك تقدم نحو الهدف المطلوب؟. كما أنها تقدم الفرصة لمؤسسات المجتمع المدني في بحث التحدي القانوني لسياسة التعليم والموازنات وتحسين الشفافية والمساءلة في نظم التعليم، والمشاركة في التأثير على عمليات صنع القرار، وتعزيز الوعي بالتعليم كحق من حقوق الإنسان. وبينت الدراسة أن هناك طريقتان رئيسيتان توفران توجيهات ملموسة لتحليل موازنات التعليم: (١) تقييم مخصصات الموازنة بإزاء حق الإنسان في التعليم، (٢) تقييم عملية وضع ميزانية التعليم وفقاً لمعايير حقوق الإنسان. وأوضحت الدراسة أنه لتقييم مخصصات الموازنة لحق الإنسان في التعليم يفترض استخدام المنهج القائم على حقوق الإنسان استناداً إلى الالتزامات القانونية للدول بدايةً، وهو ما يستتبع تحديد ثلاث مراحل متميزة ولكنها متكاملة للتحليل: أولاً، فهم التعليم كحق من حقوق الإنسان بما يحمله من مساءلة الدولة حول مدى تحقيق التزاماتها الدولية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وهو ما تتضمنه مجموعة واسعة من الاتفاقيات الدولية والإقليمية، ولكن يمكن أن تكون أكثر تحديداً وفق النموذج الذي وضعته كاتارينا توماشيفسكي أول مقرر للأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في التعليم ومؤسس مشروع الحق في التعليم وهو: التوافر وسهولة الوصول، والمقبولية، والقدرة على التكيف (A٤). Availability, Accessibility, Acceptability, Adaptability. كما بينت الدراسة أن الالتزامات الفورية (الأساسية) التي ينبغي أن تعطى الأولوية في الموازنة هي: العالمية والمجانية والإلزامية حتى الحد الأدنى لسن العمل (١٥ أو مؤقتاً ١٤ عاماً)، بالإضافة إلى حرية اختيار محتوى التعليم الذي يجب أن يكون متسقاً مع مبادئ حقوق الإنسان. أما المرحلة الثانية للتحليل فتتمثل في قياس اتخاذ الخطوات التدريجية لتحقيق الأعمال الكاملة للتعليم الثانوي والمجاني على نحو متزايد، بالإضافة إلى اتخاذ الخطوات لتعزيز التعليم العالي ووضع استراتيجية تعليمية للأعمال التدريجية لتطويره بما في ذلك المؤشرات والمقاييس. وأخيراً

تأتي المرحلة الثالثة التي تسمح بتقييم وقياس ورصد ميزانية التعليم (التمويل) باستخدام المؤشرات القائمة على الحقوق والتي صممت خصيصاً للحصول على حق التعليم.

وخلصت الدراسة إلى أن معايير حقوق الإنسان يجب أن تشكل وسيلة وكذلك نتيجة للسياسات والممارسات في الوقت ذاته، وذلك من خلال مشاركة الجميع في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حقوق الإنسان الخاصة بهم ومنها الحق في التعليم، ومحاسبة الجهات المسؤولة عن إعمال حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في التعليم، وعدم التمييز والمساواة في إعمال حقوق الإنسان وتمكين الناس من معرفة حقوقهم وكيفية المطالبة بها.

وأما دراسة Hammarberg (٢٠٠٩) فتتطرق إلى تحليل الموازنة باعتباره أحد الأدوات الفعالة في النضال من أجل حقوق الإنسان، إذ أن البحث في بنود الموازنة من منظور حقوق يساعد الساسة والاقتصاديين والمخططين على تحديد الأولويات بطريقة غير تمييزية، وتخصيص الموارد لحماية الفئات المهمشة التي تتعرض لخطر والتي هي بحاجة إلى الحماية، مثل: النساء والأطفال وكبار السن والمعوقين والمهاجرين وغيرهم. كما أن تحليل الموازنة القائم على الحقوق يوفر أيضاً أداة قيمة لمؤسسات المجتمع المدني التي تريد تقييم مدى تنفيذ الحكومات والبرلمانات لتعهداتها التي التزمت بها عند التصديق على اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية. أي أن هذا التحليل يوفر أداة لمحاسبة الحكومات والبرلمانات في مدى تخصيصها للموارد لحماية حقوق الإنسان. ولذلك تطالب الحكومات وبالذات وزراء المالية بتوضيح كيفية تأثير الموازنات المقترحة على حياة المجموعات المختلفة في المجتمع، بما في ذلك تلك المهمشة والمحرومة. كما تدعوهم إلى مناقشة الموازنة بصورة علنية أمام الرأي العام ولأثارها على حقوق الإنسان.

وحدثت الدراسة الدول الأوروبية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي على مساءلة الدول المتلقية لمساعداتها التنموية على اثر الموازنة على حقوق الإنسان، لوضع حد للتمييز على أساس الجنس أو العرق أو الجنسية أو الأصل الاجتماعي في توزيع الموارد العامة من ناحية، ولدفعها على استخدام أقصى حدود مواردها المتاحة لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فيها للجميع. وتشير إلى أن تحليل الموازنة هو نهج جديد لحماية حقوق الإنسان حتى في السياق الأوروبي، وأن معظم التحليل الذي تم انجازه حتى الآن ينصب في نطاق تحقيق المساواة بين الجنسين. وتذكر أن النمسا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وفنلندا والنرويج وإسبانيا والسويد كانت من بين الدول التي طبقت بالفعل منظور الجنسين في دورة موازنتها الوطنية. وقد تم إدراج مفهوم ميزانية النوع الاجتماعي في المبادئ التوجيهية للميزانية في وزارة مالية هذه الدول. وقد نشر مجلس أوروبا مؤخراً كتيباً عن التنفيذ العملي للميزانية بين الجنسين. كما تشير إلى تجربة مركز حقوق الإنسان في جامعة كوينز في بلفاست الذي يدرس تأثير الإنفاق العام على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في أيرلندا الشمالية من خلال تحليل الموازنة، والهدف يتمثل في التعرف على أفضل الممارسات الدولية فضلاً عن تحليل أمثلة مختلفة لتخصيص الموارد الحكومية في مجالات عديدة كالإسكان، بالإضافة إلى تعزيز قدرات الرصد لمنظمات المجتمع المدني.

أما خارج دول الاتحاد الأوروبي فتشير الدراسة إلى تجربة معهد الديمقراطية في جنوب أفريقيا IDASA بوصفه من الأمثلة الجيدة على كيفية تحليل الموازنة وتقييم مدى امتثال قرارات الحكومات مع حقوق الإنسان، إذ أن هذا المعهد حلل تأثير الموازنة العامة لدولة جنوب أفريقيا على التنمية الاجتماعية، والإسكان والتعليم والصحة والحد من الفقر. وقد لاحظ تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على جنوب أفريقيا خلال تحليله لميزانية عام ٢٠٠٩، وحمل الحكومات المسؤولية عن قراراتها المتعلقة بالموازنة، وشدد على تحسين كفاءة وفعالية وعدالة ميزانية الدولة. وأخيراً تدعو الدراسة إلى اعتماد نهج تشاركي عند صياغة الموازنة، والتي تشمل مختلف الوزارات والهيكل الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، وذلك لما لهذا النهج من دور في التركيز على الشفافية والنتائج والمساءلة من جهة، كما أنه يوفر البيانات المفصلة بالنسبة لمجموعات مختلفة في المجتمع.

وتخلص دراسة Murowe and Senyane (٢٠١٠) إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود الحكومية لتخصيص الموارد الكافية لتلبية احتياجات الأطفال بوصفهم صناع المستقبل، وهو ما يتطلب زيادة مشاركتهم في عملية صنع القرار في القضايا التي تؤثر عليهم، ومنها عملية رصد الموارد المالية في الموازنات من أجل تلبية احتياجاتهم الخاصة. وترى أن مؤسسات المجتمع المدني خلال العقدین الأخيرین لعبت دوراً هاماً في التأثير على إعادة أولويات إنفاق الحكومات حتى في البيانات التي تتسم بعدم الشفافية وضعف الاستجابة الحكومية، وعزت ذلك إلى دورها في رفع مستوى وعي الرأي العام عامة وأعضاء البرلمان خاصة بأهمية الموازنة وضرورة بناء توافق في الآراء حول ترشيح الإدارة الاقتصادية وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد.

وفي هذا السياق تطرح الدراسة تجربة مجموعة الدول الإفريقية التي اعتمدت توسيع نطاق المشاركة الشعبية في وضع الموازنة، وتحليل التحديات والفرص المتاحة أمام مؤسسات المجتمع المدني في تمكين حقوق الإنسان عند وضع الموازنة. كما أشارت إلى تجربة تشكيل شبكة تحالف مدني في كل من بوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند ومالاوي وزامبيا وزمبابوي وموزمبيق وملاوي وموريشيوس وجنوب إفريقيا والتي هدفت إلى التركيز على الموازنات العامة في مجال التعليم والصحة والإسكان والتنمية الاجتماعية من ناحية تأثيرها على حياة الأطفال وحقوقهم. وتتوصل الدراسة إلى أن الحكومات الإفريقية تعترف بحقوق الأطفال على نطاق واسع؛ كونها غير مسببة مثل باقي حقوق الإنسان الأخرى، ومع ذلك لا تزال هناك العديد من القيود التي تعترض أعمالها التدريجي سواء في توفير التعليم الأساسي المجاني أو توفير الرعاية الصحية الأولية المجانية أو في توفير الحماية الاجتماعية الأساسية. ولكن يبقى التحدي الأكبر أمام المجتمع المدني والحكومات الإفريقية هو وضع ميزانية مراعية لحقوق الأطفال.

وتفرد الدراسة بنداً خاصاً بذكر التحديات التي تواجه عملية تحليل الموازنة حتى في الدول الأكثر مراعاة لمبادئ الشفافية، مثل جنوب إفريقيا التي كانت في المرتبة رقم واحد في العالم من حيث شفافية الموازنة، والتي تمثلت في: النظرة المتأصلة بأن إعداد الموازنة يقع على عاتق الحكومات

ومسؤولياتها، وبالتالي استبعاد هذه المؤسسات من عملية صياغة الموازنة عند إعدادها. كما أن معظم الحكومات تحتفظ على تزويد المعلومات إلى الجمهور ولديها ميل لاختيار التعامل فقط مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ذات الشعبية والتأثير الواسع، وخصوصاً أن الموازنة لها آثار سياسية كبيرة على شعبية الأحزاب الحاكمة. بالإضافة إلى ذلك فإن معظم وثائق الموازنة لا توفر عادة ما يكفي من المعلومات غير المالية للسماح بالتحليل الفعال. كما تطرقت إلى تضارب البيانات في المؤشرات على الصعيدين الوطني والمحلي، وفي تقارير الإدارات السنوية، هذا عدا عن التضارب في نتائج البيانات الإحصائية المختلفة للمؤشر نفسه، وخاصة في القطاع الصحي (مثلاً معدلات وفيات الأمهات والأطفال الرضع)، علاوة على أن غالبية الدول لا تنطبق إلى واقع الفئات الأكثر عرضة للانتهاك - مثل الأطفال والنساء - في بيانات موازنتها. وعلى الرغم من هذه التحديات توصي الدراسة باستخدام أداة تحليل الموازنة، وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني على استخدام هذه الأداة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

أما دراسة Nolan (٢٠١٠) فتقدم تقييم لمدى امتثال مخصصات الموازنة والنفقات العامة في أيرلندا الشمالية للالتزامات الدولية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تعهدت المملكة المتحدة بالوفاء بها. وتتناول تفاصيل مختلف الأطر التحليلية التي استخدمت من قبل اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتصنيف الالتزامات الدولية في هذا المجال وربطها بالقرارات والعمليات المتعلقة بإعداد الموازنة. ولذلك فهي تعد دراسة أولية لأولئك الذين يرغبون في تحليل صنع قرار الموازنة باستخدام الإطار الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. كما سعت إلى ربط الالتزامات المتعلقة بالحقوق مع الموازنة من أجل التأكد فيما إذا كان تخصيص الموارد والنفقات التي تحملتها الدولة تلبي التزامات حقوق الإنسان التي تم إنشاؤها بواسطة العهد الدولي، والنتيجة الرئيسية لهذا التحليل كانت في أن تنفيذ جميع الالتزامات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية تقريباً تتطلب تخصيص الموارد، وهو ما يؤكد على العلاقة الوثيقة بين القرارات المتعلقة بالموازنة وإعمال الحقوق.

الدراسات العربية:

تشكل دراسة أديب (٢٠٠٨) محاولة عربية لدراسة موازنة الدولة المغربية ومدى مراعاتها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حيث استعرضت الخصائص العامة لسياسة الموازنة في القانون المالي المغربي لسنة ٢٠٠٨ وخصوصاً بنية النفقات العامة ومدى الاختلالات فيها، حيث توصل إلى وجود اختلالات مزمنة تتمثل في هيمنة نفقات الإدارة والدين العام على حساب نفقات الاستثمار المنتج من ناحية، واستئثار القطاعات الإدارية والسياسية التي يمكن وصفها بقطاعات السيادة أو ذات الطابع السياسي والأمني بالنصيب الأكبر من النفقات وعلى حساب القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى. كما توصلت إلى أن الواقع أثبت أن سياسة التمويل بالعجز قد فشلت في تحقيق أهدافها (أي الزيادة في تراكم رأس المال الثابت) وإنما شكلت وسيلة لمراكمة الثروات في أيدي الأقلية وإثقال فاتورة المديونيات الداخلية والخارجية، وتفاقم عجز

الموازنة العامة وارتفاع معدلات التضخم، وكل هذه النتائج تنعكس على مدى التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للطبقات المسحوقة من خلال ارتفاع العبء الضريبي والكساد والبطالة. وتطرقت الدراسة إلى دور الإنفاق العسكري في تزايد النفقات العامة بمعدلات كبيرة وتكريس عجز الموازنة، بالإضافة إلى عمليات التبذير وما شابها من وصمة فساد في مجال الإنفاق على المشاريع العمومية كالأبنية الوزارية وغيرها، وبما ساهم في نمو الإنفاق العام وارتفاع معدلات العجز المالي.

وعلاوة على ذلك، لاحظت الدراسة أن اختلال الإيرادات العامة واعتمادها على الضرائب بأشكالها المختلفة والقروض الداخلية والخارجية في ظل تراجع مساهمة باقي الموارد العمومية كعائدات ومداخل الدولة والاحتكارات، قد أدى إلى توسع الوعاء الجبائي بشكل يحابي رأس المال ويزيد من الضغط الضريبي على ذوي الدخل المحدود، حيث أن العبء الجبائي يقع بكل قوة على الرواتب والأجور الصغيرة والمتوسطة وعلى المواد والخدمات واسعة الاستهلاك مقارنة بالمصادر الاقتصادية الفلاحية والعقارية والتجارية والصناعية والمهن الحرة التي تحتكرها الطبقات المهيمنة، وهو ما يكرس التفاوت الطبقي في المجتمع المغربي. كما تناولت انعكاسات الخصخصة وبيع مرافق الدولة العامة على مدى تأمين الخدمات العمومية كالصحة العامة والتعليم الأساسي وغيرها والتي أوكلت إدارتها للشركات الأجنبية منها على وجه الخصوص وما يستتبع ذلك من تحويل الأرباح بالنقد الأجنبي نحو الخارج وتكريس عجز ميزان الأداء.

كما أشارت الدراسة إلى عدم تمكن ميزانية عام ٢٠٠٨ من منح الاقتصاد الوطني المغربي القوة والمرونة اللازمتين لتعزيز قدرته ومناعته في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية؛ والنهوض بالقطاعات الاجتماعية من أجل ضمان ازدهار مختلف الشرائح الاجتماعية، وتعزيز تآزر المجتمع المغربي والارتقاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأما دراسة النجار (٢٠١٠) فتقدم قراءة عامة لميزانية مصر عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ التي خلص فيها إلى نتيجة مفادها انحياز ميزانية الدولة ضد الأفراد المنتمين إلى الطبقتين الفقيرة والمتوسطة واعتمادها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كفلها العهد الدولي الخاص بهذه الحقوق، والذي التزمت به الحكومات المصرية على الصعيدين الدولي والمحلي. وتناولت الدراسة في ثلاث فصول حجم الإيرادات والنفقات وكيفية توزيع الإنفاق العام والجهات المستفيدة منه وطرق تمويل الموازنة من قبل الشرائح الأضعف في المجتمع، كما عقد مقارنات مع عدد من الدول المتقدمة ومتوسطة التنمية ليخلص إلى تحديد مكامن الإخلال بحقوق الإنسان في الموازنة، ومن ثم تحديد أهم القضايا التي يجب العمل عليها من قبل الباحثين ونشطاء حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني وترتيب أولوياتهم في هذا المجال.

وأوصت الدراسة بضرورة إصلاح نظام الأجور في مصر، وحتمية زيادة الإنفاق العام على التعليم والصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لضمان كفاءة تمتع المصريين بالحق في التعليم

والحق في الصحة، بالإضافة إلى ضرورة زيادة معدلات الاستثمار العام في قطاع المياه والصرف الصحي بحماية البلاد من كوارث بيئية وصحية. كما خلصت إلى أن الإنفاق العام للدولة المصرية بحاجة إلى إعادة هيكلة لتعزيز سياسات دعم السلع الأساسية، وتقديم الإعانات للعاطلين عن العمل، وضخ الاستثمارات في القطاعات الصناعية والزراعية لخلق وظائف جديدة، وكذلك إنهاء أي دعم مالي لمنتجات الطاقة المقدمة للشركات التي تبيع بالأسعار العالمية مثل: شركات الاسمنت والحديد والأسمدة والألمنيوم وغيرها، وهذه الشركات تقل عنها الضرائب وتتلقى مخصصات دعم من الموازنة العامة، وخاصة في ظل السياسات الضريبية التي تهدف إلى تقليص الأعباء الضريبية عن الشركات والأثرياء وزيادتها على الفقراء لسد عجز الموازنة وتغطية المديونية التي فاقت بشكل كبير الحدود الآمنة دولياً.

منهجية وأهداف الدراسة:

تم التركيز في هذه الدراسة على احتساب حجم الإنفاق الحكومي على الحقوق التي تضم التعليم والصحة والعمل ومقارنتها بينياً ومع المؤشرات الدولية. بحيث تشتمل على الإنفاق الحكومي السنوي، ونسبة النمو في الإنفاق على هذه الحقوق ونسبتها من الإنفاق الحكومي العام، وكذلك حساب حصة الفرد منها على طول الفترة الزمنية الممتدة من ٢٠٠٠-٢٠١٠. وقد تم مقارنة الإنفاق الحكومي مع بنود متنوعة في موازنات الحكومات الأردنية مثل الإنفاق على الأمن، وخدمة الدين، والرواتب، والتقاعد (من وزارة المالية) ودعم السلع والمواد الغذائية والمحروقات ودعم الوحدات (المؤسسات) المستقلة. حتى تكون لدى القارئ فكره واضحة للمقارنة النسبية في أوجه الإنفاق الحكومي. وتم احتساب الإنفاق الحكومي على كل حق من الحقوق الثلاثة من خلال الاعتماد على بيانات الموازنات العامة للحكومات الأردنية على القطاعات المختلفة والموضحة في ملاحق الدراسة وفي التعريفات الإجرائية ومصادر البيانات، مع ملاحظة ما يلي:

- تم احتساب حصة الفرد من الإنفاق الحكومي على عدد السكان المتوفر من قبل دائرة الإحصاءات العامة.
- تم احتساب حصة الفرد (طالب المدرسة) من الإنفاق الحكومي بالاعتماد على إحصاءات وزارة التربية والتعليم التي تبين أعداد الطلاب كما هو مشار إليه في الملحق رقم (٧)، واشتملت على أعداد طلاب وزارة التربية والتعليم، وأعداد طلاب القطاعات الحكومية الأخرى.
- تم احتساب حصة الفرد (طالب الجامعة) من الإنفاق الحكومي - إنفاق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومن ثم الإنفاق على دعم خزانة الجامعات والبحوث العلمية الحكومية - بالاعتماد على إحصاءات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كما هو مشار في الملحق رقم (٨)، وشملت أعداد الطلبة المقبولون في السنة الأولى لمستوى البكالوريوس، والطلبة الملتحقون في الجامعات الأردنية لمستوى البكالوريوس، والطلبة الملتحقون في كليات المجتمع، وطلبة الدراسات العليا الملتحقون بالجامعات الأردنية.

- تم احتساب حصة الفرد (الموظف/العامل) من الإنفاق الحكومي على الرواتب بالاعتماد على أعداد الموظفين (العاملين) الحكوميين كما هو مشار إليه في جدول (١٠/د).

التزامات الدول بموجب العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

الإنفاق الحكومي النوعي: هو الإنفاق الحكومي الفعلي مطروحاً منه نسبة التضخم ونسبة الزيادة في عدد السكان- أو الزيادة في عدد الطلبة أو الزيادة في عدد العاملين أي حسب مجتمع الدراسة تحت الاختبار-. وتشير بيانات الدراسة حول نسبة التضخم خلال فترة الدراسة حسب مصادر الإحصاءات العامة إلى أن الأسعار قد نمت بنسبة (٤٩%) خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠، أي بمعدل (٤.٩%) سنوياً، علماً أن عام ٢٠٠٨ شهد أعلى نسبة تضخم في فترة الدراسة حوالي (١٤%)، مما يعني أن نصف النمو في أي إنفاق في متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة هو إنفاق أسمى وليس إنفاق نوعي. وعليه يجب أن تقرأ نتائج الدراسة الحالية في ظل هذه الحقائق الاقتصادية العلمية. كما إن المقارنة الحقيقية للتأكد من النمو الحقيقي النوعي في الإنفاق على متغيرات الدراسة يجب أن تأخذ نسبة التضخم في تلك السنة مضافاً لها نسبة الزيادة في عدد السكان-أو حسب مجتمع الدراسة تحت الاختبار مثل عدد العاملين، أو عدد الطلبة في المدارس، أو عدد الطلبة في الجامعات.. الخ-. كما قدرت الدراسة أن نسبة النمو السكاني خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠ هي (٢٦%) أي بمعدل (٢.٦%) سنوياً. أي أن استنتاج أو مقارنة حقيقة لمعرفة الإنفاق النوعي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

١. إذا كانت المقارنة في الإنفاق تضم عدد السكان فإن أي إنفاق نوعي يجب أن يفوق (٧٥%) خلال فترة الدراسة، أي بمعدل ٧.٥% سنوياً لاعتباره إنفاقاً نوعياً.
٢. إذا كانت المقارنة في الإنفاق تضم عدد الطلبة في المدارس فإن النسبة يجب أن تفوق (٦٢%) خلال فترة الدراسة، أي بمعدل ٦.٢% سنوياً لاعتباره إنفاقاً نوعياً. لأن نسبة النمو في أعداد الطلبة قدرت بحوالي (١٣%) سنوياً خلال فترة الدراسة.
٣. إذا كانت المقارنة في الإنفاق تضم عدد الطلبة في الجامعات فإن النسبة يجب أن تفوق (١٤٠%) خلال فترة الدراسة، أي بمعدل (١٤%) سنوياً لاعتباره إنفاقاً نوعياً. لأن نسبة النمو في أعداد الطلبة قدرت بحوالي (٩١%) خلال فترة الدراسة.
٤. إن توفر الأنفاق النوعي على أي من متغيرات الدراسة يترجم على أن هناك زيادة نوعية في حصة الفرد من الإنفاق الحكومي.

تزود الدراسة الحالية صناع القرار بما يلي:

أولاً: تحليل علمي أفقي لكل أعوام الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٠)، بما يوفر مقارنة علمية على ما أنفق على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن الأردني التي تضم (الحق في العمل، والحق

في الصحة، والحق في التعليم). وتحليل عمودي لكل السنوات، بحيث توفر للمحلل ولصانع القرار كيفية التطور في التعامل مع هذه الحقوق وأنماط الإنفاق الحكومي عليها.

ثانياً: تقديم مقارنة علمية للنتائج السابقة مع دول العالم ذات الخصائص الوطنية المشابهة للحالة الأردنية ضمن اختبار صدقية البيانات، بالمقارنة مع التقارير الدولية ذات العلاقة بهذه الحقوق والصادرة عن مؤسسات دولية.

ثالثاً: تقديم تحليل علمي لكيفية وصول الأردن إلى الحال التي وصل إليها، سواء أكانت النتائج ايجابية أم سلبية، مع تبيان الأسباب الكامنة وراء ذلك، وما هو المطلوب للقيام به ضمن المعايير الدولية المعتمدة.

رابعاً: تقديم تحليل علمي يراعي الفروقات الجندرية (النوع الاجتماعي) في كل مؤشرات الدراسة إن توفرت البيانات الخام حول ذلك.

خامساً: تقديم تحليل علمي عن المسببات الأساسية للحالة الأردنية في ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والمرتبطة إلى درجة كبيرة من خلال المؤشرات الفرعية مع حقوق أخرى. وبعبارة أخرى تقديم مقياس بشكل غير مباشر لمدى تحمل الدولة الأردنية للمسؤوليات الملقة على عاتقها، في ظل تراجع دورها في هذه المجالات الحيوية.

سادساً: تقديم جملة من التوصيات الهادفة إلى تعزيز الحق في التعليم والصحة والعمل، وبما يؤدي إلى إثراء النقاش حول سياسة الدولة المالية بين الحكومة والبرلمان ومؤسسات المجتمع المدني في هذا الشأن، ومن ثم التأثير على عملية إعداد الموازنة وما يتخذ من قرارات في هذا السياق، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تمثل شكلاً من أشكال التوعية بهذه الحقوق والدعوة إليها.

وتفترض الدراسة العلاقات الارتباطية بين مدى تحقيق هذه الحقوق وتحسن واقع حقوق الإنسان في الأردن. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن عدم وجود إنفاق كاف على التعليم سيؤدي إلى نتائج سلبية على حقي العمل والصحة، وإضافة إلى ذلك فإن عدم تحقيق مستوى عال في مجال حق العمل سيؤدي إلى انعكاسات سلبية على حق التعليم وحق الصحة. لذا فالدراسة الحالية هي تقييم علمي للسياسة العامة للدولة الأردنية خلال عشر سنوات شهدت تطورات مهمة، خاصة تجريب كثير من النظريات الاقتصادية التي لم تكن بالضرورة حساسة لحقوق الإنسان، وهذا ما يزيد من صعوبة الدراسة كون أن مؤشرات الحقوق الثلاثة محل الدراسة متشعبة وتستلزم إحكاماً علمياً، خاصة صعوبة الحصول على بيانات واضحة تبين إنفاق الدولة على حق العمل.

مسوغات وأهمية الدراسة:

- تقديم تحليل للموازنة لصانع القرار من منظور حقوق الإنسان، يضع أمامه ما تم إنفاقه على هذه الحقوق وما الذي يجب فعله للارتقاء بها من خلال تخصيص المال اللازم.

- يعتبر الإنفاق الفعلي هو الدليل المادي على مدى اهتمام الدولة بحقوق الإنسان ومدى مراعاتها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن الأردني، وبما يراعي الاتفاقيات الدولية.
- إن تحقيق مستويات مرتفعة في الحق في التعليم والصحة والعمل للمواطن الأردني ينعكس على مستويات الرفاهية والازدهار التي تسعى المجتمعات إلى الوصول إليها.
- إن الالتزام من خلال الإنفاق يدحض أو يثبت مدى تطبيق الأقوال إلى سياسات وأفعال، فالغاية على سبيل المثال من قانون الموازنة هي الوصول إلى موازنة حساسة لحقوق الإنسان، وألا تكون عملية صياغة الموازنة عملية تدريجية في الإنفاق دون وعي لحقوق الإنسان.

مؤشرات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية^{١٣}:

مؤشرات حق التعليم. ويضم الإنفاق عليها من بنود موازنات: وزارة التربية والتعليم، ووزارة التخطيط / مشاريع التربية، وضريبة المعارف، ووزارة التعليم العالي، ومديرية التربية والتعليم والثقافة العسكرية، ومؤسسة التدريب المهني، ودعم لخزينة الجامعات والبعثات العلمية الحكومية.

مؤشرات حق الصحة. ويضم الإنفاق عليها من بنود موازنات: وزارة الصحة، ووزارة التخطيط/ مشاريع وزارة الصحة، ومستشفى الجامعة الأردنية، والمعالجات الطبية، والمركز الوطني للسكري، وصندوق قصور الكلى، وصندوق التأمين الصحي، والمجلس الصحي العالي، والخدمات الطبية الملكية، ومستشفى الملك المؤسس عبد الله الجامعي، ومؤسسة الغذاء والدواء، ومؤسسة ومركز ومعهد الحسين للسرطان.

مؤشرات حق العمل. ويضم الإنفاق عليها من بنود موازنات: وزارة العمل، ووزارة التخطيط/ مشروع تعزيز الإنتاجية، مؤسسة التدريب المهني، صندوق التنمية والتشغيل، صندوق المعونة الوطنية. بالإضافة إلى أحداثا الوظائف السنوية في الجهاز الحكومي في مختلف الوزارات والدوائر.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة قد حاولت تبين الإنفاق حسب "الجنس" (النوع الاجتماعي)، إلا أن مصادر البيانات لا توفر مثل تلك المعلومات.

^{١٣} استنتجت مؤشرات الدراسة الحق في التعليم والصحة والعمل ما تنفقه وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) حيث إن هذا الإنفاق هو من واجبات المجتمع الدولي تجاه اللاجئين الفلسطينيين، وعلى الرغم من ذلك فإن الحكومة الأردنية تنفق على هذه الفئة ما يتراوح بين (٥٠٠-٧٥٠) مليون دينار في السنة حسب تصريحات المسؤولين الأردنيين على الرغم أنه لا يمكن من تحليل الموازنات السنوية للدولة تحديد المبالغ الدقيقة التي تصرف عليهم.

مصادر البيانات:

قانون الموازنة العامة:

تم إعداد الجداول المرفقة بالدراسة من واقع قوانين الموازنة العامة للوزارات والدوائر الحكومية للأعوام ٢٠٠٠-٢٠١٠، ومن واقع الإنفاق الفعلي من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٩ وإعادة تقدير لعام ٢٠١٠. وكذلك تم إعداد أرقام موازنات الوحدات (المؤسسات قبل عام ٢٠٠٨) الحكومية من واقع موازنات هذه الوحدات للأعوام المذكورة والتي يتم إقرارها عادة من قبل مجلس الوزراء، وذلك حتى عام ٢٠٠٧، حيث وأنه ابتداءً من عام ٢٠٠٨ أصبحت موازنات هذه الوحدات تصدر بقانون يمر بالقنوات الدستورية كأى قانون آخر؛ وذلك بعد صدور قانون الفوائض المالية رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٧. كما تم تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج ابتداءً من عام ٢٠٠٨، وذلك بإتباع تصنيف جديد للموازنة يتناسب مع هذا المفهوم، وبموجبه تم رصد بعض المخصصات التي كانت ترصد في موازنة وزارة المالية كدعم للجامعات أو البعثات العلمية أو المعالجات الطبية في الوزارات والدوائر التابعة لها، فمثلاً تم رصد المعالجات الطبية في وزارة الصحة، ودعم الجامعات في وزارة التعليم العالي، ودعم بعثات المكرمة الملكية ضمن مخصصات القوات المسلحة، مما يفسر التفاوت في رصد المخصصات لهذه الوزارات بعد عام ٢٠٠٨. وقد تم أخذ هذا التباين بعين الاعتبار عند تحليل النتائج.

أعداد الموظفين:

بالنسبة لأعداد الموظفين فقد كان مصدر الأعداد الواردة في الجداول المرفقة من نظام تشكيلات الوظائف الحكومية لكل من الوزارات والدوائر الحكومية، وكذلك المؤسسات المستقلة. وحيث أن هذا النظام (نظام التشكيلات) تضمن فقط أعداد الموظفين الدائمين في الخدمة المدنية، ولا يتضمن أعداد المعيّنين بعقود ومياومة على حساب المشاريع الرأسمالية، وكذلك المعلمين على حساب العمل الإضافي، فإنه لم يتم إدراج أعدادهم وتم الاكتفاء بذكر المخصصات المالية لهؤلاء الموظفين، وقد تم تقدير أعدادهم حتى عام ٢٠٠٨ بحدود (٢٥) ألف موظف، وقامت الحكومات بعد هذا التاريخ بإجراء دراسة لهم وبدأت بمعالجة أوضاعهم بتثبيتهم في الخدمة الدائمة.

كما وتم الاعتماد على قواعد إحصائيات الموارد البشرية لمشروع المنار في المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، وبالتحديد قاعدة بيانات قوة العمل والتي تتألف من معلومات إحصائية عن المشتغلين والمتعطلين الأردنيين في سوق العمل كما تصدرها مسوحات دائرة الإحصاءات العامة، كذلك تشمل على معلومات إدارية عن المشتغلين الخاضعين لنظام الخدمة المدنية والضمان الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك فإن قاعدة بيانات قوة العمل تشتمل على معلومات عن العمالة الأردنية الوافدة والمسجلة لدى وزارة العمل.

مصادر البيانات الدولية:

اعتمدت الدراسة لغايات المقارنة الدولية بين وضع الأردن من حيث دور الموازنات الحكومية في تعزيز حقوق الإنسان الأساسية (التعليم، الصحة، والعمل) وباقي دول العالم مقسمة إلى مجموعات جغرافيا واقتصاديا على مصدرين أساسيين هما: قاعدة بيانات البنك الدولي وتحديد مؤشرات التنمية في العالم (World Data Bank, World Development Indicators & International Development Finance)، وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund, World Economic Outlook Database). علماً بأن هذه البيانات متوفرة بشكل مباشر على شبكة البيانات الإلكترونية الدولية. وبالرغم من عدم توفر البيانات في بعض المجالات لدول العالم الثالث وتحديدًا دول الشرق المتوسط، إلا أن هذين المصدرين يعتبران من أغنى المصادر الدولية للبيانات وأكثرها دقة وتحديثًا.

نتائج الدراسة

تقسم نتائج الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسة تتماشى مع منهجية وأهداف ومسوغات الدراسة. ويتضمن الجزء الأول عرض وتحليل لأهم ما توصلت إليه الدراسة في حقوق التعليم والصحة والعمل، من حيث حجم الإنفاق الحكومي، ونسبة الإنفاق وتطوره عبر فترة الدراسة، وحصة الفرد بالدينار الأردني، مع مناقشة واقع العمل ومؤشرات أعداد الطلبة في المدارس والجامعات. ويضم الجزء الثاني مقارنة بينية لهذه الحقوق سابقة الذكر مع مؤشرات إنفاق أخرى مثل خدمة الدين العام والإنفاق على الأمن. أما الجزء الثالث من النتائج فيشمل مقارنة الأردن مع غيره من الدول حسب هذه الحقوق ضمن مؤشرات دولية معتمدة عالمياً للوقوف على حالة الأردن في هذه الحقوق.

الجزء الأول: النتائج المتعلقة بالحقوق الثلاثة:

أولاً: الإنفاق على حق التعليم:

تبين النتائج الواردة في جدول (١) حجم الإنفاق على التعليم في موازنات الحكومات الأردنية منذ العام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠، حيث بلغ مجموع ما أنفقته الحكومات الأردنية حوالي (٥) مليار وربع المليار دينار، أي بمعدل نصف مليار دينار سنوياً وتراوح حجم الإنفاق بين (٣٠٠-٦٠٠) مليون دينار سنوياً. وشكلت الرواتب ما نسبته (٦٩%) من حجم الإنفاق على التعليم (انظر ملحق ١١-١٢). ويلاحظ أن قيمة الإنفاق في زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة، حيث تراوح معدل نسبة الزيادة السنوية في الإنفاق على التعليم (٨%).

وقد تراوحت نسبة النمو في الإنفاق خلال فترة الدراسة (١٢٢%) وعند حساب نسبة النمو في التضخم ونسبة النمو في الزيادة السكانية خلال فترة الدراسة وهي حوالي (٧٥%) ستكون الزيادة النوعية في الإنفاق على التعليم خلال فترة الدراسة (٤٧%) أي بمعدل (٤.٧%) سنوياً، أي أن هناك زيادة في الإنفاق النوعي على الحق في التعليم. مع أهمية ملاحظة ما يلي أن نسبة الإنفاق النوعي كانت الأعلى في عام ٢٠٠٣ بنسبة (١٠%). كما شهد عام ٢٠١٠ تراجعاً بنسبة (٢%) حسب منهجية الدراسة.

وتبرز أهم النتائج الآتية:

- تراجع نسبة الإنفاق على التعليم من مجمل الإنفاق الحكومي بدءاً من عام ٢٠٠٦، حيث بدأت النسبة تقل عن (١٠%)، وتراوحت النسبة بين عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ ما قيمته (٩%)، مع العلم أن النسبة كانت بحدود (١٣%) من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥، مما يشير إلى تراجع نسبي في الإنفاق على حق التعليم كما هو موضح في الجدول (١).

- وبالرغم مما ورد فإن هناك زيادة في حجم الإنفاق الفعلي على حق التعليم في الأردن كما هو موضح في الشكل رقم (١).

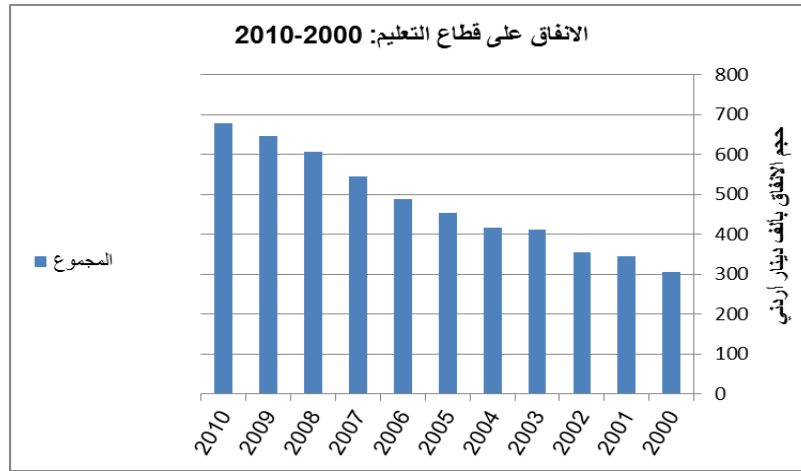
جدول رقم (١)

الإنفاق العام على قطاع التربية والتعليم خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٠٠ (بالألف دينار)

السنة	الإنفاق على التعليم	نسبة التغير المنوي	الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام
٢٠٠٠	٣٠٤٧٧٠	---	%١٣
٢٠٠١	٣٤٤١٦٠	%١٣	%١٣
٢٠٠٢	٣٥٤٢١٤	%٣	%١٣
٢٠٠٣	٤١٢٢٢٤	%١٦	%١٣
٢٠٠٤	٤١٧٥٣٥	%١	%١٢
٢٠٠٥	٤٥٢٢٢٣	%٨	%١٢
٢٠٠٦	٤٨٧٩٥٧	%٨	%١١
٢٠٠٧	٥٤٥٣٨٠	%١٢	%١٠
٢٠٠٨	٦٠٧٢٩٦	%١١	%٩
٢٠٠٩	٦٤٦٣٨٣	%٦	%٩
٢٠١٠	٦٧٧٩٦٣	%٥	%٩
المجموع	٥٢٥٠١٠٥	%٨	%١١

المصدر: ملحق رقم (١) و(٥)

شكل رقم (١)



- توافقت الزيادة الكلية في الإنفاق على التعليم مع زيادة حصة الفرد من الإنفاق الحكومي على التعليم، حيث بلغت حصة الفرد حسب ما يشير الجدول (٢) حوالي (٨٦) دينار للفرد الواحد. حيث شهدت زيادة مستمرة بلغت (٦٢) دينار عام ٢٠٠٠، تواصلت في الزيادة إلى أن وصلت أعلى مستوى لها في عام ٢٠١٠ حوالي (١١١) دينار (انظر الشكل رقم (٢)).

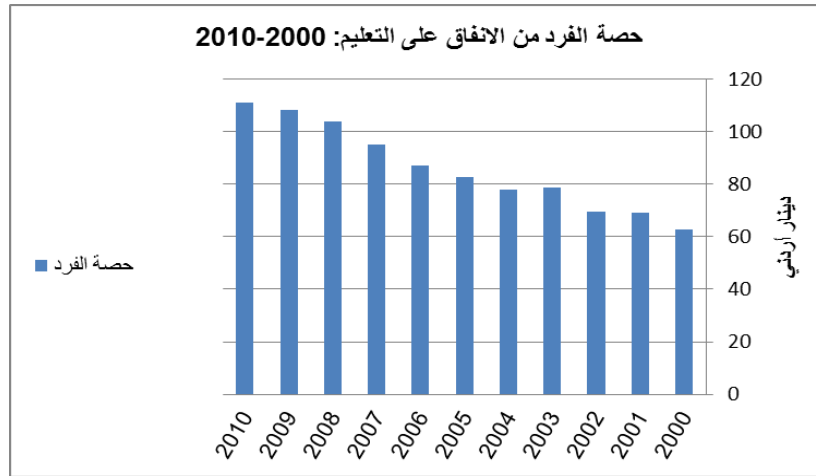
جدول (٢)

حصة الفرد من الإنفاق على التعليم: ٢٠٠٠-٢٠١٠

السنة	الإنفاق على التعليم	حصة الفرد
٢٠٠٠	٣٠٤٧٧٠	٦٣
٢٠٠١	٣٤٤١٦٠	٦٩
٢٠٠٢	٣٥٤٢١٤	٦٩
٢٠٠٣	٤١٢٢٢٤	٧٩
٢٠٠٤	٤١٧٥٣٥	٧٨
٢٠٠٥	٤٥٢٢٢٣	٨٣
٢٠٠٦	٤٨٧٩٥٧	٨٧
٢٠٠٧	٥٤٥٣٨٠	٩٥
٢٠٠٨	٦٠٧٢٩٦	١٠٤
٢٠٠٩	٦٤٦٣٨٣	١٠٨
٢٠١٠	٦٧٧٩٦٣	١١١
المجموع	٥٢٥٠١٠٥	---
معدل حصة الفرد	---	المتوسط=٨٦ دينار

المصدر: ملحق (١) و(٦)

شكل رقم (٢)



- بلغت حصّة طالب المدرسة من إنفاق وزارة التربية والتعليم، وهو المؤشر الأهم والأمثل للإنفاق على التعليم زيادة متوالية عبر فترة الدراسة كما هو موضح في الجدول (٣) والشكل (٣/أ)، فقد بلغت في عام ٢٠١٠ (٥٢٠) دينار. وبلغ معدل حصّة الطالب خلال فترة الدراسة (٣٤٠) دينار.

- كان عام ٢٠٠٨ يمثل قفزة في زيادة حجم الإنفاق على التعليم، حيث بلغت نسبة الزيادة المئوية حوالي (٢٤%)، وما يفسر ذلك هو نسبة التضخم التي بلغت (١٤%) لنفس السنة، تلاها عام ٢٠٠٣ بنسبة زيادة قدرها (١٤%).

يلاحظ أن حجم الإنفاق بدأ بالتراجع في عام ٢٠٠٩، إلا أن حصّة الفرد حافظت على زيادة مستمرة رغم أن عدد الطلبة لم يشهد أي زيادات فاقت (١-٢%) كما هو موضح في جدول (٣)، والذي يمثل عدد الطلبة ونسبة الزيادة من مصادر أولية من قبل وزارة التربية والتعليم. وهذا ترافق مع زيادة عدد الطلبة في المدارس كما هو موضح في الشكل رقم (٣/ب).

وتجدر الإشارة إلى إن نسبة النمو في عدد الطلبة خلال فترة الدراسة قد بلغت (١٣%) ونسبة التضخم حوالي (٤٩%) وعليه فإن أي زيادة نوعية يجب أن تكون أكثر من (٦٢%)، أي بمعدل (٦,٢%) سنوياً. وبلغت نسبة الزيادة الحقيقية في الإنفاق على التعليم، من خلال وزارة التربية والتعليم، حوالي (١٠٢%) أي بمعدل (١٠%) سنوياً في الإنفاق على التعليم مما يشير إلى أن هناك زيادة في الإنفاق النوعي على التعليم.

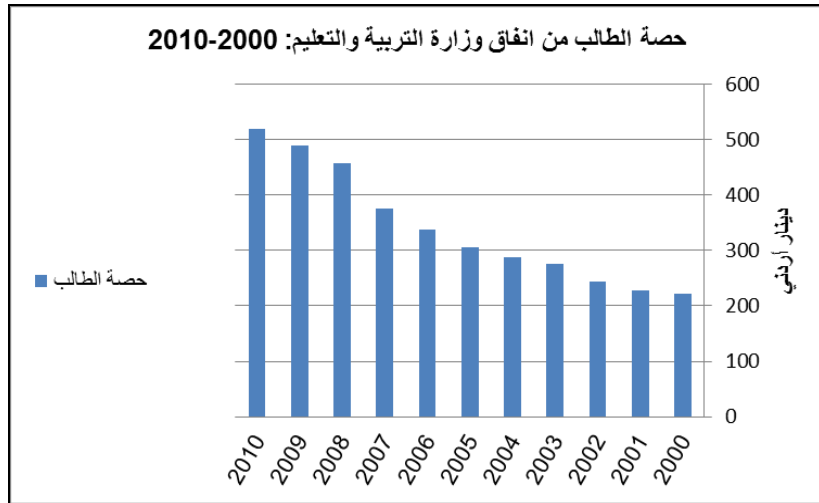
جدول (٣)

حصة طالب المدرسة من إنفاق وزارة التربية والتعليم: ٢٠١٠-٢٠٠٠

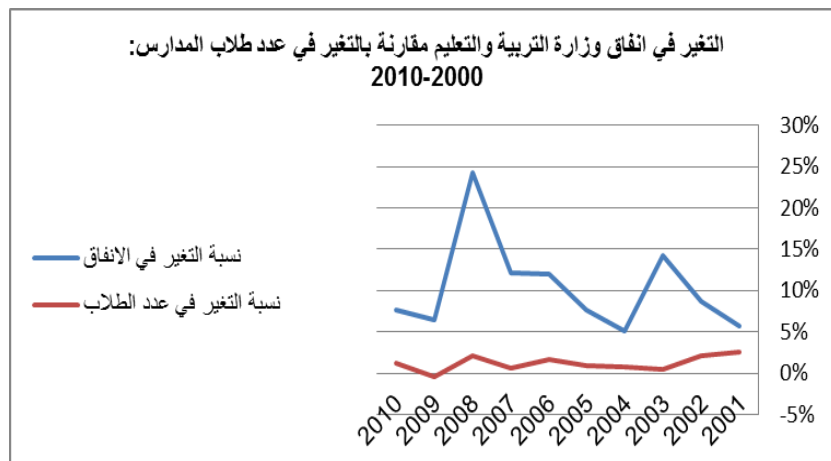
السنة	إنفاق الوزارة	عدد طلاب المدارس	نسبة التغير في الإنفاق	نسبة التغير في عدد الطلاب	حصة الطالب
٢٠٠٠	٢٢٦٩٩٤	١٠٢٥٨٧٩	---	---	٢٢١
٢٠٠١	٢٤٠٠٥٥	١٠٥١٦٣٣	%٦	%٣	٢٢٨
٢٠٠٢	٢٦٠٨٨٣	١٠٧٣٥٠١	%٩	%٢	٢٤٣
٢٠٠٣	٢٩٨٠٣٧	١٠٧٩٠٠١	%١٤	%١	٢٧٦
٢٠٠٤	٣١٣١١٧	١٠٨٨٠٣٦	%٥	%١	٢٨٨
٢٠٠٥	٣٣٦٩٠٤	١٠٩٨٦٨٦	%٨	%١	٣٠٧
٢٠٠٦	٣٧٧١٣٦	١١١٦٣٠٢	%١٢	%٢	٣٣٨
٢٠٠٧	٤٢٢٦٨٧	١١٢٣٩٤٥	%١٢	%١	٣٧٦
٢٠٠٨	٥٢٥٣٠٦	١١٤٧٧٠٥	%٢٤	%٢	٤٥٨
٢٠٠٩	٥٥٨٩٩٠	١١٤٢٦٧٣	%٦	%٠.٤-	٤٨٩
٢٠١٠	٦٠١٧٦٤	١١٥٦٨٧٣.٢	%٨	%١	٥٢٠
المجموع	٤١٦١٨٧٣	١٢١٠٤٢٣٤	---	---	٣٤٠

المصدر: ملحق رقم (١) و(٧)

شكل رقم (٣/أ)



شكل رقم (٣/ب)



أما بالنسبة إلى الإنفاق على التعليم العالي من خلال ما رصد في وزارة التعليم العالي نجد أن النسبة متدنية مقارنة مع الإنفاق على التعليم في مراحل التعليم العام في الأردن كما تبين نتائج الدراسة في الجدول رقم (٤) وهي تشتمل على ما يلي:

- بلغ مجموع ما أنفقته الحكومات خلال فترة الدراسة حوالي (٤٢) مليون دينار وهذا لا يشمل دعم الجامعات الذي سيتم مناقشته لاحقاً.
- كانت نسبة الزيادة المرتفعة في عام ٢٠٠٦، علماً بأن نسبة الإنفاق على التعليم العالي من نسبة الإنفاق العام لم تزد عن (٠,٢%) كما أن النسبة من الإنفاق على التعليم لم تزد عن (١%).
- بلغت حصة الفرد، الطالب الجامعي، من إنفاق الوزارة زيادة متتالية عبر فترة الدراسة بدأت بحوالي (١٠) دينار للطالب الجامعي. وصلت أعلى حصة في عام ٢٠٠٦ (٣٣) دينار. وبلغ معدل حصة الفرد (١٤) دينار سنوياً خلال فترة الدراسة كما هو موضح في الشكل رقم (٤).

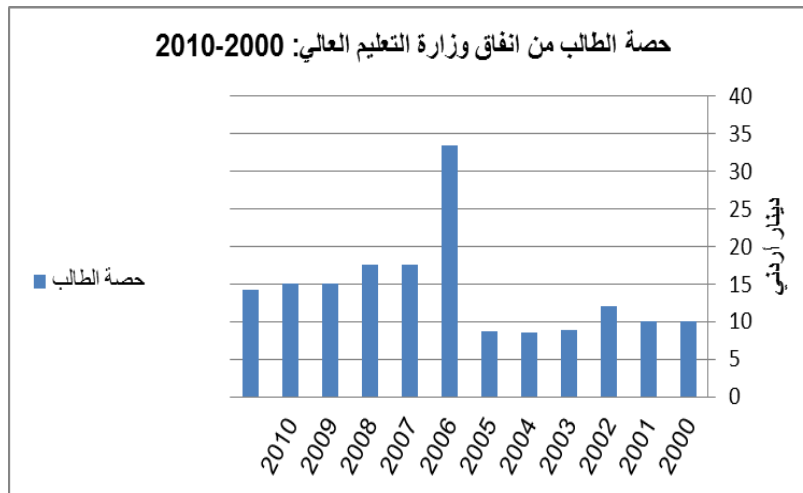
جدول (٤)

حصة طالب الدراسات العليا من إنفاق وزارة التعليم العالي: ٢٠١٠-٢٠٠٠

السنة	إنفاق الوزارة	نسبة التغير المئوي	النسبة من إجمالي الإنفاق العام	النسبة من إجمالي الإنفاق على التعليم	حصة الطالب
٢٠٠٠	١٧٣٠	---	٠.١%	١%	١٠
٢٠٠١	١٩٣٠	١٢%	٠.١%	١%	١٠
٢٠٠٢	٢١٨٢	١٣%	٠.١%	١%	١٢
٢٠٠٣	٢٢١٢	١%	٠.١%	١%	٩
٢٠٠٤	٢١١٢	-٥%	٠.١%	١%	٨
٢٠٠٥	٢٣١٣	١٠%	٠.١%	١%	٩
٢٠٠٦	٩٥٣٠	٣١٢%	٠.٢%	٢%	٣٣
٢٠٠٧	٥٢٢٥	-٤٥%	٠.١%	١%	١٨
٢٠٠٨	٥٣٦٧	٣%	٠.١%	١%	١٨
٢٠٠٩	٤٨١٠	-١٠%	٠.١%	١%	١٥
٢٠١٠	٤٩٣٢	٣%	٠.١%	١%	١٥
المجموع	٤٢٣٤٣	---	٠.١%	١%	المتوسط= ١٤ دينار

المصدر: ملحق رقم (١) و(٥) و(٨)

شكل رقم (٤)



تبين البيانات الواردة في جدول (٤/أ) حجم الإنفاق الحكومي من خلال بند دعم الجامعات، خاصة وأن كثيراً منها تعاني من مديونية عالية وصلت إلى مرحلة عدم القدرة على تأمين رواتب الموظفين فيها، طبعاً لأسباب متعددة. لكن نسبة الإنفاق على التعليم العالي تعاني من مشكلات بحاجة إلى معالجة ليس على حساب المواطن ولا على حساب نوعية التعليم كما تقوم بذلك بعض إدارات الجامعات من خلال التعليم الموازي. وتضم أهم النتائج الواردة في جدول (٤/أ) والشكل الموضح ما يلي:

- بلغ مجموع ما أنفقته الحكومة على التعليم العالي من خلال وزارة التعليم العالي ودعم الخزانة للجامعات والبعثات العلمية حوالي نصف مليار دينار خلال فترة الدراسة أي بمعدل (٥٠ مليون) دينار سنوياً.
- تراوح حجم الدعم الحكومي السنوي من (٦٥) مليون إلى (١٥) مليون وهو في تراجع مستمر.
- تراجع حصة الطالب من الدعم الحكومي من (٢٩٣) دينار في عام ٢٠٠٢ إلى حوالي (٤٦) دينار في عام ٢٠١٠. تراجع نسبة الإنفاق على التعليم العالي من حجم الإنفاق الحكومي على التعليم بشكل متوالي حيث وصلت النسبة إلى حوالي ٢-٣% بدءاً من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٠.
- إذا ما تم دمج إنفاق الوزارة والدعم الحكومي للجامعات، فإن ذلك سيزيد من حصة الفرد بشكل كبير كما هو مبين أدناه في جدول (٤/ب)، فقد وصل معدل حصة الفرد (١٩٢) دينار ووصلت إلى أدنى مستوى في عام ٢٠١٠ بمعدل (٦١) دينار للفرد.
- لوحظ أن هناك تراجع في الإنفاق على التعليم العالي (من خلال بيانات جدول ٤/ب) بنسبة (٥٦%) خلال فترة الدراسة أي بمعدل (٥,٦%) سنوياً. وإذا أضفنا معدل التضخم (٤٩%)

في فترة الدراسة ونسبة الزيادة في عدد الطلبة (٩١%) فإنه لا يمكن الحديث عن زيادة في الإنفاق النوعي على التعليم العالي خلال فترة الدراسة التي يجب أن تفوق (١٩.٦%) سنوياً.

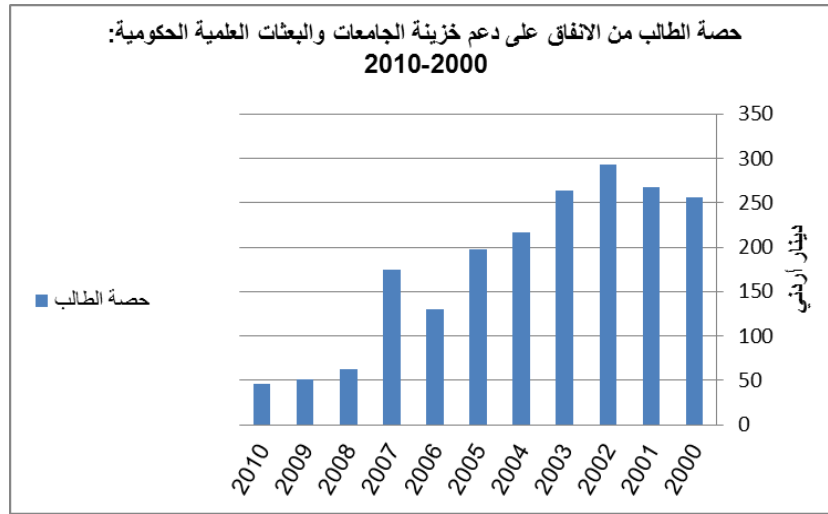
جدول (٤/أ)

حصة طالب الدراسات العليا من الإنفاق على دعم خزانة الجامعات والبحثات العلمية الحكومية: ٢٠١٠-٢٠٠٠

السنة	حجم الإنفاق	النسبة من الإنفاق على التعليم	حصة الطالب
٢٠٠٠	٤٤١٥٦	%١٤	٢٥٧
٢٠٠١	٥١٠٥٨	%١٥	٢٦٨
٢٠٠٢	٥٣٠٠٦	%١٥	٢٩٣
٢٠٠٣	٦٥٦٢٦	%١٦	٢٦٣
٢٠٠٤	٥٤١١٦	%١٣	٢١٧
٢٠٠٥	٥١٩٨٣	%١١	١٩٧
٢٠٠٦	٣٧١٩٦	%٨	١٣٠
٢٠٠٧	٥٢٢٦٨	%١٠	١٧٥
٢٠٠٨	١٩٠٠٠	%٣	٦٢
٢٠٠٩	١٦٤٠٠	%٣	٥٢
٢٠١٠	١٥٠٠٠	%٢	٤٦

المصدر: ملحق رقم (١) و(٨)

شكل رقم (٤/أ)



جدول (٤/ب)

حصة طالب الدراسات العليا من الإنفاق على التعليم العالي

(إنفاق الوزارة ودعم الخزينة للجامعات والبحوث العلمية الحكومية): ٢٠٠٠-٢٠١٠

السنة	مجمّل الإنفاق على التعليم العالي	حصة الطالب
٢٠٠٠	٤٥٨٨٦	٢٦٧
٢٠٠١	٥٢٩٨٨	٢٧٨
٢٠٠٢	٥٥١٨٨	٣٠٥
٢٠٠٣	٦٧٨٣٨	٢٧٢
٢٠٠٤	٥٦٢٢٨	٢٢٥
٢٠٠٥	٥٤٢٩٦	٢٠٦
٢٠٠٦	٤٦٧٢٦	١٦٤
٢٠٠٧	٥٧٤٩٣	١٩٣
٢٠٠٨	٢٤٣٦٧	٨٠
٢٠٠٩	٢١٢١٠	٦٧
٢٠١٠	١٩٩٣٢	٦١
المجموع	٥٠٢١٥٢	---
معدل حصة الطالب	---	١٩٢

المصدر: جدول (٤) و(٤/أ)

ثانياً: الإنفاق على حق الصحة:

يتضمن هذا المؤشر عدداً من المؤشرات الفرعية التي تدلل على سياسية الحكومات في الإنفاق على حق الصحة ويتضمن:

أ- إجمالي الإنفاق العام على الصحة. حيث يوضح الجدول والشكل رقم (٥) حجم ما انفق خلال فترة الدراسة وتبرز أهم النتائج والملاحظات الآتية:

- بلغ حجم الإنفاق على حق الصحة حوالي (٥) مليار دينار خلال فترة الدراسة، أي بمعدل نصف مليار دينار سنوياً. وشكلت الرواتب نسبة (٢٥%) من الإنفاق الحكومي على الصحة بعكس نسبة الإنفاق على التعليم (انظر ملحق ١١-١٢).
- يلاحظ نسبة الزيادة المستمرة في حجم الإنفاق على هذه القطاع خاصة بعد عام ٢٠٠٧، كما تبين الدراسة أن النسبة من الإنفاق الحكومي الكلي حوالي (١٠%).
- بلغت نسبة الزيادة في حجم الإنفاق على الصحة خلال فترة الدراسة (٣٠٧%) أي أن الإنفاق النوعي بلغ حوالي (٢٣٢%) خلال فترة الدراسة أي بمعدل (٢٣,٢%) سنوياً.

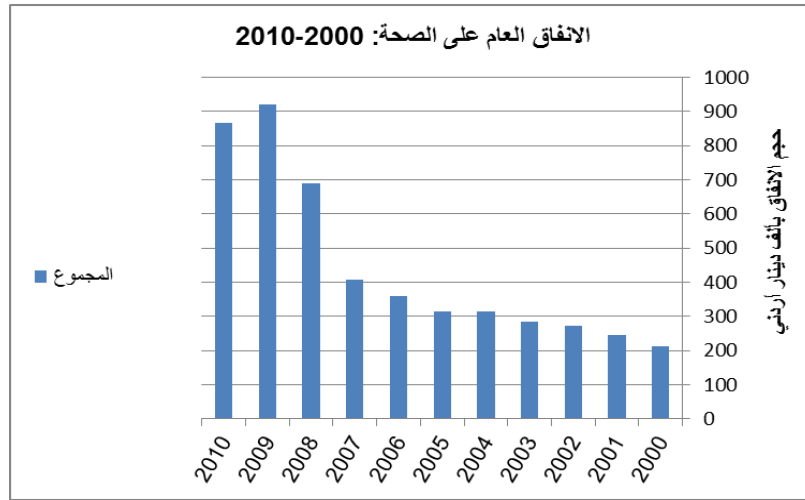
جدول (٥)

إجمالي الإنفاق العام على الصحة: ٢٠٠٠-٢٠١٠

السنة	الإنفاق على الصحة	نسبة التغير المنوي	الإنفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق العام
٢٠٠٠	٢١٣١٤٠	---	%٩
٢٠٠١	٢٤٥٤٧٣	%١٥	%١٠
٢٠٠٢	٢٧٣٦٧٠	%١١	%١٠
٢٠٠٣	٢٨٣٩٩٥	%٤	%٩
٢٠٠٤	٣١٦٠٥٦	%١١	%٩
٢٠٠٥	٣١٤٨٢١	%٠	%٩
٢٠٠٦	٣٦٠٢٨٢	%١٤	%٨
٢٠٠٧	٤٠٦٥٩١	%١٣	%٧
٢٠٠٨	٦٨٩٥٠٥	%٧٠	%١٠
٢٠٠٩	٩٢١٧٧٢	%٣٤	%١٢
٢٠١٠	٨٦٨٠٨٠	%٦-	%١١
المجموع	٤٨٩٣٣٨٥	---	%١٠

المصدر: الملحق رقم (٢) و(٥)

شكل رقم (٥)



- زادت حصة الفرد في الإنفاق الكلي على الصحة من (٤٤) دينار في عام ٢٠٠٠ إلى (١٤٢) دينار عام ٢٠١٠. وقد بدأت الزيادة بالتضاعف عام ٢٠٠٨ حيث وصلت إلى (١١٧) دينار من (٧١) دينار في العام الذي سبقه، كما هو موضح في الجدول والشكل رقم (٦)، وهذا يعزى إلى دور الحكومات في توسيع مظلة التأمين الصحي، لتشمل المعالجات الطبية لغير المستفيدين من أنظمة التأمين الصحي وأبناء غزة والمستفيدين من صندوق المعونة الوطنية، حيث ضخّت الحكومة (٨٠) مليون دينار لهذا الغرض في عام ٢٠٠٨، وتعتبر زيادة نوعية رغم نسبة التضخم ونسبة الزيادة في عدد السكان (حوالي ١٧%) أي الإنفاق النوعي زاد بنسبة (٥٣%)، و(١١٠) مليون دينار في عام ٢٠٠٩، أي الإنفاق النوعي زاد بنسبة (٣١%)، ووصل الرقم إلى (١٠٨) مليون في عام ٢٠١٠، أي نسبة الإنفاق النوعي تراجعت بنسبة (١٣%). وهذا مؤشر جدي على اهتمام الحكومات بدءاً من عام ٢٠٠٨ في زيادة العمل على تحقيق هذا الحق الإنساني، مما انعكس على زيادة في حصة الفرد من الإنفاق على الصحة.

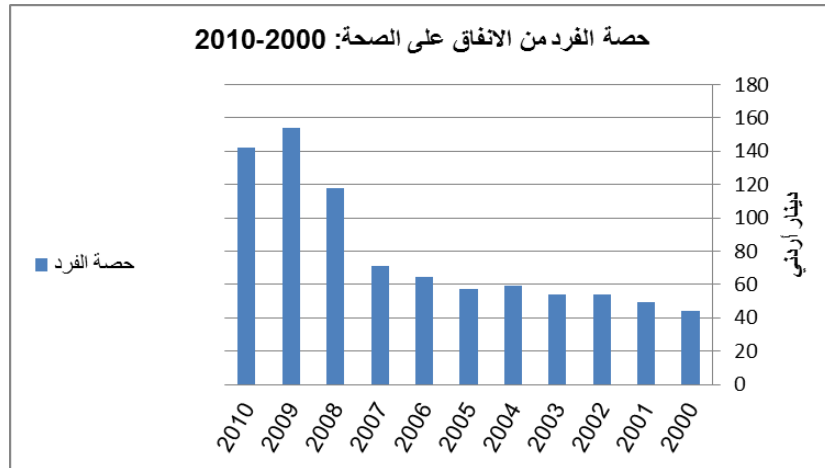
جدول (٦)

حصة الفرد من الإنفاق الكلي على الصحة: ٢٠١٠-٢٠٠٠

السنة	الإنفاق على الصحة	حصة الفرد
٢٠٠٠	٢١٣١٤٠	٤٤
٢٠٠١	٢٤٥٤٧٣	٤٩
٢٠٠٢	٢٧٣٦٧٠	٥٤
٢٠٠٣	٢٨٣٩٩٥	٥٤
٢٠٠٤	٣١٦٠٥٦	٥٩
٢٠٠٥	٣١٤٨٢١	٥٨
٢٠٠٦	٣٦٠٢٨٢	٦٤
٢٠٠٧	٤٠٦٥٩١	٧١
٢٠٠٨	٦٨٩٥٠٥	١١٨
٢٠٠٩	٩٢١٧٧٢	١٥٤
٢٠١٠	٨٦٨٠٨٠	١٤٢
المجموع	٤٨٩٣٣٨٥	---
معدل حصة الفرد	---	٧٩

المصدر: ملحق (٢) و(٦)

شكل رقم (٦)



ب- مقارنة الإنفاق على الرعاية الصحية الأولية والإنفاق على الرعاية الصحية الثانوية:

- يلاحظ في جدول (٧) والشكل الذي يليه أن نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية الثانوية (المستشفيات) أعلى من الإنفاق على الرعاية الصحية الأولية (الخدمات والمراكز الصحية الأولية). حيث بلغ مجموع ما انفق على الرعاية الصحية الأولية (٤٦٣) مليون مقابل مليار وواحد وثمانون مليون على الرعاية الصحية الثانوية والمستشفيات.
- تراوحت حصة الفرد بين (٧-١١) دينار على الرعاية الصحية الأولية وبمعدل (٨) دنائير سنوياً. أما حصة الفرد في الرعاية الصحية الثانوية فقد تراوحت بين (١٤-٢٢) دينار وبلغ في المعدل (١٨) دينار.
- إن زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية الثانوية يعبر عن مؤشر تقاوم الأمراض وتطورها، وبالتالي كلما زاد الإنفاق على الرعاية الصحية الأولية قل الإنفاق على الرعاية الصحية الثانوية، وهو مؤشر على ثقافة صحية هامة في أي مجتمع. وهذا ما يجب التفكير فيه عند صنع سياسات الصحة في الأردن، أي أن زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية الأولية من خلال الفحص المبكر وتكريس ثقافة طب الأسرة سيقول من تقاوم المشكلات المرضية، وبالتالي سيخفف من نفقات الرعاية الصحية الثانوية.

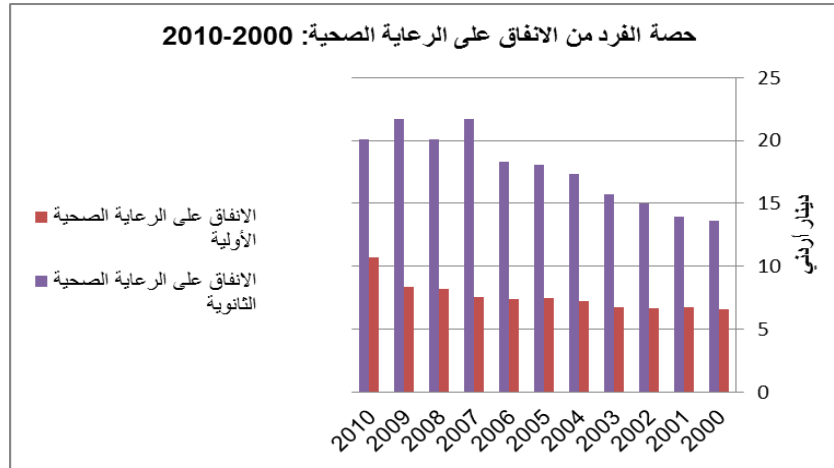
جدول (٧)

إنفاق وزارة الصحة على الرعاية الصحية: ٢٠١٠-٢٠٠٠

السنة	الإنفاق على الرعاية الصحية الأولية	حصة الفرد	الإنفاق على الرعاية الصحية الثانوية	حصة الفرد
٢٠٠٠	٣٢١٤٢	٧	٦٦٠٤١	١٤
٢٠٠١	٣٣٤٥٠	٧	٦٩٢٨٨	١٤
٢٠٠٢	٣٣٨٩٢	٧	٧٦٤٠٣	١٥
٢٠٠٣	٣٥٣٧٨	٧	٨٢١٩٥	١٦
٢٠٠٤	٣٨٧١٤	٧	٩٢٦٠٩	١٧
٢٠٠٥	٤٠٧٧١	٧	٩٨٨٠٦	١٨
٢٠٠٦	٤١٥٠٤	٧	١٠٢٤٥٠	١٨
٢٠٠٧	٤٣٢٧٧	٨	١٢٤١٣٧	٢٢
٢٠٠٨	٤٨١٦١	٨	١١٧٥٩٣	٢٠
٢٠٠٩	٥٠٠٦٩	٨	١٢٩٦٢١	٢٢
٢٠١٠	٦٥٣٨٥	١١	١٢٢٧٠٩	٢٠
المجموع	٤٦٢٧٤٣	---	١٠٨١٨٥٢	---
معدل حصة الفرد	---	٨	---	١٨

المصدر: ملحق رقم (٢/أ) و(٦)

شكل رقم (٧)



ج- الإنفاق للخدمات الطبية الملكية:

تمثل نسبة الإنفاق على الصحة من خلال الخدمات الطبية الملكية نسبة مهمة من حجم الإنفاق، وأصبحت مستشفيات الخدمات الطبية منتشرة في معظم محافظات المملكة وتود دوراً هاماً في مساعدة الأشقاء خاصة في فلسطين وفي المساهمة في دور الأردن الإنساني في الأزمات الدولية مما يزيد من حجم القوة الناعمة بالنسبة للأردن، وشهدت نسبة الإنفاق زيادة مستمرة، كما شهدت حصة الفرد كذلك زيادة مستمرة كما هو موضح في الجدول والشكل رقم (٨). وتتضمن أهم النتائج ما يلي:

- بلغ مجموع ما انفق على حق الصحة من خلال الخدمات الطبية الملكية حوالي (٨٦٥) مليون دينار خلال فترة الدراسة، وتشكل ما نسبته (٢٠%) من مجمل الإنفاق على حق الصحة.
- بدأت نسبة الإنفاق بالتراجع كنسبة من حجم الإنفاق على الصحة منذ عام ٢٠٠٨، حيث لوحظ تراجع ملحوظ فيها.
- بلغ معدل حصة الفرد حوالي (١٤) دينار سنوياً، وهي في زيادة مستمرة رغم التراجع في نسبة الإنفاق من الإنفاق الحكومي على الحق في الصحة، حيث كانت (٩) دينار في عام ٢٠٠٩ ووصلت إلى (٢٣) دينار في عام ٢٠١٠.
- وعليه يمكن القول إن هناك اهتمام في مجال الإنفاق الإجمالي على حق الصحة في ما يتعلق بحصة الفرد والنسبة من الإنفاق العام للدولة.

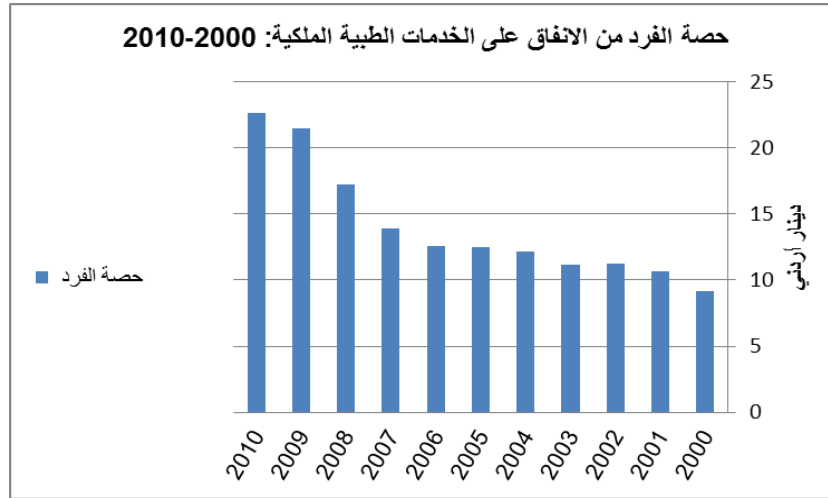
جدول (٨)

إنفاق الخدمات الطبية الملكية على الرعاية الصحية: ٢٠٠٠-٢٠١٠

السنة	الإنفاق على الخدمات الطبية الملكية	النسبة من إجمالي الإنفاق على الصحة	حصة الفرد
٢٠٠٠	٤٤٥٨٨	%٢١	٩
٢٠٠١	٥٣٠٠٠	%٢٢	١١
٢٠٠٢	٥٧٢٠٠	%٢١	١١
٢٠٠٣	٥٨٥٠٠	%٢١	١١
٢٠٠٤	٦٥٠٠٠	%٢١	١٢
٢٠٠٥	٦٨٢٧٠	%٢٢	١٢
٢٠٠٦	٧٠٥١٩	%٢٠	١٣
٢٠٠٧	٧٩٥٠٠	%٢٠	١٤
٢٠٠٨	١٠١٠٠٠	%١٣	١٧
٢٠٠٩	١٢٨٥٠٠	%١٤	٢١
٢٠١٠	١٣٨٥٠٠	%١٦	٢٣
المجموع	٨٦٤٥٧٧	%١٧	---
معدل حصة الفرد	---	---	١٤

المصدر: ملحق رقم (٢) و(٦)

شكل رقم (٨)



ثالثاً: الإنفاق على حق العمل:

يعتبر حق العمل من الحقوق التي يصعب السيطرة عليها من حيث إعطاء مؤشرات كمية واضحة ومحددة في الإنفاق الحكومي لتعزيز هذا الحق، مع أهمية الإشارة إلى أن الحكومات بشقيها المدني والعسكري تعتبر أكبر مشغل للعمالة، لكن تبقى الأولوية للذكور على حساب الإناث، علماً أن الإناث بدأً يحصلن على أعلى الدرجات العلمية. وبالرغم مما ذكر فإن الدراسة اجتهدت بشكل علمي في جمع البيانات التي تحدد نسبة الإنفاق المباشر على تعزيز حق العمل، وهي تضم كما ورد في التعريفات الإجرائية للحقوق في منهجية الدراسة ما يلي:

بلغ الإنفاق على حق العمل نسبة متدنية من الإنفاق العام للدولة خلال فترة الدراسة تمثل بحوالي (٢%)، حيث بلغ مجموع ما أنفقته الحكومات خلال فترة الدراسة (٩٧١) مليون دينار. وشكلت الرواتب (لا يشمل رواتب الموظفين الكلي في الحكومة) -حسب مؤشرات الدراسة- نسبة (١٠%) من حجم الإنفاق (انظر ملحق ١١-١٢). ويمكن الإشارة إلى عدد من النتائج حسب البيانات الواردة في الجدول والشكل (٩):

- تأرجح المبالغ المرصودة خلال فترة الدراسة في بعض السنوات، حيث قفزت نسبة الزيادة حوالي ثلاثة أضعاف كما حصل في عام ٢٠٠٢، تلاه انخفاضات ملحوظة كما حدث في عام ٢٠٠١، مما يشير إلى عدم وجود رؤية واضحة في تعزيز هذا الحق.
- حافظت الحكومات على نسبة إنفاق (٢%) من حجم الموازنات خلال فترة الدراسة، مما يشير إلى احتلال هذا الحق نسبة متراجعة في السياسات المالية للحكومات.

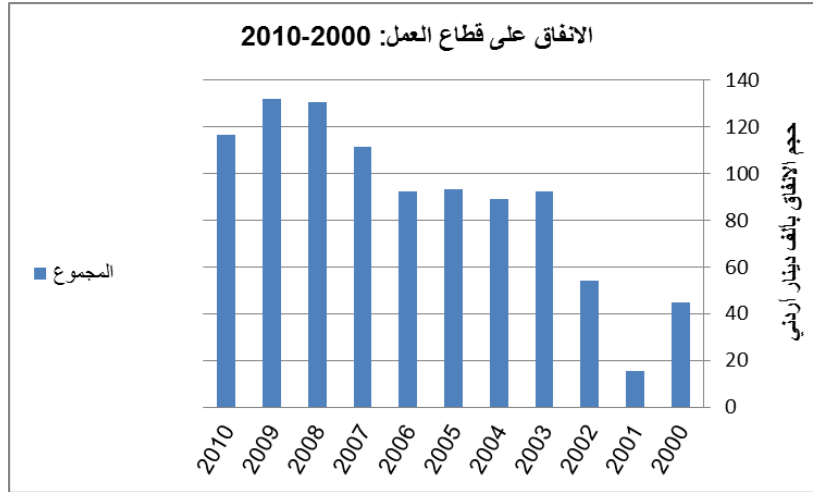
جدول (٩)

مجمّل الإنفاق المباشر على العمل: ٢٠١٠-٢٠٠٠

السنة	الإنفاق على العمل	نسبة التغير المئوي	الإنفاق على العمل من إجمالي الإنفاق العام
٢٠٠٠	٤٤٦٦٧	---	٢%
٢٠٠١	١٥٤٣٤	-٦٥%	١%
٢٠٠٢	٥٤٢١٢	٢٥١%	٢%
٢٠٠٣	٩٢١٣٧	٧٠%	٣%
٢٠٠٤	٨٩٠٥٥	-٣%	٢%
٢٠٠٥	٩٣٤٧٣	٥%	٣%
٢٠٠٦	٩٢٥٠٥	-١%	٢%
٢٠٠٧	١١١٣٠١	٢٠%	٢%
٢٠٠٨	١٣٠٤٨٨	١٧%	٢%
٢٠٠٩	١٣٢١١٢	١%	٢%
٢٠١٠	١١٦٥٩٣	-١٢%	٢%
المجموع	٩٧١٩٧٧	---	---

المصدر: ملحق رقم (٣) و(٥)

شكل رقم (٩)



- بلغ معدل حصة الفرد حوالي (١٦) دينار. حيث شهدت النسبة زيادة مرتفعة كان أعلاها (٢٢) دينار في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. كما هو موضح في الجدول والشكل رقم (١٠).

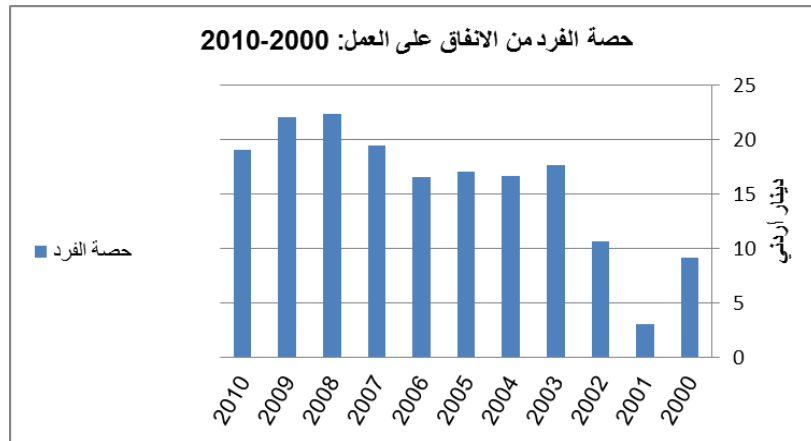
جدول (١٠)

حصة الفرد من الإنفاق المباشر على العمل: ٢٠١٠-٢٠٠٠

السنة	الإنفاق على العمل	حصة الفرد
٢٠٠٠	٤٤٦٦٧	٩
٢٠٠١	١٥٤٣٤	٣
٢٠٠٢	٥٤٢١٢	١١
٢٠٠٣	٩٢١٣٧	١٨
٢٠٠٤	٨٩٠٥٥	١٧
٢٠٠٥	٩٣٤٧٣	١٧
٢٠٠٦	٩٢٥٠٥	١٧
٢٠٠٧	١١١٣٠١	١٩
٢٠٠٨	١٣٠٤٨٨	٢٢
٢٠٠٩	١٣٢١١٢	٢٢
٢٠١٠	١١٦٥٩٣	١٩
المجموع	٩٧١٩٧٧	---
معدل حصة الفرد	---	١٦

المصدر: ملحق رقم (٣) و(٦)

شكل رقم (١٠)



ويمكن القول إن الحكومات انتهجت سياسات الانفتاح في فترة الدراسة خاصة المخصصة وأهمية مشاركة القطاع الاقتصادي الخاص في توفير فرص عمل، بحيث يكون دور الدولة في التشريع والتنظيم وتهيئة المناخ لجلب الاستثمارات، إلا أن نتائج هذه السياسات لم تقلح في القضاء على البطالة التي ما تزال نسبها مرتفعة إلا أن هذا ليس موضوع الدراسة الحالية.

وبالرغم من سياسة ضبط النفقات التي مارستها الحكومات في العقد الأخير، وذلك للحد من العجز الكبير في الموازنة العامة وتخفيض المديونية العامة، إلا أن جدول (١٠/أ) يبين نمو مضطرب في خلق فرص العمل من قبل الحكومات، ويؤكد على أن الحكومات ما زالت هي الموظف الرئيس في سوق العمل، وبالتالي يعكس تطور مساهمة الحكومات في تعزيز حق العمل.

- لكن يلاحظ أن معظم الأحداث الجديدة كانت في وزارتي التربية والتعليم ووزارة الصحة، وهي أمور هامة، أي أن الحكومات لم تخلق وظائف حكومية جديدة.
- عام ٢٠٠٧ شهد أكبر عدد أحداث ممكن حيث وصلت إلى حوالي (٢٠) ألف فرصة عمل.

جدول رقم (١٠/أ)

الاحداثيات الكلية الجديدة للوزارات والوحدات (المؤسسات) المستقلة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٠٠

المؤسسة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
وزارات ودوائر حكومية	٣٦٥٨	٤٨٠٥	٣١٣٧	٤١٩٠	٣٧٣٧	٧١٣٩	٧٦٩١	١٦٩٣٧	١١٧٢٢	٨٨٠٧	٥٢٠٥
منها وزارة التربية	٣٠٠٠	٣٠٠٥	١٥٠٥	٢٢٠٠	٢٣٥٠	٦٠٠٠	٦٥٠٠	٤٨٧٨	٦٥٨٨	٥٤٠٠	٤٠٤١
منها وزارة الصحة	٤٠٠	٧٠٢	٧٠٠	١٠٥١	٨٠٠	٨٠٠	٥٠٠	١٤٥٠	١٨١٠	١٥٣٩	١٠٣٠
وحدات حكومية مستقلة	٥٠	٣١	٧٤٩	٢٣٣	٥٩٢	٧٧٨	٣١٨	٣١٥٦	١١٤٢	٩٣٧	٦٦٧
المجموع	٣٧٠٨	٤٨٣٦	٣٨٨٦	٤٤٢٣	٤٣٢٩	٧٩١٧	٨٠٠٩	٢٠٠٩٣	١٢٨٦٤	٩٧٤٤	٥٨٧٢

المصدر: نظام جدول تشكيلات الوظائف/ الموازنة العامة

- يعكس جدول (١٠/ب) تطور أعداد الموظفين المدنيين فقط في القطاع الحكومي للفترة ٢٠١٠-٢٠٠٠.
- يعكس جدول (١٠/ب) تقريباً نفس الدور الحكومي في جدول (١٠/أ)، حيث يتبين النمو المضطرد في أعداد الموظفين المدنيين في الحكومات من (١٤٦٢٣٠) عام ٢٠٠٠ موظف إلى (٢٠٦٧٠١) موظف في عام ٢٠١٠ أي بمعدل نمو يبلغ (٤١ %) لكل الفترة.

جدول رقم (١٠/ب)

أعداد الموظفين حسب جدول التشكيلات للوزارات والوحدات المستقلة: ٢٠١٠-٢٠٠٠

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
وزارات ودوائر حكومية	١٢٦٧٧٩	١٣١٦٤٨	١٣٤٠١٤	١٣٦٣٥٨	١٣٩٠٤٨	١٤٥٨٠٧	١٥٢٤٨٤	١٦٢٥٣٦	١٦٧٣٩٣	١٧٧٥٦٢	١٧٩٢٣٥
وحدات حكومية مستقلة	١٩٤٥١	١٩٢٨٤	٢٠٧٢٧	٢٠٤٥٠	٢١٢٥١	٢١٤٤٩	٢١٦٧٤	٢١٨٩٠	٢٥٩٦٩	٢٧٥١٦	٢٧٤٦٦
المجموع	١٤٦٢٣٠	١٥٠٩٣٢	١٥٤٧٤١	١٥٦٨٠٨	١٦٠٢٩٩	١٦٧٢٥٦	١٧٤١٥٨	١٨٤٤٢٦	١٩٣٣٦٢	٢٠٥٠٧٨	٢٠٦٧٠١

المصدر: نظام جدول تشكيلات الوظائف/ الموازنة العامة

- تعكس البيانات في الجدولين (١٠/ج) و(١٠/د) التطور في أعداد القوى العاملة في سوق العمل الأردني بشقيها العاملون والمتعطلون وحسب الجنس لكلا القطاعين العام والخاص.
- حقق سوق العمل الأردني نمواً كبيراً من حيث أعداد القوى العاملة الإجمالي حيث ارتفع العدد الإجمالي من نحو مليون عام ٢٠٠٠ ليصبح نحو (١,٤) مليون عام ٢٠٠٩، محققاً معدل نمو مقداره (٣٣%) خلال تلك الفترة.
- بالنظر إلى جدول (١٠/ج) الذي يمثل أعداد العاملين، نجد أن أعداد الذكور العاملين قد نمت بمعدل (٣٢%) خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩، بينما عدد الإناث العاملات نما بمقدار (٥٢%) خلال نفس الفترة، وهذا تحديداً يسجل انجازاً للحكومات الأردنية من حيث الاهتمام بالفئات المحرومة في المجتمع ومحاربة التمييز ضد المرأة في سوق العمل، وبالتالي تعزيز حق العمل، لكن بقيت نسبة الإناث العاملات من إجمالي القوى العاملة متدنية كثيراً مقارنة مع دول العالم الأخرى. أما العدد الإجمالي للعاملين نجد أن معدل النمو بلغ (٣٤%) لنفس الفترة، ومعدلات النمو هذه تعكس جهد حكومي مميز في تعزيز حق العمل من خلال خلق فرص العمل، ومن خلال إدارة سوق العمل وتشجيع القطاع الخاص على النمو، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة.
- بيانات جدول (١٠/ج) تعكس أرقام المتعطلين أي البطالة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩. حيث يتبين أن أعداد المتعطلين للجنسين قد نما بمقدار (٢٥%) خلال نفس الفترة، وبلغ هذا المعدل للذكور (٨%)، بينما للإناث فقد بلغ (٨١%) وذلك نتيجة للتطور الكبير في تعليم المرأة، الأمر الذي زاد من أعداد الراغبات في العمل والبحث عن العمل خلال هذه الفترة، وهذا الأمر يتطلب جهد حكومي من خلال التشريعات ليستوعب سوق العمل خصوصاً القطاع الخاص هذه الأعداد المتزايدة من الراغبات في العمل. ولكن إذا نظرنا إلى معدل البطالة للجنسين، والذي يحتسب بقسمة أعداد المتعطلين من جنس معين على العدد الإجمالي للقوى العاملة من نفس الجنس، نجد أن معدل البطالة للذكور بلغ (١٢%) عام ٢٠٠٠ وتراجع ليصبح (١٠%) عام ٢٠٠٩ حسب الأرقام في الجدولين (١٠/ج) و(١٠/د)، بينما للإناث بلغ معدل البطالة (٢١%) عام ٢٠٠٠، وارتفع ليصبح (٢٤%) عام ٢٠٠٩. مرة أخرى ارتفاع معدل البطالة لدى الإناث يعكس حقيقة زيادة أعداد الداخلات الجدد لسوق العمل وليس التمييز

ضد عمل المرأة، مع التأكيد على أهمية أن تتدخل الحكومات بطريقة أو أخرى لكي يستوعب سوق العمل بشقية العام والخاص أعداد أكبر من الراغبات في العمل، خصوصاً في المهن الإدارية أو ما يسمى بالمهن ذات الياقات البيضاء. نجد كذلك أن نسبة العاملات الإناث من إجمالي العاملين كانت (١٤%) عام ٢٠٠٠، وأصبحت (١٦%) عام ٢٠٠٩ (جدول ١٠/ج). أي أن الارتفاع الطفيف في هذه النسبة خلال (١٠) سنوات قد يعكس دوراً متواضعاً جداً للحكومات في تعزيز حق العمل خصوصاً للمرأة.

- يتبين من الجدول (١٠/د) أن نسبة العاملين في القطاع الحكومي من إجمالي سوق العمل تراوحت ما بين (١٦%) عام ٢٠٠٠ إلى (١٧%) عام ٢٠٠٩، تعكس هذه النسبة المساهمة الحكومية في خلق فرص العمل لكلا الجنسين وبالتالي دورها في تعزيز حق العمل، وكذلك تؤكد على الحقيقة السابق ذكرها وهي أن الحكومات تعتبر الموظف الرئيسي في سوق العمل، وبالتالي يعكس فشل خلق الوظائف في القطاع الخاص نظراً لتضخم الجهاز الحكومي الذي يحتاج إلى تخفيض.

- وأخيراً؛ يتبين وجود زيادة في الإنفاق النوعي على الرواتب بالمقارنة مع عدد الموظفين الحكوميين خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩. حيث بلغت نسبة النمو في عدد الموظفين (٤٠%) أي بمعدل ٤% سنوياً، أما معدل التضخم فهو (٤٩%) وعليه فإن أي إنفاق نوعي يجب أن يزيد عن (٨٩%) خلال الفترة الزمنية. وقد توصلت الدراسة إلى أن نسبة الزيادة في الرواتب بلغت حوالي (١٢٥%) مما يعني وجود (٣٦%) زيادة نوعية أي بمعدل (٣,٦%) على الرواتب سنوياً.

جدول رقم (١٠ ج)

العاملون والمتعطلون: مقارنة ٢٠٠٩-٢٠٠٠

السنة	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
العاملون	١٠٢٤٥٢٩	٩٩١٩٩٠	٩٦١٠٥٩	٩١٢٠٦٥	٨٨٨٩١٥	٨٨٠٢١٣	٨٣٥٨٩٥	٨١١٨٥٦	٧٩١٥٣٥	٧٧٨٩٦٦
	١٩٥٩٩١	١٨٠٧١١	١٧٩٣٨٧	١٤٣٧٨٢	١٣٤٧٦٥	١٣٢٥٢١	١٣٣٢٧٦	١٣٩٧٥٧	١٢٨٥٠٨	١٢٩٣٤٨
	١٢٢٠٥٢٠	١١٧٢٧٠١	١١٤٠٤٤٦	١٠٥٥٨٤٧	١٠٢٣٦٨٠	١٠١٢٧٣٤	٩٦٩١٧١	٩٥١٦١٢	٩٢٠٠٤٢	٩٠٨٣١٤
العاطلون	١١٨١٢٢	١١١٩١٦	١١٠٤١٣	١٢٣٤٧٩	١٣٠٢٨٠	١١٨١٠٨	١٢٩٣٤٠	١٣٢٢٢٥	١٢٥٣٣٤	١٠٩٤١٤
	٦٢١٦٣	٥٨١٩٨	٦١٧٩٠	٤٧٩١١	٤٧٠٧٩	٢٦١٢٨	٣٥٠٩١	٣٩٢٠٥	٣٣٢٣٢	٣٤٣١٦
	١٨٠٢٨٥	١٧٠١١٤	١٧٢٢٠٣	١٧١٣٩٠	١٧٧٣٥٩	١٤٤٢٣٦	١٦٤٤٣١	١٧١٤٣٠	١٥٨٥٦٦	١٤٣٧٣٠
إجمالي	١١٤٢٦٥١	١١٠٣٩٠٦	١٠٧١٤٧٢	١٠٣٥٥٤٤	١٠١٩١٩٥	٩٩٨٣٢١	٩٦٥٢٣٥	٩٤٤٠٨١	٩١٦٨٦٩	٨٨٨٣٨٠
	٢٥٨١٥٤	٢٣٨٩٠٩	٢٤١١٧٧	١٩١٦٩٣	١٨١٨٤٤	١٥٨٦٤٩	١٦٨٣٦٧	١٧٨٩٦٢	١٦١٧٤٠	١٦٣٦٦٤
	١٤٠٠٨٠٥	١٣٤٢٨١٥	١٣١٢٦٤٩	١٢٢٧٢٣٧	١٢٠١٠٣٩	١١٥٦٩٧٠	١١٣٣٦٠٢	١١٢٣٠٤٢	١٠٧٨٦٠٨	١٠٥٢٠٤٤

المصدر:

Al-Manar project at the National Center for Human Resources Development (NCHRD)

<http://www.almanar.jo/almanaren/HumanResourceInformation/Statistics/tabid/١٢٢/language/en-US/Default.aspx> may ٣١ ٢٠١١:٣٠ am

جدول رقم (١٠ د)

السنة	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
مجموع موظفي الحكومة	٢٠٥٠٧٨	١٩٣٣٦٢	١٨٤٤٢٦	١٧٤١٥٨	١٦٧٢٥٦	١٦٠٢٩٩	١٥٦٨٠٨	١٥٤٧٤١	١٥٠٩٣٢	١٤٦٢٣٠
مجموع الموظفين	١٢٢٠٥٢٠	١١٧٢٧٠١	١١٤٠٤٤٦	١٠٥٥٨٤٧	١٠٢٣٦٨٠	١٠١٢٧٣٤	٩٦٩١٧١	٩٥١٦١٢	٩٢٠٠٤٢	٩٠٨٣١٤
إجمالي القوى العاملة	١٤٠٠٨٠٥	١٣٤٢٨١٥	١٣١٢٦٤٩	١٢٢٧٢٣٧	١٢٠١٠٣٩	١١٥٦٩٧٠	١١٣٣٦٠٢	١١٢٣٠٤٢	١٠٧٨٦٠٨	١٠٥٢٠٤٤
نسبة موظفي الحكومة من مجموع الموظفين	%١٧	%١٦	%١٦	%١٦	%١٦	%١٦	%١٦	%١٦	%١٦	%١٦
نسبة موظفي الحكومة من مجموع القوى العاملة	%١٥	%١٤	%١٤	%١٤	%١٤	%١٤	%١٤	%١٤	%١٤	%١٤

المصدر: جدول رقم (١٠ ب) و(١٠ ج)

● إذا اعتبرنا الإنفاق الحكومي على الرواتب يمثل أعمال الحق في العمل بطريقة غير مباشر، فإن تحليل موازنات الحكومات الأردنية الواردة في جدول (١٠ هـ والشكل ١٠ هـ) يشير إلى ما يلي:

١. بلغت نسبة الرواتب من حجم الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة (١٥%)، مع أهمية الإشارة إلى أن نسبة الإنفاق في تراجع كما هو موضح في جدول ١٠ هـ وشكل ١٠ هـ، مع أهمية الإشارة إلى أن نسب الإنفاق في تراجع مما يشير إلى تراجع دور الدولة في التشغيل حيث كانت نسبة الإنفاق (١٩%) في عام ٢٠٠٠ تراجعت إلى نسبة ١٣-١٥% منذ منتصف العقد الماضي. وبلغت حصة الفرد حول (٤٩٨) دينار.

٢. أنفقت الحكومات المتعاقبة خلال فترة الدراسة (٨) مليار دينار على الرواتب وصلات أعلى مستويات الإنفاق ١,١ مليار في عام ٢٠١٠، علماً أن هذه الحجم يوازي حجم عجز الموازنة لنفس العام. وتجدر الإشارة إلى أن حجم الرواتب قد بدأ بالتضايف منذ عام ٢٠٠٦ إلى أن وصل أعلى مستوى له في عام ٢٠١٠.

٣. بلغت نسبة الإنفاق على التقاعد المدني (١٠%) من حجم الإنفاق الكلي (انظر ملحق ١١-١٢).

٤. بلغ مجمل الإنفاق على الرواتب (باستثناء رواتب الأجهزة الأمنية لعدم توفرها) وعلى التقاعد المدني ما نسبته (٢٥%) من حجم الإنفاق الحكومي.

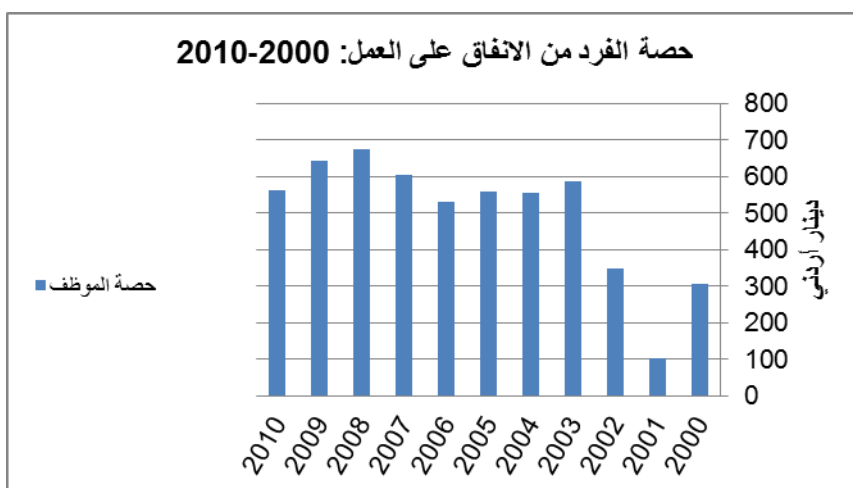
جدول (١٠/هـ)

الإنفاق على الرواتب والتقاعد في موازنات الحكومات الأردنية: ٢٠١٠-٢٠٠

السنة	حجم الإنفاق على الرواتب والأجور	نسبة التغير المنوي	حجم الإنفاق على الرواتب من مجمّل الإنفاق العام	حصة الفرد
٢٠٠٠	٤٦٢٧٥٧		%١٩	٣٠٥
٢٠٠١	٤٤٥٠٨٧	%٤-	%١٧	١٠٢
٢٠٠٢	٤٩٩٢٦٢	%١٢	%١٨	٣٥٠
٢٠٠٣	٥٢٦١٥٠	%٥	%١٦	٥٨٨
٢٠٠٤	٥٥٧١٢٧	%٦	%١٥	٥٥٦
٢٠٠٥	٥٩٧٤٧١	%٧	%١٦	٥٥٩
٢٠٠٦	٧٦٥٢٩٦	%٢٨	%١٧	٥٣١
٢٠٠٧	٧٤٧٧٦٧	%٢-	%١٣	٦٠٣
٢٠٠٨	٩٥٨٣٥١	%٢٨	%١٤	٦٧٥
٢٠٠٩	١٠٤٠٥٢٤	%٩	%١٤	٦٤٤
٢٠١٠	١١٣٣٠٨٣	%٩	%١٥	٥٦٤
المجموع	٧٧٣٢٨٧٥	---	%١٥	---
معدل حصة الفرد	---	---	---	٤٩٨

المصدر: الموازنة العامة

شكل (٥/١٠)



الجزء الثاني: مقارنة الحقوق الثلاثة مع مؤشرات الموازنة الأخرى:

يعرض هذا الجزء من الدراسة مقارنة بين الحقوق الثلاثة محل الدراسة (التعليم، الصحة، العمل) مع الإنفاق على الأمن العسكري والإنفاق على خدمة الدين العام حيث لا يمكن الوصول إلى خلاصات علمية دون مقارنات نسبية.

١- من حيث الإنفاق الكلي (كما هو وارد في جدول رقم (١١)) جاء الإنفاق على التعليم أولاً بنسبة (١١%)، ثم الإنفاق على الصحة بنسبة (١٠%)، ثم الإنفاق على العمل بنسبة (٢%). وشكل بذلك (٢٣%)، أي إن هذه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية انفق عليها نحو ربع موازنات الحكومات الأردنية خلال فترة الدراسة، مع أهمية ملاحظة أن الإنفاق على الصحة يتصدر هذا الإنفاق خاصة في السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة كما هو موضح في الشكل رقم (١١/أ).

٢- بلغت حصة الفرد من الإنفاق الكلي للحكومات خلال فترة الدراسة (٨١٤) دينار، وتوزعت في الحقوق محل الدراسة على (٨٦) دينار للتعليم، و(٧٩) دينار للصحة، و(١٦) دينار للعمل. أي أن حصة الفرد خلال فترة الدراسة في الحقوق الثلاثة بلغت (١٨١) دينار وهي تشكل (٢٢%) من حصة الفرد من الإنفاق العام الكلي. وهذا موضح في جدول (١١) والشكل رقم (١١/ب).

٣- كانت حصة الفرد من التعليم الأعلى بالنسبة للفرد ولحصة الطالب، مع ملاحظة نسبة الإنفاق المتدني حكومياً على التعليم العالي، الذي أصبح الطالب يتحمل العبء الأكبر منه، مما حدا بالحكومات المتعاقبة التفكير جدياً في هذا الأمر، وهو تقديم منح وقروض للطلبة واستحداث بنك لقروض الطلبة في ما يتعلق بتوفير تكلفة التعليم العالية. كما أن الحكومات اتخذت قراراً بمنع زيادة الرسوم على الطلبة مما جعل الجامعات تفكر في زيادة نسبة طلبة الموازي من أجل تعويض تكلفة التعليم المتزايدة، خاصة زيادة رواتب أعضاء هيئة التدريس الذي هاجر كثير منهم إلى خارج الأردن مما شكل نكسة لنوعية التعليم في الأردن.

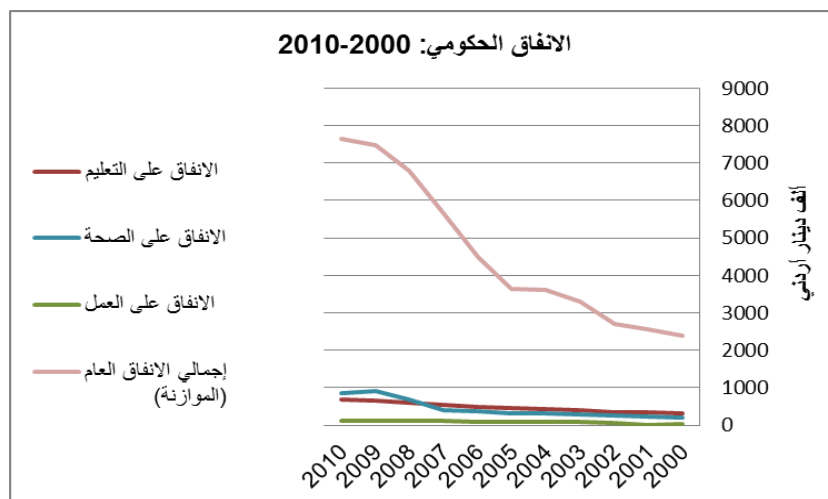
جدول (١١)

الإنفاق الحكومي: ٢٠١٠-٢٠٠٠

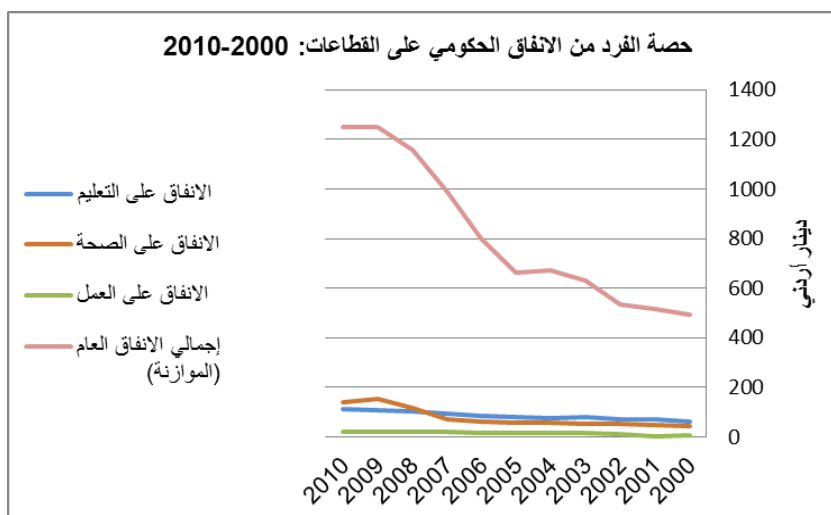
السنة	الإنفاق على التعليم	حصة الفرد	النسبة من إجمالي الإنفاق العام	الإنفاق على الصحة	حصة الفرد	النسبة من إجمالي الإنفاق العام	الإنفاق على العمل	حصة الفرد	النسبة من إجمالي الإنفاق العام	إجمالي الإنفاق العام	حصة الفرد
٢٠٠٠	٣٠٤٧٧٠	٦٣	%١٣	٢١٣١٤٠	٤٤	%٩	٤٤٦٦٧	٩	%٢	٢٣٩٦٠٥٨	٤٩٣
٢٠٠١	٣٤٤١٦٠	٦٩	%١٣	٢٤٥٤٧٣	٤٩	%١٠	١٥٤٣٤	٣	%١	٢٥٥٩٧١٩	٥١٤
٢٠٠٢	٣٥٤٢١٤	٦٩	%١٣	٢٧٣٦٧٠	٥٤	%١٠	٥٤٢١٢	١١	%٢	٢٧١٥٦٩٠	٥٣٣
٢٠٠٣	٤١٢٢٢٤	٧٩	%١٣	٢٨٣٩٩٥	٥٤	%٩	٩٢١٣٧	١٨	%٣	٣٢٨٦٧٥٩	٦٢٨
٢٠٠٤	٤١٧٥٣٥	٧٨	%١٢	٣١٦٠٥٦	٥٩	%٩	٨٩٠٥٥	١٧	%٢	٣٦٠٠٦٣٣	٦٧٣
٢٠٠٥	٤٥٢٢٢٣	٨٣	%١٢	٣١٤٨٢١	٥٨	%٩	٩٣٤٧٣	١٧	%٣	٣٦٣٤٢٤٨	٦٦٤
٢٠٠٦	٤٨٧٩٥٧	٨٧	%١١	٣٦٠٢٨٢	٦٤	%٨	٩٢٥٠٥	١٧	%٢	٤٤٨٨٥٥٩	٨٠٢
٢٠٠٧	٥٤٥٣٨٠	٩٥	%١٠	٤٠٦٥٩١	٧١	%٧	١١١٣٠١	١٩	%٢	٥٦٤٨٦١٧	٩٨٧
٢٠٠٨	٦٠٧٢٩٦	١٠٤	%٩	٦٨٩٥٠٥	١١٨	%١٠	١٣٠٤٨٨	٢٢	%٢	٦٧٨١٦٥٥	١١٥٩
٢٠٠٩	٦٤٦٣٨٣	١٠٨	%٩	٩٢١٧٧٢	١٥٤	%١٢	١٣٢١١٢	٢٢	%٢	٧٤٧٣١٣١	١٢٥٠
٢٠١٠	٦٧٧٩٦٣	١١١	%٩	٨٦٨٠٨٠	١٤٢	%١١	١١٦٥٩٣	١٩	%٢	٧٦٥٣٠٦٢	١٢٥٢
الاجموع	٥٢٥٠١٠٥	---	%١١	٤٨٩٣٣٨٥	---	%١٠	٩٧١٩٧٧	---	%٢	٥٠٢٣٨١٣١	---
معدل حصة الفرد	---	٨٦	---	---	٧٩	---	---	١٦	---	---	٨١٤

المصدر: الملاحق (١ - ٦)

شكل رقم (١١ أ)



شكل رقم (١١ ب)



٤- لوحظ أن الإنفاق على الأجهزة الأمنية يساوي حجم الإنفاق على الحقوق الثلاثة محل الدراسة، حيث بلغت النسبة في عام ٢٠١٠ (٢٤%) من حجم الإنفاق العام، مقابل (٢٢%) على حجم الإنفاق على الحقوق الثلاثة. وتبين الدراسة من خلال الجدول (١٢) أن حجم

الإنفاق الحكومي على الأمن في زيادة مستمرة (طبعاً يعتبر الأمن من أهم ركائز الدولة الأردنية للمحافظة على الاستقرار، الذي يوفر الفرص ويساند ويخلق بيئة آمنة تلبي معظم حقوق الإنسان خاصة الأمن من الخوف والأمن على الحياة والسلامة الجسدية في بيئة إقليمية غير مستقرة، ويعتبر هذا رأس مال الأردن). كما أن هذا المؤشر يرتبط مع الحق في العمل، حيث يعمل فيه نسبة عالية من أبناء الأردن (الأرقام غير متوفرة لأسباب أمنية). كما تبرز عدة ملاحظات على الإنفاق على الأمن تتضمن: معدل حصة الفرد (١٧٧) دينار، وهي في زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة حيث وصلت إلى حوالي (٢٩٩) دينار في عام ٢٠١٠. كما أن نسبة الإنفاق في زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة. كما هو موضح في الجدول (١٢) والشكلين (١٢) و(١٢/أ).

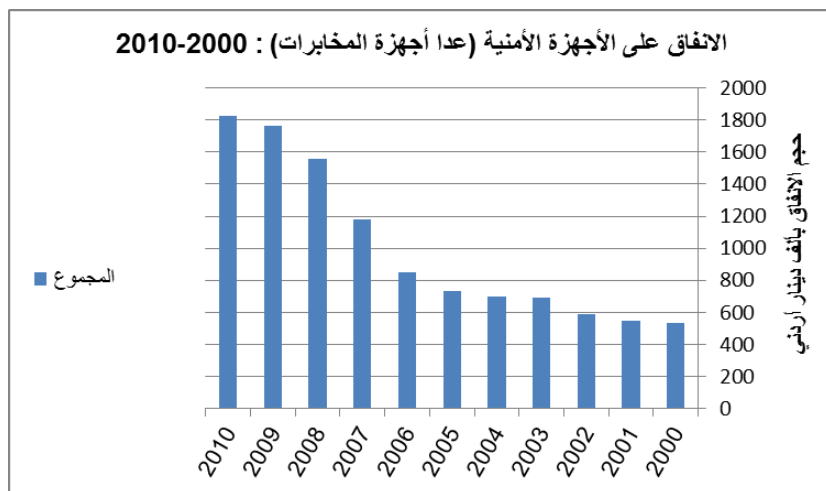
جدول (١٢)

الإتفاق العام على الأجهزة الأمنية: ٢٠١٠-٢٠٠٠

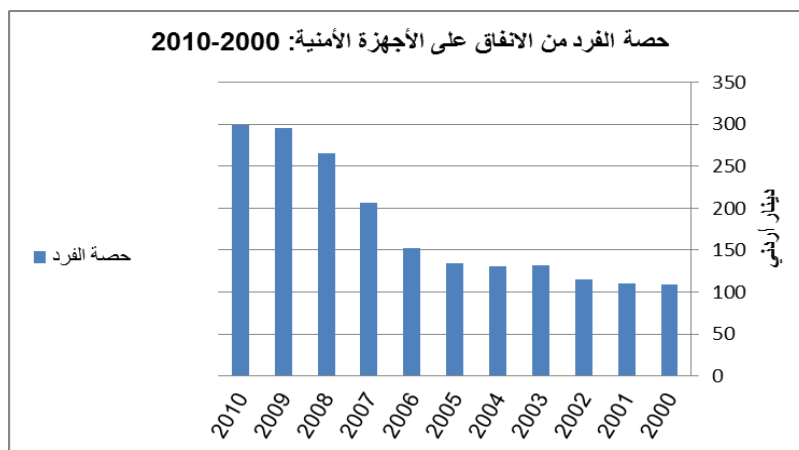
السنة	الإتفاق على الأجهزة الأمنية	نسبة التغير المئوي	النسبة من إجمالي الإتفاق الحكومي	حصة الفرد
٢٠٠٠	٥٣١١٨٠	---	٢٢%	١٠٩
٢٠٠١	٥٤٨٩٠٠	٣%	٢١%	١١٠
٢٠٠٢	٥٨٩٠٦٥	٧%	٢٢%	١١٦
٢٠٠٣	٦٩٢٤٣٠	١٨%	٢١%	١٣٢
٢٠٠٤	٧٠١٢٦٥	١%	١٩%	١٣١
٢٠٠٥	٧٣٦١٠٠	٥%	٢٠%	١٣٤
٢٠٠٦	٨٥١٤٢٩	١٦%	١٩%	١٥٢
٢٠٠٧	١١٨٢٩٥٠	٣٩%	٢١%	٢٠٧
٢٠٠٨	١٥٥٥٩٥٦	٣٢%	٢٣%	٢٦٦
٢٠٠٩	١٧٦٣٧١٧	١٣%	٢٤%	٢٩٥
٢٠١٠	١٨٢٦٨٥٠	٤%	٢٤%	٢٩٩
المجموع	١٠٩٧٩٨٤٢	---	٢١%	---
معدل حصة الفرد	---	---	---	١٧٧

المصدر: ملحق رقم (٤) و(٥) و(٦)

شكل رقم (١٢ أ)



شكل رقم (١٢ ب)



٥- تشكل خدمة الدين العام معضلة كبرى في تعظيم دور الحكومات في الإنفاق على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية محل الدراسة، حيث بلغ حجم خدمة الدين أرقاماً توازي حجم الإنفاق على بعض هذه الحقوق. ويوضح الجدول (١٣) والشكلين (١٣/أ) و(١٣/ب) حجم الإنفاق والزيادة وحصة الفرد ويتبين ما يلي: زيادة مستمرة في حجم نفقات خدمة الدين الداخلي والخارجي، وزيادة حصة الفرد حيث بلغت (٥٧) دينار في المعدل، وتراوحت نسبة الإنفاق على خدمة الدين (٧%) من الإنفاق الكلي. مع ملاحظة تزايد الإنفاق عبر فترة الدراسة مما يؤكد زيادة المديونية وعدم نجاعة سياسات خفضها بالرغم من سياسات الخصخصة التي انتهجتها الحكومات في هذا المجال.

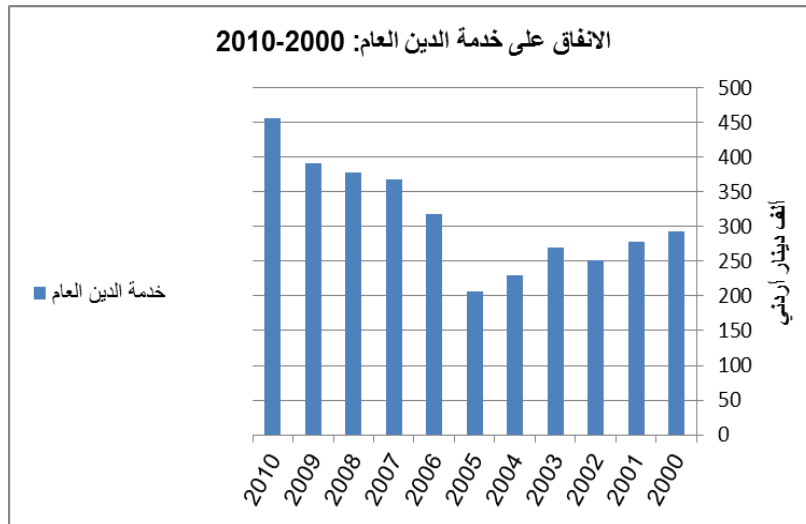
جدول (١٣)

حجم خدمة الدين العام / فوائد قروض داخلية وخارجية: ٢٠١٠-٢٠٠٠

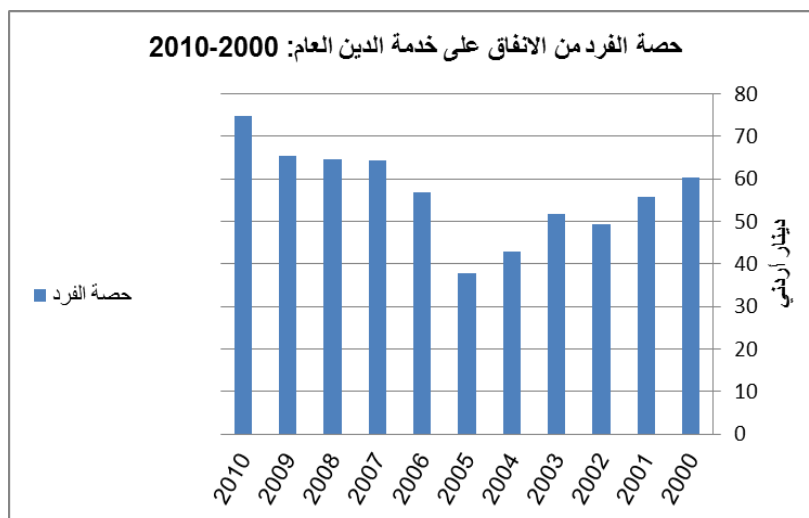
السنة	خدمة الدين العام	نسبة التغير المئوي	النسبة من إجمالي الإنفاق العام	حصة الفرد
٢٠٠٠	٢٩٣٠٩١	---	%١٢	٦٠
٢٠٠١	٢٧٨٠٤٣	%٥-	%١١	٥٦
٢٠٠٢	٢٥١٤٤٧	%١٠-	%٩	٤٩
٢٠٠٣	٢٧٠٣٣٨	%٨	%٨	٥٢
٢٠٠٤	٢٢٩٠٤٧	%١٥-	%٦	٤٣
٢٠٠٥	٢٠٦٣٥٨	%١٠-	%٦	٣٨
٢٠٠٦	٣١٧٧٨٧	%٥٤	%٧	٥٧
٢٠٠٧	٣٦٧٤٠٦	%١٦	%٧	٦٤
٢٠٠٨	٣٧٧٨١٦	%٣	%٦	٦٥
٢٠٠٩	٣٩١٥٩٦	%٤	%٥	٦٥
٢٠١٠	٤٥٦٦٥٠	%١٧	%٦	٧٥
المجموع	٧٥٤٦٢٠٩	---	%٨	---
معدل حصة الفرد	---	---	---	٥٧

المصدر: ملحق رقم (٥) و(٦)

شكل رقم (١٣ أ)



شكل رقم (١٣ ب)



ويمكن القول أن الزيادة في الإنفاق على التعليم والصحة والعمل هي نتيجة عادية نظراً للزيادة في عدد السكان أو نتيجة للتضخم، ويبين الجدول التالي نتائج هذا التحليل حيث تبين أن الزيادة حدثت ليس فقط بسبب عدد السكان واتضح ذلك من خلال زيادة حصة الفرد. وتبين المقارنات الكلية الواردة في جدول (١٤) ما يلي:

- زيادة في حجم الإنفاق الحكومي بشكل متوالي عبر فترة الدراسة.
- زيادة في عدد الطلاب الذي يتطلب اهتمام أكبر خاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية محل الدراسة.
- تراجع في نسبة الانفاق على التعليم من الإنفاق الكلي خلال فترة الدراسة.
- زيادة ملحوظة في نسبة الانفاق على خدمة الديون والقروض.
- استقرار في حجم الإنفاق على الصحة.
- استقرار في زيادة عدد السكان ومع ذلك استمرت الزيادة في الإنفاق الحكومي مع مراعاة الإنفاق النوعي.
- لوحظ زيادة حصة الفرد في كل المؤشرات رغم انخفاض نسبة الإنفاق الحكومي عليها من مجمل الإنفاق الكلي للحكومة.
- لوحظ أن الزيادة في الإنفاق النوعي على التعليم كانت في السنوات (٢٠٠١، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧) وان التراجع في الإنفاق النوعي على التعليم حدث خلال السنوات (٢٠٠٢، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠١٠).
- لوحظ أن الزيادة في الإنفاق النوعي على الصحة كانت أوسع في فترة الدراسة. حيث كانت الزيادة النوعية في السنوات (٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٤، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩) وأن التراجع في الإنفاق النوعي كان في السنوات (٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠١٠).
- لوحظ أن الإنفاق النوعي على الأمن قد زاد في السنوات (٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨) وتراجع في السنوات (٢٠٠١، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٩، ٢٠١٠).
- لوحظ أن عام ٢٠١٠ قد شهد تراجع في الإنفاق النوعي على كل متغيرات الدراسة.

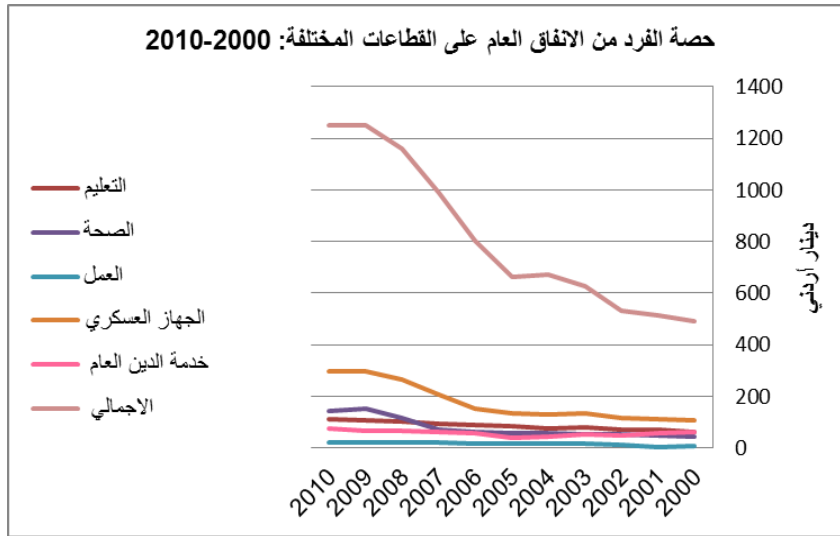
جدول (١٤)

الإتفاق العام مقارنة بعدد السكان والطلاب والتضخم: ٢٠١٠-٢٠٠٠

المؤشرات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
السكان*	العدد	٤٨٥٧٠٠	٤٩٧٨٠٠	٥٠٩٨٠٠	٥٢٣٠٠٠	٥٣٥٠٠٠	٥٤٧٣٠٠	٥٦٠٠٠٠	٥٧٢٣٠٠	٥٨٥٠٠٠	٥٩٨٠٠٠
	نسبة التغير المئوي	---	%٢	%٢	%٣	%٢	%٢	%٢	%٢	%٢	%٢
التضخم*	حجمه	٨٣,٥٤	٨٥,٠١	٨٦,٥٧	٨٨,٦٠	٩٠,٩٤	٩٤,١١	١٠٠,٠٠	١٠٤,٧٤	١١٩,٣٤	١٢٤,٤٧
	نسبة التغير المئوي	,٦٧	١,٧٧	١,٨٣	٢,٣٤	٢,٦٤	٣,٤٩	٦,٢٦	٤,٧٤	١٣,٩٤	٠,٦٧-
التعليم	الإتفاق	٣٠٤٧٧٠	٣٤٤١٦٠	٣٥٤٢١٤	٤١٢٢٢٤	٤١٧٥٣٥	٤٥٢٢٢٣	٤٨٧٩٥٧	٥٤٥٣٨٠	٦٠٧٢٩٦	٦٧٧٩٦٣
	نسبة التغير المئوي	---	%١٣	%٣	%١٦	%١	%٨	%٨	%١٢	%١١	%٥
	حصة الفرد	٦٣	٦٩	٦٩	٧٩	٨٣	٨٧	٩٥	١٠٤	١٠٨	١١١
طلاب المعارس	العدد	١٠٢٥٨٧	١٠٥١٦٣	١٠٧٣٥٠	١٠٧٩٠٠	١٠٨٨٠٣	١٠٩٨٦٨	١١١٦٣٠	١١٢٣٩٤	١١٤٧٧٠	١١٤٢٦٧
	نسبة التغير المئوي	---	%٣	%٢	%١	%١	%١	%٢	%١	%٢	%٠
	حصة الطالب	٢٢١	٢٢٨	٢٤٣	٢٧٦	٢٨٨	٣٠٧	٣٣٨	٣٧٦	٤٥٨	٤٨٩
	العدد	١٧٢٠٩٥	١٩٠٧٢٦	١٨١١١٥	٢٤٩٣٥٠	٢٦٣٩٠٧	٢٨٥٢٧٠	٢٩٨٥٠١	٣٠٤٤٥٣	٣١٨٠١٢	٣٢٨٣٣٩
طلاب الدراسات العليا	نسبة التغير المئوي	---	%١١	%٥-	%٣٨	%٠	%٦	%٨	%٥	%٢	%٤
	حصة الطالب	١٠	١٠	١٢	٩	٨	٩	٣٣	٨٥	٨٠	٦٧
الصحة	الإتفاق	٢١٣١٤٠	٢٤٥٤٧٣	٢٧٣٦٧٠	٢٨٣٩٩٥	٣١٦٠٥٦	٣١٤٨٢١	٣٦٠٢٨٢	٤٠٦٥٩١	٦٨٩٥٠٥	٩٢١٧٧٢
	نسبة التغير المئوي	---	%١٥	%١١	%٤	%١١	%٠	%١٤	%١٣	%٧٠	%٣٤
	حصة الفرد	٤٤	٤٩	٥٤	٥٤	٥٩	٥٨	٦٤	٧١	١١٨	١٥٤
العمل	الإتفاق	٤٤٦٦٧	١٥٤٣٤	٥٤٢١٢	٩٢١٣٧	٨٩٠٥٥	٩٣٤٧٣	٩٢٥٠٥	١١١٣٠١	١٣٠٤٨٨	١٣٢١١٢
	نسبة التغير المئوي	---	%٦٥-	%٢٥١	%٧٠	%٣-	%٥	%١-	%٢٠	%١٧	%١
	حصة الفرد	٩	٣	١١	١٨	١٧	١٧	١٧	١٩	٢٢	٢٢
الأجهزة الأمنية	الإتفاق	٥٣١١٨٠	٥٤٨٩٠٠	٥٨٩٠٦٥	٦٩٢٤٣٠	٧٠١٢٦٥	٧٣٦١٠٠	٨٥١٤٢٩	١١٨٢٩٥	١٥٥٥٩٥	١٧٦٣٧١
	نسبة التغير المئوي	---	%٣	%٧	%١٨	%١	%٥	%١٦	%٣٩	%٣٢	%١٣
	حصة الفرد	١٠٩	١١٠	١١٦	١٣٢	١٣١	١٣٤	١٥٢	٢٠٧	٢٦٦	٢٩٥
خدمة الدين العام	الإتفاق	٢٩٣٠٩١	٢٧٨٠٤٣	٢٥١٤٤٧	٢٧٠٣٣٨	٢٢٩٠٤٧	٢٠٦٣٥٨	٣١٧٧٨٧	٣٦٧٤٠٦	٣٧٧٨١٦	٣٩١٥٩٦
	نسبة التغير المئوي	---	%٥-	%١٠-	%٨	%١٥-	%١٠-	%٥٤	%١٦	%٣	%٤
	حصة الفرد	٦٠	٥٦	٤٩	٥٢	٤٣	٣٨	٥٧	٦٤	٦٥	٦٥
الإجمالي	الإتفاق	٢٣٩٦٠٥	٢٥٥٩٧١	٢٧١٥٦٩	٢٣٨٦٧٥	٣٦٠٠٦٣	٣٦٤٢٤٤	٤٤٨٨٥٥	٥٦٤٨٦١	٦٧٨١٦٥	٧٤٧٣١٣
	نسبة التغير المئوي	---	%٧	%٦	%٢١	%١٠	%١	%٢٤	%٢٦	%٢٠	%١٠
	حصة الفرد	٤٩٣	٥١٤	٥٣٣	٦٢٨	٦٧٣	٦٦٤	٨٠٢	٩٨٧	١١٥٩	١٢٥٠

المصدر: الإحصاءات العامة

شكل رقم (١٤)



جدول (١٥)

نسب التغير المنوي للمؤشرات المختلفة: ٢٠١٠-٢٠٠٠

السنة	السكان	التضخم	الناتج المحلي الإجمالي	طلاب المدارس	طلاب الدراسات العليا	التعليم	الصحة	العمل	الأمن	خدمة الدين	إجمالي الإنفاق
٢٠٠٠	---	%٠.٦٧	%١	---	---	---	---	---	---	---	---
٢٠٠١	%٢	%١.٧٧	%٤	%٣	%١١	%١٣	%١٥	%٦٥-	%٣	%٥-	%٧
٢٠٠٢	%٢	%١.٨٣	%٤	%٢	%٥-	%٣	%١١	%٢٥١	%٧	%١٠-	%٦
٢٠٠٣	%٣	%٢.٣٤	%٤	%١	%٣٨	%١٦	%٤	%٧٠	%١٨	%٨	%٢١
٢٠٠٤	%٢	%٢.٦٤	%٩	%١	%٠	%١	%١١	%٣-	%١	%١٥-	%١٠
٢٠٠٥	%٢	%٣.٤٩	%٨	%١	%٦	%٨	%٠	%٥	%٥	%١٠-	%١
٢٠٠٦	%٢	%٦.٢٦	%٢١	%٢	%٨	%٨	%١٤	%١-	%١٦	%٥٤	%٢٤
٢٠٠٧	%٢	%٤.٧٤	%١١	%١	%٥	%١٢	%١٣	%٢٠	%٣٩	%١٦	%٢٦
٢٠٠٨	%٢	%١٣.٩٤	%٢٥	%٢	%٢	%١١	%٧٠	%١٧	%٣٢	%٣	%٢٠
٢٠٠٩	%٢	%٠.٦٧-	%٨	%٠.٤-	%٤	%٦	%٣٤	%١	%١٣	%٤	%١٠
٢٠١٠	%٢	%٥.٠٠	%٧	%١	%٣	%٥	%٦-	%١٢-	%٤	%١٧	%٢

وتشير مقارنات نسب الإنفاق الحكومي لمتغيرات الدراسة (التعليم والصحة والعمل) مقارنة مع الإنفاق على خدمة الدين والأمن ما يلي:

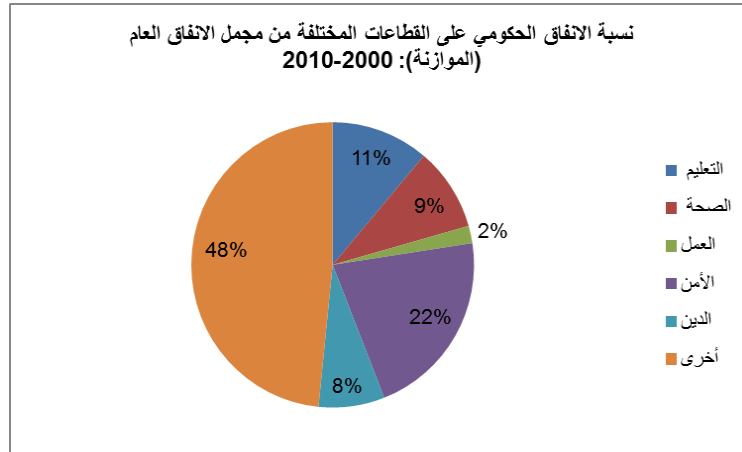
- أهمية زيادة نسبة الإنفاق على التعليم ليعود كما كان في بداية مرحلة الدراسة، أي حوالي (١٣%) من حجم الإنفاق الكلي وهذا يتطلب مبالغ هائلة، لكنه يفسر جزئياً ما آل إليه التعليم في الأردن.
- عدم فعالية سداد القروض في التخفيف من المديونية وبالتالي التخفيف من خدمة الدين، الذي يمكن أن يلعب دوراً إيجابياً في دعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- يوجد حوالي نصف الإنفاق قد تفسره عوامل أخرى.
- يلاحظ أن نصف إنفاق الحكومات هو على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والأمن وخدمة الدين كما هو موضح في جدول (١٥/أ) والشكل (١٥/أ).
- أهمية التركيز ومراعاة الإنفاق النوعي.

جدول (١٥ أ)

نسبة الإنفاق الحكومي على القطاعات المختلفة من مجمل الإنفاق العام (الموازنة): ٢٠٠٠-٢٠١٠

السنة	التعليم	الصحة	العمل	الأمن	خدمة الدين	أخرى	إجمالي الإنفاق
٢٠٠٠	١٣%	٩%	٢%	٢٢%	١٢%	٤٢%	١٠٠%
٢٠٠١	١٣%	١٠%	١%	٢١%	١١%	٤٤%	١٠٠%
٢٠٠٢	١٣%	١٠%	٢%	٢٢%	٩%	٤٤%	١٠٠%
٢٠٠٣	١٣%	٩%	٣%	٢١%	٨%	٤٧%	١٠٠%
٢٠٠٤	١٢%	٩%	٢%	١٩%	٦%	٥١%	١٠٠%
٢٠٠٥	١٢%	٩%	٣%	٢٠%	٦%	٥٠%	١٠٠%
٢٠٠٦	١١%	٨%	٢%	١٩%	٧%	٥٣%	١٠٠%
٢٠٠٧	١٠%	٧%	٢%	٢١%	٧%	٥٤%	١٠٠%
٢٠٠٨	٩%	١٠%	٢%	٢٣%	٦%	٥١%	١٠٠%
٢٠٠٩	٩%	١٢%	٢%	٢٤%	٥%	٤٨%	١٠٠%
٢٠١٠	٩%	١١%	٢%	٢٤%	٦%	٤٨%	١٠٠%
المعدل	١١%	٩%	٢%	٢١%	٨%	٤٨%	---

شكل رقم (١٥ أ)



وعند محاولة تفسير بنود الإنفاق الأخرى فإن جدول (١٥ ب) يوضح بعض هذه الأمور، حيث تشير البيانات إلى ما يلي:

١. وجود (١٠%) من حجم الإنفاق الحكومي الكلي كمخصصات للتقاعد.

٢. وجود نسبة (٤%) لدعم المواد التموينية والمحروقات.

٣. يستهلك دعم المؤسسات المستقلة حوالي (٣-٨%) من الإنفاق الكلي للحكومات وهذا الدعم هو لسد العجز في موازنات هذه المؤسسات (الوحدات)، مع أهمية الإشارة إلى تراجع مساهمة الحكومات في دعم المواد التموينية والمحروقات وزيادتها في دعم المؤسسات الحكومية المستقلة.

جدول رقم (١٥/ب)

نسبة الإنفاق الحكومي على القطاعات المختلفة: ٢٠١٠-٢٠٠٠

القطاعات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
مخصصات التقاعد / وزارة المالية	٢٦٨٤٩٤	٢٩٠٩٢٩	٣٢٠١٧٦	٣٤٥٦٦٠	٣٧٨٤٧٣	٤١٤١٧٠	٤٩٠٥٩٣	٥١٦٦٤٧	٦٥٤٧١١	٧٠٨٠٤١	٧٥٠٠٠٠
نسبتهم من الإنفاق الحكومي	%١١	%١١	%١٢	%١١	%١١	%١١	%١١	%٩	%١٠	%٩	%١٠
دعم المواد التموينية والمحروقات	---	---	---	٨٨٧٠٠	٢٦٠٠٠	٣١٠٠٠	٧٨١٤٢	٢٠٠٣٥٧	٢٢٠٩٨٣	١٨٦٠٥٦	١٩٧٠٠٠
نسبتهم من الإنفاق الحكومي	---	---	---	%٣	%٧	%٩	%٢	%٤	%٣	%٢	%٣
دعم المؤسسات الحكومية	٦٧١٨٧	٧٧٢٩١	٩١٨٢٧	١٠١٥١٣	٩٤٣٣١	٨٦٢٦٤	١٧١٣٣٦	٤٣٤٨٧٦	١٣٣١٦٢	١٥٧٣٦٧	١٧٨٥٩٨
نسبتهم من الإنفاق الحكومي	%٣	%٣	%٣	%٣	%٣	%٢	%٤	%٨	%٢	%٢	%٢
إجمالي الإنفاق الحكومي	٢٣٩٦٠٥٨	٢٥٥٩٧١٩	٢٧١٥٦٩٠	٣٢٨٦٧٥٩	٣٦٠٠٦٣٣	٣٦٣٤٢٤٨	٤٤٨٨٥٥٩	٥٦٤٨٦١٧	٦٧٨١٦٥٥	٧٤٧٣١٣١	٧٦٥٣٠٦٢

المصدر: ملحق رقم (٥)

الجزء الثالث: الأردن مقارنةً مع المؤشرات الدولية:

يصف هذا الجزء من الدراسة وضع الأردن حسب الإنفاق في مؤشرات الدراسة بين دول العالم، من أجل المقارنة معها لبيان إيجاد مدى توافقها مع المعايير الدولية التي ننظر إليها، خاصة في الدول المتشابهة مع الأردن من حيث الخصائص القومية، أو مع الدول المتقدمة مثل الدول الأوروبية التي نسعى للوصول إلى مستواها، ويتضمن هذا الجزء مقارنة علمية، في محاولة الإجابة على السؤال أين الأردن من العالم فيما يتعلق بالحق في التعليم والصحة والعمل؟

أولاً: الإنفاق على التعليم:

تشير نتائج الدراسة إلى أن الأردن يحتل موقعاً متميزاً في ما يتعلق بحق التعليم مقارنة مع الدول ذات التصنيفات المختلفة، كما هو موضح في الجدول رقم (١٦) والشكل الذي يليه. وتتضمن نتائج المقارنة ما يلي:

- بلغت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي (٥%) خلال السنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٠، وبدأت بالتراجع الملحوظ بدءاً من عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩ بمعدل (٤%)، وانخفضت إلى (٣%) في عام ٢٠١٠، علماً إن هناك زيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي. ومعدل هذه الأرقام يساوي ما ينفق في العالم العربي حسب الأرقام المتوفرة، وهي تساوي نفس النسبة المتوفرة في دول الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ المتوسط فيها (٥%) من الناتج المحلي الإجمالي، مع أن مستوى إنفاق الأردن كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أكبر بكثير من "البلدان الأقل تقدماً"، إلا أنه بدأ يساويها في عام ٢٠١٠ بنفس القيمة. كما أنه إلى حد كبير يساوي ما هو موجود في "دول الدخل المحدود".
- تتساوى نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي مع معدل الإنفاق العالمي كما هو موضح في الجدول (١٦).
- فيما يتعلق بنسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من مجمل الإنفاق الحكومي، كان الأردن في مستوى الدول الأوروبية كما هو موضح في الجدول، مع مراعاة أن ذلك بدأ بالتراجع منذ عام ٢٠٠٦، فقد بلغت النسبة في دول الاتحاد الأوروبي (١٢%)، وهذا ما كان في الأردن وأعلى أيضاً بدرجة، لكن بدأ ذلك بالتراجع منذ عام ٢٠٠٧ إلى أن وصل إلى أدنى مستوى في عام ٢٠٠٨-٢٠١٠ بنسبة (٩%). كما أن نسبة الإنفاق أقل من دول الدخل المحدود وبنسب قريبة من نسب العالم الكلية.
- يمكن القول أن بداية فترة الدراسة كان الأردن على مستوى متقدم في مجال الإنفاق على التعليم بالمقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن هناك تراجعاً ملحوظاً يجب الانتباه إليه خلال السنوات الأخيرة لفترة الدراسة كما هو موضح في الأشكال (١٦/أ) و(١٦/ب).

جدول رقم (١٦)

مقارنة نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم في الأردن مع بقية المناطق: ٢٠٠٩-٢٠٠٠

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم	اسم البلد
٤	٤	٤	٤	٥	٥	٦	٥	٥	٥	من الناتج المحلي الإجمالي	الأردن
٩	٩	١٠	١١	١٢	١٢	١٣	١٣	١٣	١٣	بمعدل الإنفاق الحكومي	
			٤		٥	٥		٦		من الناتج المحلي الإجمالي	العالم العربي
			٢٠							بمعدل الإنفاق الحكومي	
		٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	من الناتج المحلي الإجمالي	الاتحاد
		١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١١	١٢	بمعدل الإنفاق الحكومي	الأوروبي
٢	٤	٥	٥	٤	٤		٤	٥	٤	من الناتج المحلي الإجمالي	الدخل المحدود
	١٢	٢٨	١٤	١٢	١١	١٢	١١	٢٧	٣١	بمعدل الإنفاق الحكومي	
	٤			٣	٣		٣	٣	٣	من الناتج المحلي الإجمالي	أقل البلدان تقدماً
	١٦								١٥	بمعدل الإنفاق الحكومي	
		٤	٥	٤	٤	٤	٤	٤	٤	من الناتج المحلي الإجمالي	العالم
					١٤		١٥	١٤	١٤	بمعدل الإنفاق الحكومي	

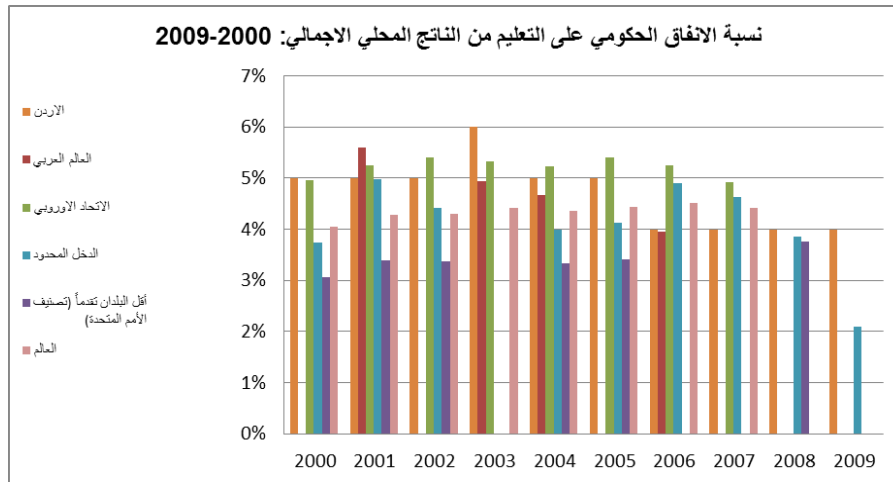
المصدر:

World Data Bank, World Development Indicators & Global Development Finance

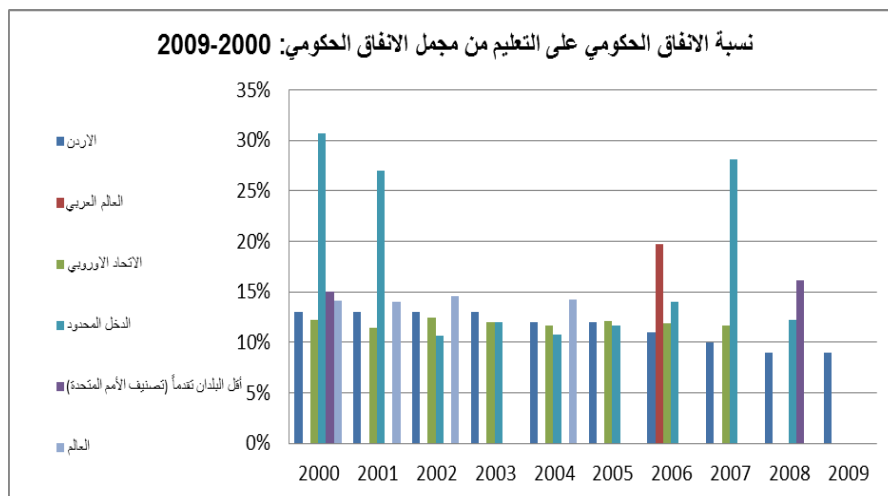
<http://databank.worldbank.org/ddp/home.do?Step=١٢&id=٤&CNO=٢>

<http://databank.worldbank.org/ddp/home.do?Step=٣&id=٤> date: ٩-٥-٢٠١١ ١٢:٣٠ am

شكل رقم (١٦ أ)



شكل رقم (١٦ ب)



ثانياً: الإنفاق على الصحة:

تشير النتائج المقارنة المتعلقة بالإنفاق على الحق في الصحة اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول رقم (١٧)، حيث تتضمن حصة الفرد بالدينار الأردني اعتماداً على أرقام الموازنة التي اعتمدت في الدراسة، كما يتضمن بيانات حصة الفرد بالدولار الأميركي حسب مصادر البنك الدولي. إلى أن هناك تبايناً بين الأرقام التي وصلت إليها الدراسة والأرقام التي يقدمها البنك الدولي، ويتكرر ذلك في كثير من مصادر البيانات الدولية. وستتم المقارنة باستخدام أرقام البنك الدولي وأرقام الموازنة.

ويلاحظ حسب الأشكال (١٧/أ) و(١٧/ب) الموضحة للمقارنة ما يلي:

- كانت حصة الفرد في الاتحاد الأوروبي الأعلى يليه المستوى الدولي (العالم)، واحتل العالم العربي المرتبة الثالثة.
- تبين أن حصة الفرد في الأردن أعلى من مستوى حصة الفرد في العالم العربي، كما أنها أعلى من دول الدخل المحدود، وأعلى بكثير من دول "أقل البلدان تقدماً". لكن حصة الفرد في الأردن أقل من مستوى العالم كما هو موضح في الشكل رقم (١٧/أ).
- كانت نسبة الإنفاق في دول الاتحاد الأوروبي ودول الدخل المحدود بمعدل (٧%) من الناتج المحلي الإجمالي، أما على مستوى العالم فكانت بمعدل (٦%)، وفي الدول العربية والدول "الأقل تقدماً فكانت (٢%).
- جاء مستوى الأردن أقل من مستوى الاتحاد الأوروبي، وبما يوازي نسبة الإنفاق على مستوى العالم، وضعف ما ينفق في العالم العربي. حيث بلغت النسبة بالمعدل (٥%)، مع ملاحظة أنها بدأت بالارتفاع منذ عام ٢٠٠٩ لتصل إلى نسبة (٦%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي.

ومن الجدير بالذكر أن المستوى الطبي الأردني قد أصبح مشهوداً في المنطقة.

جدول رقم (١٧)

مقارنة نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة في الأردن مع بقية المناطق : ٢٠٠٩-٢٠٠٠

اسم البلد	الإنفاق الحكومي على الصحة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الأردن	حصة الفرد (بالدينار الأردني)*	٤٤	٤٩	٥٤	٥٤	٥٩	٥٨	٦٤	٧١	١١٨	١٥٤
	حصة الفرد (بالدولار الأمريكي)	١٦٩	١٨٠	١٨٥	١٨٤	٢٠٠	٢٠٢	٢١٥	٢٤٧	٣٢٥	٣٣٦
	من الناتج المحلي الإجمالي	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٦	٦
العالم العربي	حصة الفرد (بالدولار الأمريكي)	٧٤٤	٧٤٨	١٠٠	١٠٥	١٢٠	١٣٤	١٥٦	١٧٤	٢١٩	٢٣٠
	من الناتج المحلي الإجمالي	٢	٣	٣	٣	٢	٢	٢	٢	٢	٣
الاتحاد الأوروبي	حصة الفرد (بالدولار الأمريكي)	١٤٩٧	١٥٤٦	١٧٢٩	٢١٦٢	٢٤٨٩	٢٦٣١	٢٧٦٤	٣١٦٥	٣٥١٥	٣٣٦٥
	من الناتج المحلي الإجمالي	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٨
الدخل المحدود	حصة الفرد (بالدولار الأمريكي)	٧٢	٧٥	٦٧	٧٦	٨٦	٩٤	١٠٣	١٢٤	١٥٤	١٦٢
	من الناتج المحلي الإجمالي	٧	٨	٨	٨	٧	٧	٧	٧	٧	٨
أقل البلدان تقدماً	حصة الفرد (بالدولار الأمريكي)	٢٨٥	٢٨٥	١٢	١٤	١٦	١٨	٢٢	٢٦	٣٣	٣٤
	من الناتج المحلي الإجمالي	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
العالم	حصة الفرد (بالدولار الأمريكي)	٥١٤	٥٢٨	٥٢٦	٥٨٢	٦٣٩	٦٨١	٧٢١	٧٩٠	٨٥٧	٨٦٠
	من الناتج المحلي الإجمالي	٥	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦

• جدول رقم (٦)

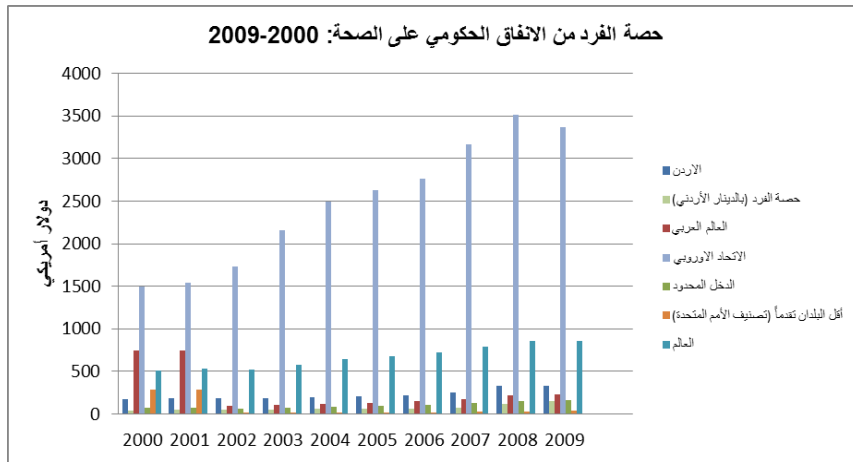
المصدر:

World Data Bank, World Development Indicators & Global Development Finance

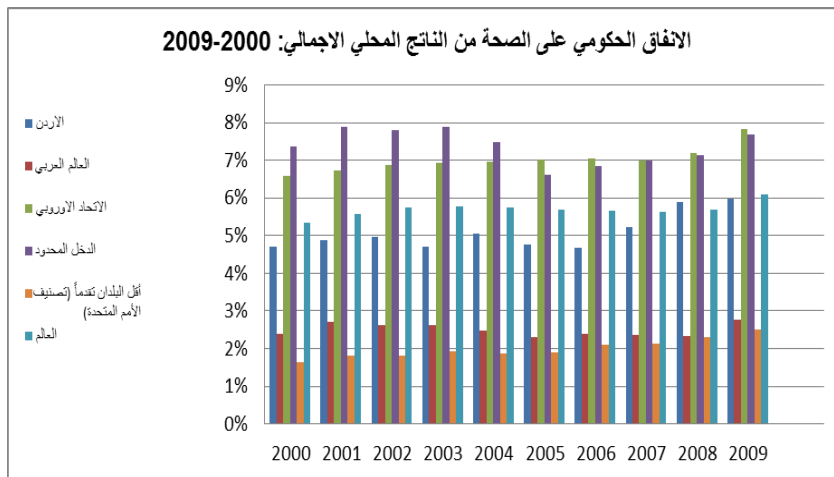
<http://databank.worldbank.org/ddp/home.do?Step=١٢&id=٤&CNO=٢>

<http://databank.worldbank.org/ddp/home.do?Step=٣&id=٤> .Date: ٩-٥-٢٠١١ ١:٠٠am

شكل رقم (١٧ أ)



شكل رقم (١٧ ب)



ثالثاً: الإنفاق على العمل:

نظراً لعدم وجود بيانات توضح الإنفاق على حق العمل دولياً وصعوبة الحصول على معلومات مقارنة، ولأسباب تتعلق بمدى منطقية ودقة الأرقام كما وردت من المصدر الأساسي وهي قاعدة بيانات البنك الدولي، حيث تظهر بعض الأخطاء والتي بحاجة إلى إعادة تمحيص وتدقيق من المصدر الرئيسي للبيانات، سوف تتم مقارنة وضع الأردن فقط مع بعض المجموعات الدولية مثل مجموعة الدول العربية، ومجموعة دول الاتحاد الأوروبي، ومجموعة الدول الأقل تقدماً وذلك حسب تصنيفات الأمم المتحدة.

- ففيما يتعلق بنسب التوظيف الكلية وحسب الجنس، والتي تحتسب بقسمة عدد الموظفين من الذكور والإناث في المجتمع مقابل أجر أو لحسابهم الخاص مقسوماً على إجمالي عدد السكان ممن هم في سن ١٥ سنة فأكثر، نجد أن نسب التوظيف الكلية في الأردن متدنية مقارنة مع باقي المجموعات، حيث بلغت هذه النسبة في الأردن (٣٧%) عام ٢٠٠٠ و(٣٨%) عام ٢٠٠٨، بينما بلغت في الدول العربية بالمتوسط (٤٥%) عام ٢٠٠٠ و(٤٦%) عام ٢٠٠٨، وبلغت لدول الاتحاد الأوروبي (٥٠%) عام ٢٠٠٠ و(٥٠%) عام ٢٠٠٨، أما لمجموعة الدول الأقل تقدماً نجد هذه النسبة كانت (٦٩%) عام ٢٠٠٠ وبلغت (٦٩%) عام ٢٠٠٨. وبمقارنة نسب توظيف الإناث تحديداً في الأردن مع باقي المجموعات الدولية لأحدث سنة وهي ٢٠٠٨، نجد أن هذه النسبة كانت (١٣%) في الأردن، و(٢٣%) للعالم العربي، و(٤٣%) لدول الاتحاد الأوروبي، و(٥٨%) للدول الأقل تقدماً. جميع البيانات السابقة تؤكد تدني نسب التوظيف في الأردن مقارنة مع باقي دول العالم الأخرى، وهذا يفسر من خلال النظر إلى الخصائص الديموغرافية للمجتمع الأردني، حيث يتميز الأردن بارتفاع نسبة السكان الأطفال (دون ١٥ سنة) من إجمالي عدد السكان، الأمر الذي يقلل من نسب التوظيف ويزيد من نسبة المعالين من السكان.

- أما فيما يتعلق بمعدلات النشاط الاقتصادي للجنسين (معدلات المشاركة في سوق العمل)، والتي تحتسب بقسمة إجمالي عدد القوى العاملة (الموظفين + المتعطلين) من الذكور والإناث مقسوماً على إجمالي عدد السكان في سن ١٥ سنة فأكثر، نجد كذلك أن معدلات المشاركة الاقتصادية متدنية في الأردن مقارنة مع باقي المجموعات الدولية، حيث بلغ معدل المشاركة الإجمالي لكلا الجنسين في القوى العاملة في الأردن وباقي المجموعات الدولية، وذلك في أحدث سنة ٢٠٠٩ كالتالي: (٤٩%) في الأردن، و(٥٢%) للعالم العربي، و(٥٧%) لدول الاتحاد الأوروبي، و(٧٤%) للدول الأقل تقدماً. أما للإناث فقد بلغت معدلات المشاركة لنفس السنة كما يلي: (٢٣%) في الأردن، و(٢٦%) للعالم العربي، و(٥٠%) لدول الاتحاد الأوروبي، و(٦٣%) للدول الأقل تقدماً. وهناك تفسيرات كثيرة لتدني معدلات المشاركة الاقتصادية للسكان في النشاط الاقتصادي في الأردن، منها ما ذكر آنفاً وهو أن المجتمع الأردني يعتبر مجتمع فتي من حيث ارتفاع نسبة الأطفال والمعالين في المجتمع، وكذلك تدني مشاركة الإناث في سوق العمل الأمر الذي يضعف معدل المشاركة الإجمالي، وكذلك الأعداد

الكبيرة من العمالة الوافدة التي قد تقل بشكل مباشر أو غير مباشر من معدلات المشاركة الاقتصادية ما بين الأردنيين.

- إجمالاً يتبين من الجدول (١٨)، أن الأردن يعتبر من أقل الدول في العالم من حيث المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، من حيث نسب التوظيف ومعدلات المشاركة الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب جهوداً حكومية لمعالجة هذه المشاكل وبالتالي تعزيز حق العمل، وذلك بأهمية التركيز على نوعية ومخرجات التعليم العالي بشكل يزيد من معدلات المشاركة ويقلل من معدلات البطالة. وأخيراً تنظيم سوق العمل بما يخص العمالة الوافدة وعمل سياسة احلالية تدريجية على المدى البعيد.

جدول (١٨)

حق العمل في الأردن مقارنة مع دول العالم: ٢٠١٠-٢٠٠٠

المنطقة	اسم المؤشر	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الأردن	نسبة توظيف الإناث من إجمالي عدد السكان الإناث (في سن ١٥ عاماً وأكثر)	١١	١١	١١	١٢	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	
	نسبة توظيف الذكور من إجمالي عدد السكان الذكور (في سن ١٥ عاماً وأكثر)	٦١	٦١	٦٠	٦٠	٦٢	٦١	٦٢	٦١	٦١	
	نسبة التوظيف الكلية من إجمالي عدد السكان الذكور والإناث (في سن ١٥ عاماً وأكثر)	٣٧	٣٧	٣٦	٣٧	٣٨	٣٨	٣٨	٣٧	٣٨	
	معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة من إجمالي السكان الإناث (في سن ١٥ عاماً وأكثر)	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٣	٢٣	٢٣
	معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة من إجمالي السكان الذكور (في سن ١٥ عاماً وأكثر)	٧٥	٧٥	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٥	٧٥	٧٤
	معدل المشاركة الإجمالي في القوى العاملة للذكور والإناث (في سن ١٥ عاماً وأكثر)	٥٠	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٥٠	٤٩
العالم العربي	نسبة توظيف الإناث من إجمالي عدد السكان الإناث (في سن ١٥ عاماً وأكثر)	٢٠	٢٠	٢٠	٢١	٢١	٢١	٢٢	٢٢	٢٣	
	نسبة توظيف الذكور من إجمالي عدد السكان الذكور (في سن ١٥ عاماً وأكثر)	٦٨	٦٨	٦٨	٦٧	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	
	نسبة التوظيف الكلية من إجمالي عدد السكان الذكور والإناث (في سن ١٥ عاماً وأكثر)	٤٥	٤٤	٤٥	٤٤	٤٥	٤٥	٤٦	٤٦	٤٦	
	معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة من إجمالي السكان الإناث (في سن ١٥ عاماً وأكثر)	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦
	معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة من إجمالي السكان الذكور (في سن ١٥ عاماً وأكثر)	٧٧	٧٧	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٧
	معدل المشاركة الإجمالي في القوى العاملة للذكور والإناث (في سن ١٥ عاماً وأكثر)	٥١	٥١	٥١	٥١	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢
الاتحاد الأوروبي	نسبة توظيف الإناث من إجمالي عدد السكان الإناث (في سن ١٥ عاماً وأكثر)	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤٢	٤٣	٤٣	
	نسبة توظيف الذكور من إجمالي عدد السكان الذكور (في سن ١٥ عاماً وأكثر)	٥٩	٥٩	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٩	٥٩	٥٩	
	نسبة التوظيف الكلية من إجمالي عدد السكان الذكور والإناث (في سن ١٥ عاماً وأكثر)	٤٩	٥٠	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٥٠	٥٠	
	معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة من إجمالي السكان الإناث (في سن ١٥ عاماً وأكثر)	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٩	٤٩	٥٠	٥٠	٥٠
	معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة من إجمالي السكان الذكور (في سن ١٥ عاماً وأكثر)	٦٦	٦٦	٦٥	٦٥	٦٥	٦٥	٦٥	٦٦	٦٦	٦٥
	معدل المشاركة الإجمالي في القوى العاملة للذكور والإناث (في سن ١٥ عاماً وأكثر)	٥٧	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٧	٥٧	٥٧	٥٨	٥٧
الدخل المحدود	نسبة توظيف الإناث من إجمالي عدد السكان الإناث (في سن ١٥ عاماً وأكثر)	٣٢٠	٣٢٤	٣٢٢	٣٢٠	٣١٩	٣١٩	٣١٩	٣١٩	٣٢٠	
	نسبة توظيف الذكور من إجمالي عدد السكان الذكور (في سن ١٥ عاماً وأكثر)	٣٩٦	٣٩٧	٣٩٦	٣٩٥	٣٩٤	٣٩٣	٣٩٢	٣٩٢	٣٩٢	
	نسبة التوظيف الكلية من إجمالي عدد السكان الذكور والإناث (في سن ١٥ عاماً وأكثر)	٣٥٨	٣٦٠	٣٥٨	٣٥٧	٣٥٦	٣٥٦	٣٥٥	٣٥٥	٣٥٥	
	معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة من إجمالي السكان الإناث (في سن ١٥ عاماً وأكثر)	٣٠٠	٣٠٠	٢٩٩	٢٩٩	٢٩٨	٢٩٦	٢٩٥	٢٩٤	٢٩٣	٢٩٤

٣٧٧	٣٧٤	٣٧٥	٣٧٧	٣٧٩	٣٨٠	٣٨١	٣٨١	٣٨١	٣٨٠	معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة من إجمالي السكان الذكور (في سن ١٥ عاماً وأكثر)
٣٣٥	٣٣٣	٣٣٤	٣٣٦	٣٣٧	٣٣٩	٣٣٩	٣٤٠	٣٤٠	٣٣٩	معدل المشاركة الإجمالي في القوى العاملة للذكور والإناث (في سن ١٥ عاماً وأكثر)
	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٧	٥٧	٥٧	نسبة توظيف الإناث من إجمالي عدد السكان الإناث (في سن ١٥ عاماً وأكثر)
	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨١	٨١	نسبة توظيف الذكور من إجمالي عدد السكان الذكور (في سن ١٥ عاماً وأكثر)
	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	نسبة التوظيف الكلية من إجمالي عدد السكان الذكور والإناث (في سن ١٥ عاماً وأكثر)
٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة من إجمالي السكان الإناث (في سن ١٥ عاماً وأكثر)
٨٤	٨٤	٨٤	٨٤	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة من إجمالي السكان الذكور (في سن ١٥ عاماً وأكثر)
٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	معدل المشاركة الإجمالي في القوى العاملة للذكور والإناث (في سن ١٥ عاماً وأكثر)

المصدر:

Finance Global Development & World Development Indicators, World Data Bank

CNO=٢&id=٤&http://databank.worldbank.org/ddp/home.do?Step=١٢

id=٤&http://databank.worldbank.org/ddp/home.do?Step=٣

Date: ٩-٥-٢٠١١

الخلاصة والتوصيات

خلصت هذه الدراسة إلى نتائج علمية حول تحليل موازنات الحكومات الأردنية في ما يتعلق بالإنفاق على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي شملت الحق في التعليم والحق في الصحة والحق في العمل خلال فترة الدراسة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠. وبيّنت الدراسة نمطية الإنفاق على هذه الحقوق ومقارنتها مع أوجه إنفاق متعددة في موازنات الدولة الأردنية.

وأظهرت الدراسة أن الإنفاق على التعليم قد تصدر الإنفاق الحكومي، ثم الإنفاق على الحق في الصحة، وجاء الإنفاق المباشر على الحق في العمل في المركز الأخير، مع أهمية الإشارة إلى أن الأردن قد تراجع فيه نسب البطالة بشكل ملحوظ، ويبقى حق العمل من الحقوق الهامة التي تلعب دوراً إيجابياً في تعزيز حقي التعليم والصحة. وقدمت الدراسة مقارنة نظرية لأهم الدراسات العلمية والتطبيقية في هذا المجال بحيث يستفيد منها الخبراء والدارسون. ولم تختبر الدراسة أية فرضيات علمية، إذ كان الهدف الأساسي منها هو تقديم تقييم لحالة الأردن في مجال الإنفاق على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومقارنتها مع المؤشرات الدولية المتوفرة في قواعد البيانات الدولية المعتمدة عالمياً مثل: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونسكو؛ لذا تؤسس الدراسة القاعدة الأساسية التي يمكن أن تبنى عليها دراسات علمية تكون مناراً لصناع القرار في صياغة السياسة العامة في الأردن وعلى مختلف المستويات. وقد تضمنت الدراسة جهداً كبيراً في جمع البيانات وتبويبها وتحليلها بشكل علمي. وتشير بيانات الدراسة حول نسبة التضخم خلال فترة الدراسة حسب مصادر الإحصاءات العامة إلى أن الأسعار قد نمت بنسبة (٤٩%) خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠، أي بمعدل (٤.٩%) سنوياً، علماً أن عام ٢٠٠٨ شهد أعلى نسبة تضخم في فترة الدراسة حوالي (١٤%)، مما يعني أن نصف النمو في أي إنفاق على متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة هو إنفاق أسمى وليس إنفاق نوعي حقيقي. وعليه تم قراءة نتائج الدراسة الحالية في ظل هذه الحقائق الاقتصادية العلمية. كما إن المقارنة الحقيقية للتأكد من النمو الحقيقي النوعي في الإنفاق على متغيرات الدراسة أخذت بعين الاعتبار نسبة التضخم في تلك السنة مضافاً لها نسبة الزيادة في عدد السكان -أو حسب مجتمع الدراسة تحت الاختبار مثل عدد العاملين، أو عدد الطلبة في المدارس، أو عدد الطلبة في الجامعات... الخ.

وتتضمن أهم نتائج الدراسة ما يلي:

- بلغ مجموع الإنفاق الحكومي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثلاث محل الدراسة (٢٣%) من حجم الإنفاق الكلي خلال فترة الدراسة. مع تصدر الإنفاق على الصحة حجم الإنفاق الحكومي في عامي (٢٠٠٩-٢٠١٠) بنسب وصلت (١١-١٢%)، علماً أن معدل الإنفاق على الصحة في سنوات الدراسة هو حوالي (١٠%) من حجم الإنفاق الكلي. وبلغ معدل نسبة الإنفاق الحكومي من الإنفاق الكلي على التعليم (١١%) بينما كانت نسبة الإنفاق

المباشر على العمل (٢%)، كما بلغت نسبة الإنفاق الحكومي على الرواتب (العمل بطريق غير مباشر) (١٥%) باستثناء الأجهزة الأمنية، وعلى التقاعد حوالي (١٠%).

- بلغت حصة الفرد الأردني من الإنفاق الحكومي (٨١٤) دينار، وكانت حصته في ما يتعلق بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية (١٨١) دينار، أي ما نسبته (٢٢%). حيث كانت حصة الفرد في مجال التعليم (٨٦) دينار سنوياً، و(٧٩) دينار في مجال الصحة، و(١٦) دينار في مجال العمل. وبلغت نسبة الإنفاق على الأمن (٢٤%) من حجم الإنفاق العام، وبلغ متوسط حصة الفرد (١٧٧) دينار، أي بما يوازي حجم ما انفق على حقوق التعليم والصحة والعمل معاً. وكانت حصة الفرد من الدين الخارجي بمعدل (٥٧) دينار أي ما نسبته ٨% من حجم الإنفاق العام. وكانت حصة الفرد من الرواتب بمعدل (٤٩٨) دينار.

- لوحظ أن نسب الإنفاق في الأردن في ما يتعلق بالتعليم في تراجع بالمقارنة مع الدول المتقدمة، وبحجم مماثل للمتوسط العالمي وللدول العربية، علماً بأن الأردن يحتل مكانة متقدمة بالمقارنة مع العديد من الدول العربية في مجال التعليم ضمن مؤشرات دولية معتمدة عالمياً. حيث يجب أن تصل النسبة إلى (٥%) من الناتج المحلي الإجمالي أو (١٢%) من حجم الإنفاق الحكومي كما هو معمول به في دول الاتحاد الأوروبي.

- تُبين الدراسة في مجال المقارنة الدولية في ما يتعلق بحق الصحة أن الأردن متقدم على الدول العربية من حيث حصة الفرد. وجاءت نسبة الإنفاق الكلية بما يماثل دول العالم، وأقل من دول الاتحاد الأوروبي حيث بلغت حصة الفرد الأردني (٣٣٦) دولاراً بينما هي (٢٣٠) دولار في الدول العربية و (٣٣٦٥) دولار في دول الاتحاد الأوروبي (أي حوالي ٧% من الناتج المحلي الإجمالي).

- تبين أن الإنفاق النوعي على الحق في الصحة تصدر أولويات الإنفاق الحكومي مقارنة مع حقّي التعليم والعمل.

- لوحظ أن الزيادة في الإنفاق النوعي على التعليم كانت في السنوات (٢٠٠١، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧) وأن التراجع في الإنفاق النوعي على التعليم حدث خلال السنوات (٢٠٠٢، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠١٠).

- تُبين الدراسة أن الزيادة في الإنفاق النوعي على الصحة كانت أوسع في فترة الدراسة. حيث كانت الزيادة النوعية في السنوات (٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٤، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩) وأن التراجع في الإنفاق النوعي كان في السنوات (٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠١٠).

- تُبين الدراسة أن الإنفاق النوعي على الأمن قد زاد في السنوات (٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨) وتراجع في السنوات (٢٠٠١، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٩، ٢٠١٠).

- تُبين الدراسة أن عام ٢٠١٠ شهد تراجعاً في الإنفاق النوعي في كل متغيرات الدراسة.

• تبين أن الأردن يعتبر من أقل دول العالم من حيث المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، من حيث نسب التوظيف ومعدلات المشاركة الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب جهوداً حكومية للتخفيف من البطالة وتنظيم سوق العمل وزيادة حصة الفرد من أجل تعزيز هذا الحق، حيث بلغ معدل المشاركة الإجمالي لكلا الجنسين في القوى العاملة في الأردن لعام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع باقي المجموعات الدولية كالتالي: (٤٩%) في الأردن، و(٥٢%) للعالم العربي، و(٥٧%) لدول الاتحاد الأوروبي، و(٧٤%) للدول الأقل تقدماً. أما بالنسبة للإناث فقد بلغت معدلات المشاركة لنفس السنة كما يلي: (٢٣%) في الأردن، و(٢٦%) للعالم العربي، و(٥٠%) لدول الاتحاد الأوروبي، و(٦٣%) للدول الأقل تقدماً. وإذا اعتبرنا أن الرواتب والتقاعد تدخل في الإسهام في تعزيز حق العمل فإن الأردن ينفق (١٥%) من حجم الإنفاق الكلي على الرواتب في القطاع المدني، وما نسبته (١٠%) على التقاعد أي أن ٢٧% من الإنفاق العام (إذا أضفنا الإنفاق المباشر على أعمال الحق في العمل (٢%)، ينفق على الحق في العمل.

ومن أجل التأكد من مصداقية نتائج الدراسة والمقارنات الدولية تم إضافة مؤشر الرفاهية. وعند مقارنة نتائج الدراسة مع مؤشر الرفاهية (Legatum Index of Prosperity ٢٠١٠) وجدت الدراسة أن الأردن قد جاء في المرتبة (٤٢) على مستوى العالم (المرتبة ١١٠ دول) في مؤشر التعليم، والمرتبة (٥١) في مستوى الصحة. أما على مستوى العمل فقد جاء الأردن في المرتبة (٧٠). وهي إلى حد كبير متناغمة مع المقارنات الدولية في الجزء الثالث من الدراسة.

وبناء على هذه النتائج، فإن الدراسة تقترح عدداً من التوصيات في مجال أعمال الحق في التعليم والصحة والعمل التي ترتبط بشكل كبير في فعالية ومصادقية الدولة الأردنية.

• زيادة نسبة الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي الكلي، وصولاً إلى نسبة (١٢%) من حجم الإنفاق الكلي، وبما يساوي نسبة ما تنفقه الدول المتقدمة. وتجدر الإشارة إلى أن (٦٩%) من هذا الإنفاق يذهب إلى الرواتب.

• زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي؛ فحصة الفرد في هذا المجال والبالغه (١٩٦ دينار) في تراجع مستمر نظراً لتراجع الدعم الحكومي، ويتحمل المواطن تكلفة عالية في المقابل، أي لا بد من إعادة النظر في الدعم المالي للجامعات. حيث يمثل دعم التعليم العالي حالياً ما نسبته (١٠%) فقط من حجم الإنفاق على التعليم.

• زيادة نسبة الإنفاق على الصحة الأولية كجزء من تعزيز الحق في الصحة، لأنها الأساس في منع تفاقم الأمراض، ونشر ثقافة طب الأسرة، والكشف المبكر عن الأمراض، مما سيسهم في زيادة فعالية الإنفاق الحكومي على الصحة بشكل عام. حيث إن حصة الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية الأولية لا تتجاوز (٨) دينار بينما تصل إلى (١٨) دينار في مجال الرعاية الصحية الثانوية؛ لذا لا بد من زيادة الإنفاق على أعمال الحق في الصحة؛ فالإتحاد الأوروبي ينفق حوالي (١٥) ضعف ما ينفقه الأردن.

- زيادة الإنفاق الحكومي على أعمال حق العمل، فلا يمكن أن تبقى النسبة (٢%) من حجم الإنفاق الكلي. والتأكيد على ضرورة وجود برامج حكومية محددة للإنفاق لإعمال الحق في العمل مع أهمية التركيز على تشغيل الإناث.
 - أن تعيد الحكومات النظر في نسب الإنفاق في الموازنة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والإنفاق على الأمن؛ ففي الوقت الذي تزيد فيه نسب الإنفاق على الأمن تتراجع نسب الإنفاق على التعليم والصحة والعمل، وقد يحتاج الأمر إلى تشريعات جديدة ناطمة لهذا الأمر.
 - إعادة النظر في التعامل مع قضية الدين الخارجي وتأثيرها على أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فهناك زيادة مستمرة في الإنفاق على خدمة الدين والقروض نتيجة زيادة المديونية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ إذ أن كل سياسات التقشف وتخفيض الدين الخارجي لم تفلح في تحقيق نتائج ملموسة (أن كل أردني يدفع (٥٧) دينار لخدمة الدين).
 - إعادة النظر بتوزيع النفقات الحكومية. ففي حين يتراجع دور الحكومات في دعم المواد الغذائية والسلع الأساسية للمواطن، حيث تمثل ما نسبته حوالي (٤%) من الإنفاق الكلي، تزداد نسبة الإنفاق على دعم المؤسسات المستقلة، حيث تمثل (٣%) من الانفاق العام، والتي كان الهدف من إنشاء معظمها دعم نفسها بنفسها، وأن لا يتحمل المواطن تكلفتها العالية.
 - ضرورة التركيز على الإنفاق النوعي وليس الاسمي عند مناقشة موازنة الحكومة من قبل السلطة التشريعية.
 - ضرورة العمل على أخذ المعايير الدولية لأعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بعين الاعتبار عند إقرار الإنفاق على هذه الحقوق، وفقاً للالتزامات الدولية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يؤدي إلى زيادة فعالية المواطن مما سينعكس إيجاباً على واقع الأردن التنموي.
- وختاماً؛ تقترح الدراسة أن يكون صناع القرار أكثر حساسية لطبيعة الأمن الاجتماعي والاقتصادي في ظل التحولات التي يشهدها العالم وخاصة المنطقة العربية، وأن يتم إعادة النظر في كيفية التفكير والتخطيط بعيد المدى، حتى يعزز الأردن من موقعه العالمي في مؤشرات هامه ستزيد من أهميته ومنعته الدولية. فيبدو أن مقارنة وتحليل الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة أظهرت أن (٨٣%) من حجم الإنفاق الحكومي توزع على الصحة والتعليم والعمل بنسبة (٢٢%)، والأمن العسكري بنسبة (٢١%)، والرواتب بنسبة (١٥%) والتقاعد بنسبة (١٠%)، وخدمة الدين بنسبة (٨%) ودعم المحروقات والمواد الغذائية بنسبة (٤%)، ودعم المؤسسات المستقلة بنسبة (٣%)، مما يعني شح في موارد الأردن وعليه لا بد من الترشيح والفعالية في الإنفاق مما يتطلب إعادة نظر في كيفية صناعة وصياغة السياسة العامة في الأردن.

وتوصي الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات وعقد ورشات العمل المحددة خاصة ما يلي:

- إجراء دراسة علمية لقياس أثر سياسات الإنفاق الحكومي على أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بحث تراعي التباين بين المناطق الجغرافية في الأردن.
- إجراء استطلاع رأي عام لمعرفة آراء المواطنين ومستوى رضاهم عن دور الحكومات في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وربط ذلك بظاهرة انتشار الفقر في المناطق البعيدة عن المركز وانعكاساتها السلبية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- عقد ورشات عمل لنشر نتائج هذه الدراسة لصناع القرار ومنظمات المجتمع المدني والإعلاميين.
- تكثيف جهود مؤسسات المجتمع المدني بالاتصال مع صناع القرار، خاصة السلطة التشريعية أثناء مناقشة موازنة الدولة، ليكون لديهم أهداف محددة في تعزيز الإنفاق على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بما يوصل الأردن تدريجياً إلى مستويات الدول المتقدمة.
- إجراء دراسات تقيس مدى أعمال بقية حقوق الإنسان في موازنات الدولة الأردنية.
- إجراء دراسات علمية لقياس مدى تلبية الموازنة لعامل النوع الاجتماعي ("الجنדר") فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

الملاحق

ملحق رقم (١)

خلاصة الإنفاق العام على قطاع التربية والتعليم خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٠٠ (بالآلف دينار)

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	الجهات
٦٠١٧٦٤	٥٥٨٩٩٠	٥٢٥٣٠٦	٤٢٢٦٨٧	٣٧٧١٣٦	٣٣٦٩٠٤	٣١٣١١٧	٢٩٨٠٣٧	٢٦٠٨٨٣	٢٤٠٠٥٥	٢٢٦٩٩٤	وزارة التربية والتعليم
١٣٨٠٠	٢٥٤٠٠	٢٠٦٤٦	٢٩١٠٠	٣٤٧٢٢	٣٥٥٩٠	٢٠٦٨٢	١١٨٥٧	١٨٨٦٣	٣٢٤٠٩	١٣٧٣٦	وزارة التخطيط / مشاريع التربية
١٢١١٧	١١٦٢٠	١٠٤٧٧	١٢٤٨٠	١٠٢٤٥	٧٥٥٥	٧٢٠٨	٦٠٢٠	٥٦٠٣	٥٨٣٢	٤٢٢٧	ضريبة المعارف
١٩٩٩٣٢	٢١٢١٠	٢٤٣٦٧	٢٥٢٢٥	١٩٥٣٠	٢٣١٣	٢١١٢	٢٢١٢	٢١٨٢	١٩٣٠	١٧٣٠	وزارة التعليم العالي
١٩٠٠٠	١٧٥٠٠	١٤٧٠٠	١١٦٠٠	٩٦٠٠	٩٥٠٥	٩٠٥٥	٨٨٠٦	٧٢٠٠	٦٥٥٠	٦٥٩٠	مديرية التربية والتعليم والثقافة العسكرية
١١٣٥٠	١١٦٦٣	١١٨٠٠	١٢٠٢٠	٩٥٢٨	٨٣٧٣	١١٢٤٥	١٩٦٦٦	٦٤٧٧	٦٣٢٦	٧٣٣٧	مؤسسة التدريب المهني
			٣٢٢٦٨	٣٧١٩٦	٥١٩٨٣	٥٤١١٦	٦٥٦٢٦	٥٣٠٠٦	٥١٠٥٨	٤٤١٥٦	دعم الخيرية للجامعات والبعثات العلمية*
٦٧٧٩٦٣	٦٤٦٣٨٣	٦٠٧٢٩٦	٥٤٥٣٨٠	٤٨٧٩٥٧	٤٥٢٢٢٣	٤١٧٥٣٥	٤١٢٢٢٤	٣٥٤٢١٤	٣٤٤١٦٠	٣٠٤٧٧٠	المجموع

المصدر: قانون الموازنة العامة

- دعم الجامعات الحكومية كانت ترصد قبل عام ٢٠٠٨ في وزارة المالية

١. منه حوالي (٧) مليون دينار مشاريع رأسمالية مموله من برنامج التحول الاقتصادي

٢. منه مبلغ (٢٠) مليون دينار دعم الجامعات الحكومية والبعثات العلمية

٣. منه مبلغ (١٥) مليون دينار دعم الجامعات الحكومية ومبلغ (٤) مليون دينار للبعثات العلمية

٤. منه مبلغ (١٢) مليون دينار دعم الجامعات الحكومية ومبلغ (٤.٤) مليون للبعثات العلمية

٥. منه مبلغ (١٠) مليون دينار لدعم الجامعات الحكومية ومبلغ (٤) مليون دينار للبعثات العلمية و(١) مليون لصندوق الطالب الفقير.

ملحق رقم (٢)

خلاصة الإنفاق العام على قطاع الصحة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٠٠ (بالألف دينار)

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	الجهات
٢٤٤٨٥٥٢	٢٤٩٤٣٦٣	٣٧٨٢٥٢	٢٢١٤٥٧	١٩٧٥٤١	١٧٠١٧٥	١٦١٩٢٧	١٤٤٥٨٠	١٣١٦٥٩	١٢٤٨٦٧	١١٨٧١٤	وزارة الصحة
٤٧٢٩٠	٤١٠٠٤	٣١٣٨٧	٢٦٤٥٠	١٤٨٠٤	١٣٧٤٦	١٦٥٩٠	٢٢٩٣٨	٢٥٨٩٠	٢٢٢٢٩	١٥٨١٥	وزارة التخطيط - صحة
٤٥٠٠		٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٣٦٦٦	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	مستشفى الجامعة الأردنية / دعم المالية
		١٣٣٣٣	٦٥٠٠	١٩٥٥٠	١٠٥٠٠	١٤٧٧٣	١٣٩٩٨	٩٧٧٨	١٠٠٠٠	٤٠٠٠	المعالجات الطبية / مالية
						٤٣٠	٥٠٠	٤٤٠	٥٤٤	٥٥٠	المركز الوطني للسكري
٥٠٠٠	٢١٥٠٠	٧٧١٣		٤٠٠	٦٠٠	٧٣٩٩	٢١٩٨	٦١٩١	١٣٩٥	٧٠٠	صندوق قصور الكلي
٢١٦٦١٧	١٩٩٧٠٢	١٤٦٢٤٦	٦٣٠٩٦	٥٠٠٤٩	٤٥٣٤٣	٤٠٩١٥	٣٧١٣١	٣٨٣١٢	٢٩٤٣٨	٢٤٧٧٣	صندوق التأمين الصحي
		١٠٠		٥٠	٥٠	١٥٠	١٥٠	٢٠٠			الجلس الصحي العالي
١٣٨٥٠٠	١٢٨٥٠٠	١٠١٠٠٠	٧٩٥٠٠	٧٠٥١٩	٦٨٢٧٠	٦٥٠٠٠	٥٨٥٠٠	٥٧٢٠٠	٥٣٠٠٠	٤٤٥٨٨	الخدمات الطبية الملكية
						٤١٣٥					مستشفى الملك المؤسس عبد الله الجامعي
٥٣٧١	٦٣٨٣	٥٤٧٤	٣٥٨٨	٣٣٦٩	٢٤٧١	٧٣٧					مؤسسة الغذاء والدواء
٢٢٥٠	٣٠٣٢٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠								مؤسسة ومركز ومعهد الحسين للسرطان
٨٦٨٠٨٠	٩٢١٧٧٢	٦٨٩٥٠٥	٤٠٦٥٩١	٣٦٠٢٨٢	٣١٤٨٢١	٣١٦٠٥٦	٢٨٣٩٩٥	٢٧٣٦٧٠	٢٤٥٤٧٣	٢١٣١٤٠	المجموع

المصدر: قانون الموازنة العامة

١. منه مبلغ (٨٠) مليون دينار لتوسيع مظلة التأمين الصحي

٢. منه مبلغ بحدود (١١٧) مليون دينار لتوسيع مظلة التأمين الصحي

٣. منه مبلغ بحدود (١٢١) مليون دينار لتوسيع مظلة التأمين الصحي

ملحق رقم (أ/٢)

الإنفاق الجاري على مديريات وزارة الصحة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٠٠ (بالألف دينار)

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	الجهات
١٧٢٢٠	٩٩٣٧	٨٠٩٠	٣٦١٣	٣٢٢٨	٢٧٥٦	٢٧٥٢	٢٧٥٣	٢٤٦١	٢٤٥٧	٢٤١٥	الإدارة والخدمات المساندة
٣٤٩٩	٢٨١١	٢٥٥٢	٣٢٢٧	٢٧٤٢	٢٣٩٧	٢٣٨٥	٢١٧٣	٢١٢٩	٢٠٩٣	٢١٤٢	تنمية القوى البشرية
٦٥٣٨٥	٥٠٠٦٩	٤٨١٦١	٤٣٢٧٧	٤١٥٠٤	٤٠٧٧١	٣٨٧١٤	٣٥٣٧٨	٣٣٨٩٢	٣٣٤٥٠	٣٢١٤٢	الرعاية الصحية الأولية
١٢٢٧٠٩	١٢٩٦٢١	١١٧٩٣	١٢٤١٣٧	١٠٢٤٥٠	٩٨٨٠٦	٩٢٦٠٩	٨٢١٩٥	٧٦٤٠٣	٦٩٢٨٨	٦٦٠٤١	الرعاية الصحية الثانوية (المستشفيات)
١٢٢٧٠٩	١٢٩٦٢١	١١٧٥٩٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	الأمصال والمطاعيم والأدوية والمستهلكات الطبية
٣٦٠١٠	٤٤٧٤٨	٥٠٥٦٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	توسيع مظلة التأمين الصحي
١٢١٠٠٠	١١٧٠٠٠	٨٠٠٠٠									
٤٨٨٥٣٢	٤٨٣٨٠٧	٣١٨٧٥٧	١٧٤٢٥٤	١٤٩٩٢٤	١٤٤٧٣٠	١٣٦٤٦٠	١٢٢٤٩٩	١١٤٨٨٥	١٠٧٢٨٨	١٠٢٧٤٠	المجموع

المصدر: قانون الموازنة العامة

ملحق رقم (٣)

خلاصة الإنفاق العام المباشر على قطاع العمل خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٠٠ بالآلاف دينار

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	الجهات
٦١٥٥	٩١٦٦	*٦٢٥٧	٣٩٣٨	٣٠٣١	٢٧٥٣	٢١٦٤	١٦٥٨	١٣٥٨	١٣٢٦	١٣٢٢	وزارة العمل
١٢١٠٠	٢١٩٥٨	٢١٢٣١	٢٥٠٠٠	٩٩٠٠	٦١٢٥	٩٩٨١	٩٩٩١	٠	٠	٠	وزارة التخطيط / مشروع تعزيز الإنتاجية
١١٣٥٠	١١٦٦٣	١١٨٠٠	١٢٠٢٠	٩٥٢٨	٨٣٧٣	١١٢٤٥	١٩٦٦٦	٦٤٧٧	٦٣٢٦	٧٣٣٧	مؤسسة التدريب المهني
١٩٥٧	١٩٤٨	١٢٦٠٧	١٤٣٠٣	١٣٨٩٩	١٢٣٦٧	١٠٠٩٧	٧٦٠٨	٦٢٧٤	٣٩١٦	٧٢٣٨	صندوق التنمية والتشغيل
٨٥٠٣١	٨٧٣٧٧	٧٨٥٩٣	٥٦٠٤٠	٥٦١٤٧	٦٣٨٥٥	٥٥٥٦٨	٥٣٢١٤	٤٠١٠٣	٣٨٦٦	٢٨٧٧٠	صندوق المعونة الوطنية
١١٦٥٩٣	١٣٢١١٢	١٣٠٤٨٨	١١١٣٠١	٩٢٥٠٥	٩٣٤٧٣	٨٩٠٥٥	٩٢١٣٧	٥٤٢١٢	١٥٤٣٤	٤٤٦٦٧	الاجموع

المصدر: قانون الموازنة العامة

- تم رصد مخصصات ضمن وزارة العمل لدعم مؤسسات التدريب المهني ابتداءً من عام ٢٠٠٨ كما يلي:

٢٠٠٨: (٧,٩) مليون دينار

٢٠٠٩: (١٠) مليون دينار

٢٠١٠: (١٠) مليون دينار

ملحق رقم (٤)

الإتفاق العام على الجهاز العسكري خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٠٠ بالآلف دينار

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	الجهات
٩٨٩٦٠٠	١٠١٤٢٠٩	٩٦٣٩٧٢	٧٤١١٧٢	٤٨٤٠٠٠	٤٢٠٠٠٠	٤٠٥٠٠٠	٤٢٢٦٥٣	٣٥٠٠٠٠	٣٣٥٠٠٠	٣٥٦٠١١	القوات المسلحة
١٣٨٥٠٠	١٢٨٥٠٠	١٠١٠٠٠	٧٩٥٠٠	٧٠٥١٩	٦٨٢٧٠	٦٥٠٠٠	٥٨٥٠٠	٥٧٢٠٠	٥٣٠٠٠	٤٤٥٨٨	الخدمات الطبية الملكية
٤٤٥٥٠٠	٣٩٠٨٧٢	٣٩٤٣٨٤	٣٠٢٥٧٨	٢٤٩٨١٠	٢١١٠٠٠	١٩٨٢٦٥	١٨٢٧٦٧	١٥٨٦٧٠	١٤٠٨٧٦	١١٧٩١٨	الأمن العام
١٣٦٠٠٠	١٣٠٨٧٧	٩٦٦٠٠	٥٩٧٠٠	٤٧١٠٠	٣٦٨٣٠	٣٣٠٠٠	٢٨٥١٠	٢٣١٩٥	٢٠٠٢٤	١٢٦٦٣	الدفاع المدني
١١٧٢٥٠	٩٩٢٥٩										قوات الدرك
١٨٢٦٨٥٠	١٧٦٣٧١٧	١٥٥٥٩٥٦	١١٨٢٩٥٠	٨٥١٤٢٩	٧٣٦١٠٠	٧٠١٢٦٥	٦٩٢٤٣٠	٥٨٩٠٦٥	٥٤٨٩٠٠	٥٣١١٨٠	المجموع

المصدر: قانون الموازنة العامة

ملحق رقم (٥)

مؤشرات من الموازنة العامة للأعوام ٢٠١٠-٢٠٠٠ بالآلاف دينار

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	القطاعات
٤٥٦٦٥٠	٣٩١٥٩٦	٣٧٧٨١٦	٣٦٧٤٠٦	٣١٧٧٨٧	٢٠٦٣٥٨	٢٢٩٠٤٧	٢٧٠٣٣٨	٢٥١٤٤٧	٢٧٨٠٤٣	٢٩٣٠٩١	خدمة الدين العام / فوائد قروض داخلية وخارجية
٧٥٠٠٠٠	٧٠٨٠٤١	٦٥٤٧١١	٥١٦٦٤٧	٤٩٠٥٩٣	٤١٤١٧٠	٣٧٨٤٧٣	٣٤٥٦٦٠	٣٢٠١٧٦	٢٩٠٩٢٩	٢٦٨٤٩٤	مخصصات التقاعد / وزارة المالية
١٠٢٢٨٤١	١٥٠٩٣٠٩	٣٣٨٢٣٥	٦١٥١١٤	٤٤٣٣٩١	٤٠٥٥٦	١٥٢٣٠٠	١٧٩٠١٧	٢٧٥٩٤٣	٢٢٤٢٨٧	٢٠٣٨٠٥	عجز الموازنة السنوي بعد المنح
١٩٧٠٠٠	١٨٦٠٥٦	٢٢٠٩٨٣	٢٠٠٣٥٧	٧٨١٤٢	٣١٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠	٨٨٧٠٠	---	---	---	دعم المواد التموينية واخروقات
١٧٨٥٩٨	١٥٧٣٦٧	١٣٣١٦٢	٤٣٤٨٧٦	١٧١٣٣٦	٨٦٢٦٤	٩٤٣٣١	١٠١٥١٣	٩١٨٢٧	٧٧٢٩١	٦٧١٨٧	دعم المؤسسات الحكومية
٧٦٥٣٠٦٢	٧٤٧٣١٣١	٦٧٨١٦٥٥	٥٦٤٨٦١٧	٤٤٨٨٥٥٩	٣٦٣٤٢٤٨	٣٦٠٠٦٣٣	٣٢٨٦٧٥٩	٢٧١٥٦٩٠	٢٥٥٩٧١٩	٢٣٩٦٠٥٨	إجمالي الإنفاق الحكومي

المصدر: قانون الموازنة العامة

ملحق رقم (٦)

عدد السكان المقدر في المملكة والمحافظات حسب الجنس: ٢٠١٠-٢٠٠٠

المحافظة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
العاصمة	١٨٨٤٥٠٠	١٩٣١٥٠٠	١٩٧٨٠٠٠	٢٠٢٩٢٠٠	٢٠٧٤٠٠٠	٢١٢٥٤٠٠	٢١٧٢٨٠٠	٢٢١٦٠٠٠	٢٢٦٥١٠٠	٢٣١٥٦٠٠	٢٣٦٧٠٠٠
البلقاء	٣٢٥٤٠٠	٣٣٣٥٠٠	٣٤١٦٠٠	٣٥٠٤٠٠	٣٥٦٠٠٠	٣٦٧٢٠٠	٣٧٥٢٠٠	٣٨٣٤٠٠	٣٩١٩٠٠	٤٠٠٦٠٠	٤٠٩٥٠٠
الزرقاء	٧٢٣٧٠٠	٧٤١٧٠٠	٧٥٩٦٠٠	٧٧٩٣٠٠	٧٩٩٠٠٠	٨١٠٥٠٠	٨٣٤٤٠٠	٨٥٢٧٠٠	٨٧١٦٠٠	٨٩١٠٠٠	٩١٠٨٠٠
مأدبا	١٢١٤٠٠	١٢٤٥٠٠	١٢٧٤٠٠	١٣٠٨٠٠	١٣٥٠٠٠	١٣٧١٠٠	١٤٠٠٠٠	١٤٣١٠٠	١٤٦٣٠٠	١٤٩٥٠٠	١٥٢٩٠٠
اربد	٨٦٤٦٠٠	٨٨٦١٠٠	٩٠٧٤٠٠	٩٣٠٩٠٠	٩٥٣٠٠٠	٩٧٤٨٠٠	٩٩٦٨٠٠	١٠١٨٧٠٠	١٠٤١٣٠٠	١٠٦٤٤٠٠	١٠٨٨١٠٠
المفرق	٢٢٨٣٠٠	٢٣٤٠٠٠	٢٣٩٦٠٠	٢٤٥٨٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٧٢٠٠	٢٦٣٢٠٠	٢٦٩٠٠٠	٢٧٥٠٠٠	٢٨١١٠٠	٢٨٧٣٠٠
جرش	١٤٥٧٠٠	١٤٩٣٠٠	١٥٢٩٠٠	١٥٦٩٠٠	١٦١٠٠٠	١٦٤٣٠٠	١٦٨٠٠٠	١٧١٧٠٠	١٧٥٥٠٠	١٧٩٤٠٠	١٨٣٤٠٠
عجلون	١١١٧٠٠	١١٤٥٠٠	١١٧٣٠٠	١٢٠٣٠٠	١٢٣٠٠٠	١٢٦١٠٠	١٢٨٨٠٠	١٣١٦٠٠	١٣٤٥٠٠	١٣٧٥٠٠	١٤٠٦٠٠
الكرك	١٨٩٤٠٠	١٩٤١٠٠	١٩٨٨٠٠	٢٠٤٠٠٠	٢١١٠٠٠	٢١٤١٠٠	٢١٨٤٠٠	٢٢٣٢٠٠	٢٢٨٢٠٠	٢٣٣٢٠٠	٢٣٨٤٠٠
الطفيلة	٦٨٠٠٠	٦٩٧٠٠	٧١٤٠٠	٧٣٢٠٠	٧٧٠٠٠	٧٧١٠٠	٧٨٤٠٠	٨٠١٠٠	٨١٩٠٠	٨٣٧٠٠	٨٥٦٠٠
معان	٩٢٣٠٠	٩٤٦٠٠	٩٦٩٠٠	٩٩٤٠٠	١٠٢٠٠٠	١٠٤١٠٠	١٠٦٤٠٠	١٠٨٨٠٠	١١١٢٠٠	١١٣٧٠٠	١١٦٢٠٠
العقبة	١٠٢٠٠٠	١٠٤٥٠٠	١٠٧١٠٠	١٠٩٨٠٠	١١٠٠٠٠	١١٥١٠٠	١١٧٦٠٠	١٢٤٧٠٠	١٢٧٥٠٠	١٣٠٣٠٠	١٣٣٢٠٠
المجموع	٤٨٥٧٠٠٠	٤٩٧٨٠٠٠	٥٠٩٨٠٠٠	٥٢٣٠٠٠٠	٥٣٥٠٠٠٠	٥٤٧٣٠٠٠	٥٦٠٠٠٠٠	٥٧٢٣٠٠٠	٥٨٥٠٠٠٠	٥٩٨٠٠٠٠	٦١١٣٠٠٠

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

ملحق رقم (٧)

أعداد الطلاب (ذكور وإناث) حسب القطاع خلال الأعوام ٢٠١٠-٢٠٠٠

الطلاب	/٢٠٠٠	/٢٠٠١	/٢٠٠٢	/٢٠٠٣	/٢٠٠٤	/٢٠٠٥	/٢٠٠٦	/٢٠٠٧	/٢٠٠٨	/٢٠٠٩
٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	
وزارة التربية والتعليم										
ذكور	٤٩٠,٨٥٣	٥٠٢,٨٣٨	٥١٢,٤٧٥	٥١٧,٧٤٨	٥١٩,١٧٩	٥٢٣,٣١٥	٥٢٩,٨٤٤	٥٣٧,٢٩٦	٥٤٦,٢٨٦	٥٤١,٦٥٣
إناث	٥١٣,٢٨٤	٥٢٦,٩٤٣	٥٣٩,٢٠١	٥٤٢,٢٢٠	٥٤٩,٨٢٢	٥٥٨,١٤٧	٥٦٩,٥٨٩	٥٦٩,٥٨٩	٥٨٤,٨٢٧	٥٨٧,٧٩٥
المجموع	١,٠٠٤,١٣٧	١,٠٢٩,٧٨١	١,٠٥١,٦٧٦	١,٠٥٩,٩٦٨	١,٠٦٩,٠٠١	١,٠٨١,٤٦٢	١,٠٩٩,٤٣٣	١,١٠٦,٨٨٥	١,١٣١,١١٣	١,١٢٩,٤٤٨
حكومية أخرى										
ذكور	١٨,١٩٤	١٨,٥٣٨	١٨,٢٩١	١٥,٩٥٤	١٥,٩٨٩	١٣,٩٧٦	١٣,٤٥٣	١٣,٦٤٤	١٢,٨١٧	١٠,٤٠١
إناث	٣,٥٤٨	٣,٣١٤	٣,٥٣٤	٣,٠٧٩	٣,٠٤٦	٣,٢٤٨	٣,٤١٦	٣,٤١٦	٣,٧٧٥	٢,٨٢٤
المجموع	٢١,٧٤٢	٢١,٨٥٢	٢١,٨٢٥	١٩,٠٣٣	١٩,٠٣٥	١٧,٢٢٤	١٦,٨٦٩	١٧,٠٦٠	١٦,٥٩٢	١٣,٢٢٥
وكالة غوث										
ذكور	٦٩,٥٦٣	٦٩,٠٢١	٦٨,٠٧٧	٦٧,٣١٠	٦٥,٩٣٥	٦٢,٩٧٦	٦٣,٨٠٥	٦٣,٧٤٧	٦٢,٩٨٢	٦٠,٨٨٨
إناث	٦٧,٦٩٠	٦٦,٩٦٦	٦٦,٣٥٢	٦٦,٧٢٨	٦٤,٣٥٢	٦١,٢١٣	٦٢,٥٦٦	٦٢,٥٦٦	٦٠,٩٠٤	٥٩,٠١٥
المجموع	١٣٧,٢٥٣	١٣٥,٩٨٧	١٣٤,٤٢٩	١٣٤,٠٣٨	١٣٠,٢٨٧	١٢٤,١٨٩	١٢٦,٣٧١	١٢٦,٣١٣	١٢٣,٨٨٦	١١٩,٩٠٣
مدارس خاصة										
ذكور	١٤٤,٣٣٣	١٥٥,٠٨٤	١٥٩,١٨٠	١٦٧,٥٢٣	١٧٦,١٥٣	١٨٦,٣٣٧	٢٠١,٢٨٠	٢١٠,٢٣٢	٢١٢,٩٦٧	٢١٤,٩٦١
إناث	١١٠,١١٤	١١٦,٥٠٣	١١٨,٢٢٩	١٢٣,٧٨٨	١٢٨,٢٢٤	١٤٠,٨٧٦	١٤٩,٥١٠	١٤٩,٥١٠	١٥٨,٧٩١	١٥٠,٩٤٤
المجموع	٢٥٤,٤٤٧	٢٧١,٥٨٧	٢٧٧,٤٠٩	٢٩١,٣١١	٣٠٤,٣٧٧	٣٢٧,٢١٣	٣٥٠,٧٩٠	٣٥٩,٧٤٢	٣٧١,٧٥٨	٣٦٥,٩٠٥

المصدر: إحصاءات وزارة التربية والتعليم في كتابها الرسمي رقم ١/٦٨ تاريخ ٢٠١١/٥/١٥

ملحق رقم (٨): إحصاءات جدول وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية حسب الرتبة											
٦,٢٩٨	٦,٠٣٩	٥,٨٢٢	٥,٥٤٩	٥,٣٤٦	٤,٩٤٤	٤,٧٨٤	٤,٧٨٤	٤,١٥٩	٤,٠١٨	٣,٩٨١	ذكور
١,٧٤٠	١,٥٧٤	١,٤٦١	١,٢٨٣	١,١٩٦	٩٩٨	٩١٢	٩١٢	٦٩٩	٦٣٧	٦٢١	إناث
٨,٠٣٨	٧,٦١٣	٧,٢٨٣	٦,٨٣٢	٦,٥٤٢	٥,٩٤٢	٥,٦٩٦	٥,٦٩٦	٤,٨٥٨	٤,٦٥٥	٤,٦٠٢	المجموع
الطلبة المقبولون في السنة الأولى لمستوى البكالوريوس											
٢٦,٢٦٤	٢٦,١٢٥	٢٣,١٤١	٢٥,٣٩١	٢٤,٦٤١	٢٢,٧٤٨	٢٢,٧٥٩	٢٢,٧٥٩	٥,٣٧٤	١٩,١٧٢	١٥,٠١٦	ذكور
٢٨,٤٥٧	٢٥,٠٠٦	٢٦,٥٦٠	٢٧,٩٩١	٢٦,٧١٢	٢٣,٨١٣	٢٢,٩٤٩	٢٢,٩٤٩	٣,٠٥٠	١٨,٤٨٣	١٤,٨٨٩	إناث
٥٤,٧٢١	٥١,١٣١	٤٩,٧٠١	٥٣,٣٨٢	٥١,٣٥٣	٤٦,٥٦١	٤٥,٧٠٨	٤٥,٧٠٨	٨,٤٢٤	٣٧,٦٥٥	٢٩,٩٠٥	المجموع
الطلبة المنتحون في الجامعات الأردنية لمستوى البكالوريوس حسب الحقل والجامعة											
١٠٩,٤٠٣	١٠٧,٧٣٢	١٠٢,٠٠٧	١٠٠,٤٢٢	٩٤,٨٦٤	٨٩,١٦٠	٨٣,٢٧٧	٨٣,٢٧٧	٦٧,٧٩٠	٦٠,٢٧٢	٥٥,٠٩٨	ذكور
١١٥,١٠٦	١١١,٥٤٥	١٠٧,٣٠٥	١٠٢,٥٦٨	٩٧,١٧٨	٨٩,٤٥٩	٨٣,٣٢١	٨٣,٣٢١	٦٧,٣٠٠	٥٨,٣٨٥	٥٠,٧١٥	إناث
٢٢٤,٥٠٩	٢١٩,٢٧٧	٢٠٩,٣١٢	٢٠٢,٩٩٠	١٩٢,٠٤٢	١٧٨,٦١٩	١٦٦,٥٩٨	١٦٦,٥٩٨	١٣٥,٠٩٠	١١٨,٦٥٧	١٠٥,٨١٣	المجموع
الطلبة المنتحون في كليات المجتمع حسب المستوى (سنة أولى، سنة ثانية) والسلطة المشرفة والبرنامج											
١٢,٠٠٥	١٢,٦٨٤	١٢,٢٠٣	١٠,٧٠٤	١٠,٠١١	٩,٦٤٩	٩,٣٥٩	٩,٣٥٩	٩,٩٤٥	٨,٧٧٤	٩,٥١٣	ذكور
١٧,٤٠٩	١٧,٣٧٧	١٦,١٤٨	١٥,٥١١	١٥,٧٣٢	١٥,١٤١	١٤,٥٦١	١٤,٥٦١	١٩,٢٣٢	١٨,٩٧٠	٢٠,١٩٤	إناث
٢٩,٤١٤	٣٠,٠٦١	٢٨,٣٥١	٢٦,٢١٥	٢٥,٧٤٣	٢٤,٧٩٠	٢٣,٩٢٠	٢٣,٩٢٠	٢٩,١٧٧	٢٧,٧٤٤	٢٩,٧٠٧	المجموع
الطلبة الوافدون (العرب والأجانب) المنتحون في الجامعات الأردنية											
١٩,٩٨٤	١٩,٣٣٥	١٩,٥١٧	١٨,٠١٣	١٦,٨٣٦	١٥,٣٣١	١٣,٩٨٩	١٣,٩٨٩	١٠,٨٢٣	٤,٤٨١	٨,٥١٠	ذكور
٩,٣٩٥	٨,٥٣٦	٧,٢١٩	٦,٦٨٦	٦,٢١٧	٥,٦٠٣	٥,٥٥٣	٥,٥٥٣	٤,٢٨٨	٢,١٨٩	٣,٨١٨	إناث
٢٩,٣٧٩	٢٧,٨٧١	٢٦,٧٣٦	٢٤,٦٩٩	٢٣,٠٥٣	٢٠,٩٣٤	١٩,٥٤٢	١٩,٥٤٢	١٥,١١١	٦,٦٧٠	١٢,٣٢٨	المجموع
المعلمون المتفرغون في كليات المجتمع حسب السلطة المشرفة والدرجة العلمية											
١,٢٢٧	١,١٧٤	١,١٤٨	١,٠٥٥	١,٠١٠	١,١١٥	١,٠٤١	١,٠٤١	١,٠٠٩	٨٩١	٨٩١	ذكور
٧٥٩	٧٥٠	٦٨٠	٦٥٥	٥٩٠	٥٦٨	٥٣٦	٥٣٦	٤٨٩	٤٩٠	٤٨٩	إناث
١,٩٨٦	١,٩٢٤	١,٨٢٨	١,٧١٠	١,٦٠٠	١,٦٨٣	١,٥٧٧	١,٥٧٧	١,٤٩٨	١,٣٨١	١,٣٨٠	المجموع
طلبة الدراسات العليا المنتحون بالجامعات الأردنية											
١٠,٦٧٨	٩,٥١٨	٩,٧٤١	٩,٤٧٢	١٠,١٣٤	٩,١١٩	٨,٣٢٢	٨,٣٢٢	٥,٣٧٤	٤,٤٨١	٤,٤٨١	ذكور
٩,٠١٧	٨,٠٢٥	٧,٣٤٨	٦,٤٤٢	٥,٩٩٨	٤,٨١٨	٤,٨٠٢	٤,٨٠٢	٣,٠٥٠	٢,١٨٩	٢,١٨٩	إناث
١٩,٦٩٥	١٧,٥٤٣	١٧,٠٨٩	١٥,٩١٤	١٦,١٣٢	١٣,٩٣٧	١٣,١٢٤	١٣,١٢٤	٨,٤٢٤	٦,٦٧٠	٦,٦٧٠	المجموع

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

<http://www.mohe.gov.jo/Statistics/tabid/٦٩/language/ar-JO/Default.aspx>

ملحق رقم (٩)

الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق:

١٩٩٩-٢٠١٠ بالمليون دينار أردني

السنة	الناتج المحلي الإجمالي
١٩٩٩	٥٧٧٨,١
٢٠٠٠	٥٩٩٨,٦
٢٠٠١	٦٣٦٣,٧
٢٠٠٢	٦٧٩٤
٢٠٠٣	٧٢٢٨,٨
٢٠٠٤	٨٠٩٠,٧
٢٠٠٥	٨٩٢٥,٤
٢٠٠٦	١١٠٩٢,٦
**٢٠٠٧	١٢٥٩٥,٦
**٢٠٠٨	١٦١٠,٨
*٢٠٠٩	١٧٨١٥,٦
*٢٠١٠	١٩٥٢٧,٩

* أولية من نتائج الربعية

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

ملحق رقم (١٠)

الرواتب والأجور والعلاوات: ٢٠١٠-٢٠٠٠ (بالألف دينار)

الجهات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	المجموع
رواتب التعليم	٢٠٢٨١٧	٢١٤٦١٤	٢٢٨٠٠٠	٢٤٣٥٠٧	٢٥٥٤٥٩	٢٧٤٨٢٨	٣٠٢٤٩١	٣٣٢٣١٢	٤٤٣٤٦٢	٤٦٢٧٠٢	٥١٤١٦٥	٣٤٧٤٣٥٧
	١٠	٩	٧	٣	٢٩	٢٧	٣٠٥	٢٥٦٥	١٥٦	٥٤	٧٥	٣٢٤٠
	١٤٢١	١٥١٢	١٤٦٠	١٢٣١	١٢٤٥	١٣٦٧	١٤٧٠	١٦٤٠	٢٢٠٧	٢١٠٢	٢٢١٥	١٧٨٧٠
	٦٥٩٠	٦٥٥٠	٧٢٠٠	٨٨٠٦	٩٠٥٥	٩٥٠٥	٩٦٠٠	١١٦٠٠	١٤٧٠٠	١٧٥٠٠	١٩٠٠٠	١٢٠١٠٦
	٣٥١٠	٣٦٠٣	٣٨٧٢	٤٣٥١	٤٦٤٥	٥٣٦٧	٥٦٥٣	٥٧١٣	٦٦٦٥	٧٢١٥	٧١٩٥	٥٧٧٨٩
	٢١٤٣٤٨	٢٢٦٢٨٨	٢٤٠٥٣٩	٢٥٧٨٩٨	٢٧٠٤٣٣	٢٩١٠٩٤	٣١٩٥١٩	٣٤٨١١٧	٤٦٧١٩٠	٤٨٩٥٧٣	٥٤٢٦٥٠	٣٦٦٧٦٤٩
رواتب الصحة	٦٧٨٧٤	٧٠٩١٨	٧٢٦٣٢	٧٥٦٢٥	٨٢٥٦٤	٨٧٩١٩	٩٣٠٥٧	١٠٧٧٣٣	١٣٧٦٨٣	١٤٦٨١٠	١٤٩٨٢٦	١٠٩٢٦٤١
رواتب العمل	١٠٥٠	١٠٨٩	١١٢٥	١٢٤٣	١٤٥٩	١٧٤١	١٨١٠	٢٠٨٦	٢٥٤٣	٢٨١٢	٢٦١٥	١٩٥٧٣
	٣٥١٠	٣٦٠٤	٣٨٧٢	٤٣٥١	٤٦٤٥	٥٣٦٧	٥٦٥٣	٥٧١٢	٦٦٦٥	٧٢١٥	٧١٩٥	٥٥٩٨٩
	٤٥٦٠	٤٦٩٣	٤٩٩٧	٥٥٩٤	٦١٠٤	٥٣٠٨	٧٤٦٣	٧٧٩٨	٩٢٠٨	١٠٠٢٧	٩٨١٠	٧٥٥٦٢
مجموع الرواتب												
الرواتب والأجور/ وزارات ودوائر حكومية												
الرواتب والأجور/ وحدات حكومية												
المجموع	٤٦٢٧٥٧	٤٤٥٠٨٧	٤٩٩٢٦٢	٥٢٦١٥٠	٥٥٧١٢٧	٥٩٧٤٧١	٧٦٥٢٩٦	٧٤٧٧٦٧	٩٥٨٣٥١	١٠٤٠٥٢٤	١١٣٣٠٨٣	٧٧٣٢٨٧٥
مخصصات التقاعد	٢٦٨٤٩٤	٢٩٠٩٢٩	٣٢٠١٧٦	٣٤٥٦٦٠	٣٧٨٤٧٣	٤١٤١٧٠	٤٩٠٥٩٣	٥١٦٦٤٧	٦٥٤٧١١	٧٠٨٠٤١	٧٥٠٠٠٠	٥١٣٧٨٩٤
حجم الموازنة	٢٣٩٦٠٥٨	٢٥٥٩٧١٩	٢٧١٥٦٩٠	٣٢٨٦٧٥٩	٣٦٠٠٦٣٣	٣٦٣٤٢٤٨	٤٤٨٨٥٥٩	٥٦٤٨٦١٧	٦٧٨١٦٥٥	٧٤٧٣١٣١	٧٦٥٣٠٦٢	٥٠٢٣٨١٣١
صافي الإنفاق (بدون الرواتب)	١٩٣٣٣٠١	٢١١٤٦٣٢	٢٢١٦٤٢٨	٢٧٦٠٦٠٩	٣٠٤٣٥٠٦	٣٠٣٦٧٧٧	٣٧٢٣٢٦٣	٤٩٠٠٨٥٠	٥٨٢٣٣٠٤	٦٤٣٢٦٠٧	٦٥١٩٩٧٩	٤٢٥٠٠٢٥٦
النسبة المئوية	%٨١	%٨٣	%٨٢	%٨٤	%٨٥	%٨٤	%٨٣	%٨٧	%٨٦	%٨٦	%٨٥	%٨٥

المصدر: قانون الموازنة العامة

ملحق رقم (١١)

مقارنة تفاصيل الإنفاق على حقوق التعليم والصحة والعمل: ٢٠١٠-٢٠٠٠

الجهات	التفاصيل	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	المجموع
التعليم	الإنفاق الكلي	٣٠٤٧٧٠	٣٤٤١٦٠	٣٥٤٢١٤	٤١٢٢٢٤	٤١٧٥٣٥	٤٥٢٢٢٣	٤٨٧٩٥٧	٥٤٥٣٨٠	٦٠٧٢٩٦	٦٤٦٣٨٣	٦٧٧٩٦٣	٥٢٥٠١٠٥
	حجم الرواتب	٢١٤٣٤٨	٢٢٦٢٨٨	٢٤٠٥٣٩	٢٥٧٨٩٨	٢٧٠٤٣٣	٢٩١٠٩٤	٣١٩٥١٩	٣٤٨١١٧	٤٦٧١٩٠	٤٨٩٥٧٣	٥٤٢٦٥٠	٣٦٦٧٦٤٩
	حجم الإنفاق بدون الرواتب	٩٠٤٢٢	١١٧٨٧٢	١١٣٦٧٥	١٥٤٣٢٦	١٤٧١٠٢	١٦١١٢٩	١٦٨٤٣٨	١٩٧٢٦٣	١٤٠١٠٦	١٥٦٨١٠	١٣٥٣١٣	١٥٨٢٤٥٦
	نسبتهم المئوية	%٣٠	%٣٤	%٣٢	%٣٧	%٣٥	%٣٦	%٣٥	%٣٦	%٢٣	%٢٤	%٢٠	%٣١
الصحة	الإنفاق الكلي	٢١٣١٤٠	٢٤٥٤٧٣	٢٧٣٦٧٠	٢٨٣٩٩٥	٣١٦٠٥٦	٣١٤٨٢١	٣٦٠٢٨٢	٤٠٦٥٩١	٦٨٩٥٠٥	٩٢١٧٧٢	٨٦٨٠٨٠	٤٨٩٣٣٨٥
	حجم الرواتب	٦٧٨٧٤	٧٠٩١٨	٧٢٦٣٢	٧٥٦٢٥	٨٢٥٦٤	٨٧٩١٩	٩٣٠٥٧	١٠٧٧٣٣	١٣٧٦٨٣	١٤٦٨١٠	١٤٩٨٢٦	١٠٩٢٦٤١
	حجم الإنفاق بدون الرواتب	١٤٥٢٦٦	١٧٤٥٥٥	٢٠١٠٣٨	٢٠٨٣٧٠	٢٣٣٤٩٢	٢٢٦٩٠٢	٢٦٧٢٢٥	٢٩٨٨٥٨	٥٥١٨٢٢	٧٧٤٩٦٢	٧١٨٢٥٤	٣٨٠٠٧٤٤
	نسبتهم المئوية	%٦٨	%٧١	%٧٣	%٧٣	%٧٤	%٧٢	%٧٤	%٧٤	%٨٠	%٨٤	%٨٣	%٧٥
العمل	الإنفاق الكلي	٤٤٦٦٧	١٥٤٣٤	٥٤٢١٢	٩٢١٣٧	٨٩٠٥٥	٩٣٤٧٣	٩٢٥٠٥	١١١٣٠١	١٣٠٤٨٨	١٣٢١١٢	١١٦٥٩٣	٩٧١٩٧٧
	حجم الرواتب	٤٥٦٠	٤٦٩٣	٤٩٩٧	٥٥٩٤	٦١٠٤	٥٣٠٨	٧٤٦٣	٧٧٩٨	٩٢٠٨	١٠٠٢٧	٩٨١٠	٧٥٥٦٢
	حجم الإنفاق بدون الرواتب	٤٠١٠٧	١٠٧٤١	٤٩٢١٥	٨٦٥٤٣	٨٢٩٥١	٨٨١٦٥	٨٥٠٤٢	١٠٣٥٠٣	١٢١٢٨٠	١٢٢٠٨٥	١٠٦٧٨٣	٨٩٦٤١٥
	نسبتهم المئوية	%٩٠	%٧٠	%٩١	%٩٤	%٩٣	%٩٤	%٩٢	%٩٣	%٩٣	%٩٢	%٩٢	%٩٠

المصدر: الملاحق (١، ٢، ٣، ١٠)

ملحق رقم (١٠)

الإنفاق على الرواتب والأجور والعلاوات: ٢٠١٠-٢٠٠٠ (بالألف دينار)

الجهات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	المجموع
رواتب التعليم	٢٠٢٨١٧	٢١٤٦١٤	٢٢٨٠٠٠	٢٤٣٥٠٧	٢٥٥٤٥٩	٢٧٤٨٢٨	٣٠٢٤٩١	٣٣٢٣١٢	٤٤٣٤٦٢	٤٦٢٧٠٢	٥١٤١٦٥	٣٤٧٤٣٥٧
	١٠	٩	٧	٣	٢٩	٢٧	٣٠٥	٢٥٦٥	١٥٦	٥٤	٧٥	٣٢٤٠
	١٤٢١	١٥١٢	١٤٦٠	١٢٣١	١٢٤٥	١٣٦٧	١٤٧٠	١٦٤٠	٢٢٠٧	٢١٠٢	٢٢١٥	١٧٨٧٠
	٦٥٩٠	٦٥٥٠	٧٢٠٠	٨٨٠٦	٩٠٥٥	٩٥٠٥	٩٦٠٠	١١٦٠٠	١٤٧٠٠	١٧٥٠٠	١٩٠٠٠	١٢٠١٠٦
	٣٥١٠	٣٦٠٣	٣٨٧٢	٤٣٥١	٤٦٤٥	٥٣٦٧	٥٦٥٣	٥٧١٣	٦٦٦٥	٧٢١٥	٧١٩٥	٥٧٧٨٩
المجموع	٢١٤٣٤٨	٢٢٦٢٨٨	٢٤٠٥٣٩	٢٥٧٨٩٨	٢٧٠٤٣٣	٢٩١٠٩٤	٣١٩٥١٩	٣٤٨١١٧	٤٦٧١٩٠	٤٨٩٥٧٣	٥٤٢٦٥٠	٣٦٦٧٦٤٩
رواتب الصحة	٦٧٨٧٤	٧٠٩١٨	٧٢٦٣٢	٧٥٦٢٥	٨٢٥٦٤	٨٧٩١٩	٩٣٠٥٧	١٠٧٧٣٣	١٣٧٦٨٣	١٤٦٨١٠	١٤٩٨٢٦	١٠٩٢٦٤١
	١٠٥٠	١٠٨٩	١١٢٥	١٢٤٣	١٤٥٩	١٧٤١	١٨١٠	٢٠٨٦	٢٥٤٣	٢٨١٢	٢٦١٥	١٩٥٧٣
	٣٥١٠	٣٦٠٤	٣٨٧٢	٤٣٥١	٤٦٤٥	٥٣٦٧	٥٦٥٣	٥٧١٢	٦٦٦٥	٧٢١٥	٧١٩٥	٥٥٩٨٩
رواتب العمل	٤٥٦٠	٤٦٩٣	٤٩٩٧	٥٥٩٤	٦١٠٤	٥٣٠٨	٧٤٦٣	٧٧٩٨	٩٢٠٨	١٠٠٢٧	٩٨١٠	٧٥٥٦٢
	٢٨٦٧٨٢	٣٠١٨٩٩	٣١٨١٦٨	٣٣٩١١٧	٣٥٩١٠١	٣٨٤٣٢١	٤٢٠٠٣٩	٤٦٣٦٤٨	٦١٤٠٨١	٦٤٦٤١٠	٧٠٢٢٨٦	٤٨٣٥٨٥٢
	٣٩٦٥٢٣	٣٧٥٨١٥	٤٢٠١٢٣	٤٤٢٢٢٥	٤٦٤٣٤٤	٤٩٨٧٥٠	٦٦١٠٥٥	٦٠٢٥٠٢	٧٦٤٩١٦	٨٢٠٥٣٢	٨٩٢٥٨٦	٦٣٣٩٣٧١
المجموع	٤٦٢٧٥٧	٤٤٥٠٨٧	٤٩٩٢٦٢	٥٢٦١٥٠	٥٥٧١٢٧	٥٩٧٤٧١	٧٦٥٢٩٦	٧٤٧٧٦٧	٩٥٨٣٥١	١٠٤٠٥٢٤	١١٣٣٠٨٣	٧٧٣٢٨٧٥
مخصصات التقاعد	٢٦٨٤٩٤	٢٩٠٩٢٩	٣٢٠١٧٦	٣٤٥٦٦٠	٣٧٨٤٧٣	٤١٤١٧٠	٤٩٠٥٩٣	٥١٦٦٤٧	٦٥٤٧١١	٧٠٨٠٤١	٧٥٠٠٠٠	٥١٣٧٨٩٤
حجم الموازنة	٢٣٩٦٠٥٨	٢٥٥٩٧١٩	٢٧١٥٦٩٠	٣٢٨٦٧٥٩	٣٦٠٠٦٣٣	٣٦٣٤٢٤٨	٤٤٨٨٥٥٩	٥٦٤٨٦١٧	٦٧٨١٦٥٥	٧٤٧٣١٣١	٧٦٥٣٠٦٢	٥٠٢٣٨١٣١
صافي الإنفاق (بدون الرواتب)	١٩٣٣٣٠١	٢١١٤٦٣٢	٢٢١٦٤٢٨	٢٧٦٠٦٠٩	٣٠٤٣٥٠٦	٣٠٣٦٧٧٧	٣٧٢٣٢٦٣	٤٩٠٠٨٥٠	٥٨٢٣٣٠٤	٦٤٣٢٦٠٧	٦٥١٩٩٧٩	٤٢٥٠٥٢٥٦
النسبة المئوية	%٨١	%٨٣	%٨٢	%٨٤	%٨٥	%٨٤	%٨٣	%٨٧	%٨٦	%٨٦	%٨٥	%٨٥

المصدر: قانون الموازنة العامة

ملحق رقم (١١)

الإلتفاق على حقوق التعليم والصحة والعمل: الرواتب مقارنة مع بقية بنود الإلتفاق: ٢٠١٠-٢٠٠٠

الجهات	التفاصيل	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	المجموع
التعليم	الإلتفاق الكلي	٣٠٤٧٧٠	٣٤٤١٦٠	٣٥٤٢١٤	٤١٢٢٢٤	٤١٧٥٣٥	٤٥٢٢٢٣	٤٨٧٩٥٧	٥٤٥٣٨٠	٦٠٧٢٩٦	٦٤٦٣٨٣	٦٧٧٩٦٣	٥٢٥٠١٠٥
	حجم الرواتب	٢١٤٣٤٨	٢٢٦٢٨٨	٢٤٠٥٣٩	٢٥٧٨٩٨	٢٧٠٤٢٣	٢٩١٠٩٤	٣١٩٥١٩	٣٤٨١١٧	٤٦٧١٩٠	٤٨٩٥٧٣	٥٤٢٦٥٠	٣٦٦٧٦٤٩
	حجم الإلتفاق بدون الرواتب	٩٠٤٢٢	١١٧٨٧٢	١١٣٦٧٥	١٥٤٣٢٦	١٤٧١٠٢	١٦١١٢٩	١٦٨٤٣٨	١٩٧٢٦٣	١٤٠١٠٦	١٥٦٨١٠	١٣٥٣١٣	١٥٨٢٤٥٦
	النسبة المئوية	%٣٠	%٣٤	%٣٢	%٣٧	%٣٥	%٣٦	%٣٥	%٣٦	%٢٣	%٢٤	%٢٠	%٣١
الصحة	الإلتفاق الكلي	٢١٣١٤٠	٢٤٥٤٧٣	٢٧٣٦٧٠	٢٨٣٩٩٥	٣١٦٠٥٦	٣١٤٨٢١	٣٦٠٢٨٢	٤٠٦٥٩١	٦٨٩٥٠٥	٩٢١٧٧٢	٨٦٨٠٨٠	٤٨٩٣٣٨٥
	حجم الرواتب	٦٧٨٧٤	٧٠٩١٨	٧٢٦٣٢	٧٥٦٢٥	٨٢٥٦٤	٨٧٩١٩	٩٣٠٥٧	١٠٧٧٣٣	١٣٧٦٨٣	١٤٦٨١٠	١٤٩٨٢٦	١٠٩٢٦٤١
	حجم الإلتفاق بدون الرواتب	١٤٥٢٦٦	١٧٤٥٥٥	٢٠١٠٣٨	٢٠٨٣٧٠	٢٣٣٤٩٢	٢٢٦٩٠٢	٢٦٧٢٢٥	٢٩٨٨٥٨	٥٥١٨٢٢	٧٧٤٩٦٢	٧١٨٢٥٤	٣٨٠٠٧٤٤
	ن النسبة المئوية	%٦٨	%٧١	%٧٣	%٧٣	%٧٤	%٧٢	%٧٤	%٧٤	%٨٠	%٨٤	%٨٣	%٧٥
العمل	الإلتفاق الكلي	٤٤٦٦٧	١٥٤٣٤	٥٤٢١٢	٩٢١٣٧	٨٩٠٥٥	٩٣٤٧٣	٩٢٥٠٥	١١١٣٠١	١٣٠٤٨٨	١٣٢١١٢	١١٦٥٩٣	٩٧١٩٧٧
	حجم الرواتب	٤٥٦٠	٤٦٩٣	٤٩٩٧	٥٥٩٤	٦١٠٤	٥٣٠٨	٧٤٦٣	٧٧٩٨	٩٢٠٨	١٠٠٢٧	٩٨١٠	٧٥٥٦٢
	حجم الإلتفاق بدون الرواتب	٤٠١٠٧	١٠٧٤١	٤٩٢١٥	٨٦٥٤٣	٨٢٩٥١	٨٨١٦٥	٨٥٠٤٢	١٠٣٥٠٣	١٢١٢٨٠	١٢٢٠٨٥	١٠٦٧٨٣	٨٩٦٤١٥
	النسبة المئوية	%٩٠	%٧٠	%٩١	%٩٤	%٩٣	%٩٤	%٩٢	%٩٣	%٩٣	%٩٢	%٩٢	%٩٠

المصدر: الملاحق (١، ٢، ٣، ١٠)

ملحق رقم (١٢)

الإنفاق على الرواتب والتقاعد في موازنات الحكومات الأردنية: ٢٠١٠-٢٠٠٠

الجهات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	المجموع
الرواتب والأجور/ وزارات ودوائر حكومية	٣٩٦٥٢٣	٣٧٥٨١٥	٤٢٠١٢٣	٤٤٢٢٢٥	٤٦٤٣٤٤	٤٩٨٧٥٠	٦٦١٠٥٥	٦٠٢٥٠٢	٧٦٤٩١٦	٨٢٠٥٣٢	٨٩٢٥٨٦	٦٣٣٩٣٧١
الرواتب والأجور/ وحدات حكومية	٦٦٢٣٤	٦٩٢٧٢	٧٩١٣٩	٨٣٩٢٥	٩٢٧٨٣	٩٨٧٢١	١٠٤٢٤١	١٤٥٢٦٥	١٩٣٤٣٥	٢١٩٩٩٢	٢٤٠٤٩٧	١٣٩٣٥٠٤
مجموع الرواتب والأجور	٤٦٢٧٥٧	٤٤٥٠٨٧	٤٩٩٢٦٢	٥٢٦١٥٠	٥٥٧١٢٧	٥٩٧٤٧١	٧٦٥٢٩٦	٧٤٧٧٦٧	٩٥٨٣٥١	١٠٤٠٥٢٤	١١٣٣٠٨٣	٧٧٣٢٨٧٥
نسبة الرواتب من الإنفاق العام	%١٩	%١٧	%١٨	%١٦	%١٥	%١٦	%١٧	%١٣	%١٤	%١٤	%١٥	%١٥
صافي الإنفاق (بدون الرواتب)	١٩٣٣٣٠١	٢١١٤٦٣٢	٢٢١٦٤٢٨	٢٧٦٠٦٠٩	٣٠٤٣٥٠٦	٣٠٣٦٧٧٧	٣٧٢٣٢٦٣	٤٩٠٠٨٥٠	٥٨٢٣٣٠٤	٦٤٣٢٦٠٧	٦٥١٩٩٧٩	٤٢٥٠٥٢٥٦
نسبة الإنفاق بدون الرواتب	%٨١	%٨٣	%٨٢	%٨٤	%٨٥	%٨٤	%٨٣	%٨٧	%٨٦	%٨٦	%٨٥	%٨٥
مخصصات التقاعد	٢٦٨٤٩٤	٢٩٠٩٢٩	٣٢٠١٧٦	٣٤٥٦٦٠	٣٧٨٤٧٣	٤١٤١٧٠	٤٩٠٥٩٣	٥١٦٦٤٧	٦٥٤٧١١	٧٠٨٠٤١	٧٥٠٠٠٠	٥١٣٧٨٩٤
يحمل نفقات التقاعد والرواتب	٧٣١٢٥١	٧٣٦٠١٦	٨١٩٤٣٨	٨٧١٨١٠	٩٣٥٦٠٠	١٠١١٦٤١	١٢٥٥٨٨٩	١٢٦٤٤١٤	١٦١٣٠٦٢	١٧٤٨٥٦٥	١٨٨٣٠٨٣	١٢٨٧٠٧٦٩
نسبة نفقات التقاعد والرواتب من مجمل الإنفاق العام	%٣١	%٢٩	%٣٠	%٢٧	%٢٦	%٢٨	%٢٨	%٢٢	%٢٤	%٢٣	%٢٥	%٢٦
حجم الموازنة (الإنفاق العام)	٢٣٩٦٠٥٨	٢٥٥٩٧١٩	٢٧١٥٦٩٠	٣٢٨٦٧٥٩	٣٦٠٠٦٣٣	٣٦٣٤٢٤٨	٤٤٨٨٥٥٩	٥٦٤٨٦١٧	٦٧٨١٦٥٥	٧٤٧٣١٣١	٧٦٥٣٠٦٢	٥٠٢٣٨١٣١

المصدر: ملحق رقم (١٠)

المراجع

المراجع العربية:

أديب، عبد السلام ، ٢٠٠٨ ، "الموازنة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية" طنجه: جمعية جذور.

<http://amdh-section-de-rabat.skyrock.com/١٥٥٩٧٩٨٢٩٤-posted-on-٢٠٠٨-٠٢-٢٠.html> {١٦/٦/٢٠١١}.

ألمبيدا، ديفيد وروبرت برلين، ٢٠٠٣، دليل دراسي: الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، مركز حقوق الإنسان بجامعة منيسوتا.

<http://www.umn.edu/humanrts/arabic/SGrighttohealth.html> {١٦/٦/٢٠١١}.

إعلان وبرنامج عمل فيينا، حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، ٢٠٠٢، جنيف: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

بركات، صابر، ٢٠٠٩، الحق في العمل وحقوق العمال، القاهرة: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

بلايبرغ، آن، ٢٠٠٠، دائرة الحقوق: دليل تدريبي لدعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واشنطن: البرنامج الدولي للدورات التدريبية في مجال حقوق الإنسان والمنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية.

بيان بشأن العولمة وأثرها على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: وثيقة الأمم المتحدة رقم E/١٩٩٩/٢٢ ، الدورة الثامنة عشرة ١٩٩٨ ، الفصل السادس.

<http://www.umn.edu/humanrts/arabic/cescr-st٧.html> {١٦/٦/٢٠١١}.

حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: الأزمات الاقتصادية - التأثيرات والدروس المستفادة، ٢٠٠٩، روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٥، سلسلة التدريب المهني رقم ١٢، جنيف: مكتب مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، ٢٠٠٧، نيروبي: المنتدى الاجتماعي العالمي السابع.

www.hic-ena.org/.../HDHR/٢٠Caucus/٢٠plan/٢٠draft/٢٠Ar.doc {١٦/٦/٢٠١١}.

شلبي، خميس، ٢٠٠٠، الحق في التعليم، رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.

قانون المركز الوطني لحقوق الإنسان والخططة الاستراتيجية للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٢، الموقع الإلكتروني للمركز www.nchr.org.jo

محجوب، عزام، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، في الدليل العربي: حقوق الإنسان والتنمية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. نقلا عن الرابط:

http://www.arabhumanrights.org/dalil/ch_٢.htm {١٦/٦/٢٠١١}.

موقع اللجنة على موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان على الرابط:

<http://www٢.ohchr.org/arabic/bodies/cescr/> {١٦/٦/٢٠١١}.

النجار، احمد السيد، ٢٠١٠، عدالة الموازنة العامة للدولة: موازنة ٢٠١٠-٢٠١١، نموذج لانحياز الرأسمالية الكبيرة ضد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفقراء والطبقة الوسطى، القاهرة: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

النويضي، عبد العزيز، الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان والشعوب، في: دليل العربي: حقوق الإنسان والتنمية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

http://www.arabhumanrights.org/dalil/ch_٥.htm {١٦/٦/٢٠١١}.

الورقة التقنية: الرعاية الصحية الأولية: ٢٥ عاماً بعد ألما آتاء، (آب/أغسطس ٢٠٠٣)، منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، الدورة الخمسون، رقم الوثيقة EM/RC٥٠/٨.

www.emro.who.int/arabic/RC٥٠/Doc٨.doc {١٦/٦/٢٠١١}.

Bolívar, Ligia. ١٩٩٨. The Fundamentalism of Dignity. In: A Human Rights Message. Swedish Institute (Stockholm: The Ministry of Foreign Affairs of Sweden.

Diokno, Maria Socorro. ١٩٩٩. A Rights-Based Approach Towards Budget Analysis. Philippines: the International Human Rights Internship Program.

http://www.equalinrights.org/uploads/tx_wizzresources/Diokno_١٩٩٩_RBA_to_budget_Analysis.pdf {١٦/٦/٢٠١١}.

Dreze, Jean and Amartya Sen. ١٩٩٨. India: Economic, Development and Social Opportunity. Delhi:Oxford India Paperbacks.

Hammarberg, Thomas. ٢٠٠٣. State Budgets Reveal Whether The Government Is Committed To Human Rights. Commissioner for Human Rights, Council of Europe.

http://www.coe.int/t/commissioner/Viewpoints/٠٩٠٨٠٣_en.asp {١٦/٦/٢٠١١}.

Harvey, Colin. ٢٠١٠. Budget Analysis and Economic and Social Rights: A Review of Selected Case Studies and Guidance. QUB Budget Analysis Project, Queen's University Belfast, School of Law.

<http://www.qub.ac.uk/schools/SchoolofLaw/Research/HumanRightsCentre/ResearchProjects/BudgetAnalysis/Documents/filestore/Filetoupload,٢١٠٧٦٥,en.pdf> {١٦/٦/٢٠١١}.

Legatum Index of Prosperity ٢٠١١. <http://www.prosperity.com/>

Malena, Carmen & Mahi Khallaf. ٢٠٠٦. Independent Budget Analysis. Johannesburg: CIVICUS Participatory Governance Programme.

http://pgexchange.org/images/toolkits/PGX_G_Independent%٢٠Budgte%٢٠Analysis.pdf {١٦/٦/٢٠١١}.

Murowe, Petronella and Relebohile Senyane. ٢٠١٠. The Challenges and Opportunities of Independent Child Budget Work in the SADC Region. Idasa: Economic Governance Programme.

www.africanchildforum.org/fourthipc/.../ChallengesAndOpportunities.doc {١٦/٦/٢٠١١}.

Nolan, Aoife. ٢٠١٠. Budgeting for Economic and Social Rights: A Human Rights Framework. QUB Budget Analysis Project, Queen's University Belfast, School of Law.

<http://www.qub.ac.uk/schools/SchoolofLaw/Research/HumanRightsCentre/ResearchProjects/BudgetAnalysis/Documents/filestore/Fileupload,2017,en.pdf> {16/6/2017}.

Renzio, Paolo de. 2004. CSOs and Budgets: Linking Evidence and Pro-Poor Policies, London: Overseas Development Institute.

<http://www.odi.org.uk/resources/download/3788.pdf> {16/6/2017}.

Robinson, Mark. 2006. Budget Analysis and Policy Advocacy: The Role of Nongovernmental Public Action. The Institute of Development Studies, Brighton: the University of Sussex.

<http://www.gsdr.org/go/display&type=Document&id=2079> {16/6/2017}.

Shultz, Jim. 2002. Dignity Counts: A Guide to Using Budget Analysis to Advance Human Rights. Centro de Analisis Investigacion (FUNDAR), International Budget Project (IBP), International Human Rights Internship Program.

Shultz, Jim. 2002. Promises To Keep: Using Public Budgets As A tool To Advance Economic, Social And Cultural Rights. Mexico: Ford Foundation and FUNDAR-Center for Analysis and Research.

<http://www.internationalbudget.org/themes/ESC/FullReport.pdf> {16/6/2017}.

Wilson, Duncan and Angela Melchiorre. 2010. Analyzing Education Budgets Through The Lens Of Human Rights: A Two Step Process. London: Right to Education Project.

www.right-to-education.org {16/6/2017}.